Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Mustapha Stambouli Mascara
جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
كلية العلوم الإقتصادية, العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه
تخصص: اقتصاد عمومي و مؤسسات
تحت عنوان

النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية – دراسة مقارنة -

La croissance économique et le développement social - une étude comparative -

من تقديم الطالب : غوال عبدالقادر **تحت إشراف : أ.د عدوكة لخضر**

لجنة المناقشة:

أ.د مختاري فيصل	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة معسكر**	**رئيسا**
أ.د عدوكة لخضر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة معسكر**	**مقررا**
أ.د حاج أحمد محمد	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة معسكر**	**عضوا**
أ.د بن باير حبيب	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**عضوا**
أ.د بوشتة يحي	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة سيدي بلعباس**	**عضوا**
د تسابت عبد الرحمان	**أستاذ محاضر"أ"**	**جامعة معسكر**	**عضوا**

السنة الجامعية : 2022-2023

تشكرات

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

نحمد الله تعالى و نشكره على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع...

ثم أتقدم بالشكر الخالص إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه الأطروحة، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور **عدوكة لخضر** على إشرافه على هذا العمل ، و على توجيهه و رحابة صدره ، و بكل فخر و اعتزاز أجد نفسي ملزما على تقديم شكري الجزيل إلى رئيس المشروع للأستاذ الدكتور **مختاري فيصل** على كل المعلومات المقدمة من طرفه و جهده في تكويننا ، و توجيهاته و نصائحه القيمة ، و كذا على تفضله برئاسة لجنة المناقشة.

دون أن أنسى أستاذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا و تصويبهم لنا.

إلى كل من ساعدنا بمعلومة ، نصيحة ، توجيه ، أو بكلمة طيبة.

إهداء

إلى والدي رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه

إلى والدتي العزيزة حفظها الله

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية

إلى أبنائي حفظهم الله

إلى إخوتي و أخواتي

إلى كل الأهل و الأصدقاء

إلى كل من علمني

إلى أحبابي

إلى كل طالب علم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....1
قائمة الجداول.....7
قائمة الأشكال.....8
المقدمة العامة.....9
الفصل الأول: المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية.....14
مقدمة الفصل الأول.....15
1.المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي.....16
1.1 مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.....16
2.1 مصادر النمو الاقتصادي.....22
1.2.1 عنصر العمل.....22
2.2.1 عنصر رأس المال.....22
3.2.1 التقدم التقني.....22
3.1 مقاييس النمو الاقتصادي.....23
1.3.1 الناتج المحلي الإجمالي.....23
4.1 نظريات النمو الاقتصادي.....24
1.4.1 نظرية النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك.....25
1.1.4.1 آدم سميث.....25
2.1.4.1 دافيد ريكاردو.....26
3.1.4.1 روبارت مالتوس.....27
4.1.4.1 كارل ماركس.....28
2.4.1 نظرية النمو عند النيوكلاسيك.....30
1.2.4.1 نموذج سولو سوان.....31
2.2.4.1 نموذج جيمس ميد.....32
3.4.1 نظرية النمو الكينزية.....33

1.3.4.1 نموذج هارود-دومار.....34
4.4.1 نظرية النمو الاقتصادي الداخلي.....36
1.4.4.1 نموذج بول رومار.....37
2. المقاربة النظرية للتنمية الاجتماعية.....38
1.2 مفاهيم التنمية الاجتماعية.....39
2.2 شروط و وسائل التنمية الاجتماعية.....48
1.2.2 شروط التنمية الاجتماعية.....48
2.2.2 وسائل التنمية الاجتماعية.....49
3.2 أهداف التنمية الاجتماعية.....50
4.2 عوائق التنمية الاجتماعية.....51
5.2 اتجاهات نظريات التنمية الاجتماعية.....52
6.2 أهمية التنمية الاجتماعية.....53
7.2 مؤشرات التنمية الاجتماعية.....54
1.7.2 مؤشر جودة الحياة المادية PQLI.....55
2.7.2 مؤشر التنمية الاجتماعية SDI.....55
3.7.2 مؤشر الصحة الاجتماعية ISS.....55
4.7.2 مؤشر الرفاهية الاقتصادية IBEE.....55
5.7.2 مؤشر التنمية البشرية HDI.....55
6.7.2 مؤشر الفقر متعدد الأبعاد IPM.....56
7.7.2 مؤشر الرفاهية الايكولوجية (البيئية).....56
8.7.2 مؤشر Legatum.....56
9.7.2 مؤشر الكوكب السعيد HPI.....57
3. علاقة التنمية الاجتماعية بالنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.....57
1.3 التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.....57
1.1.3 ألفريد مارشال Alfred Marshall.....57

2.1.3 آرثر سيسيل بيجو Arthur Cecil Pigou.....58
3.1.3 كينيث أرو Kenneth Arrow.....60
4.1.3 رونالد كواز Ronald Coase.....60
5.1.3 أمارتيا سين Amartya Sen.....62
2.3 علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة.....65
خلاصة الفصل الأول.....68
الفصل الثاني: التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي من خلال الدراسات السابقة.....69
مقدمة الفصل الثاني.....70
1. المؤسسات، التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي.....71
1.1 المؤسسات و النمو الاقتصادي.....71
2.1 المؤسسات و التنمية الاجتماعية.....73
2. التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الاقتصادات الدولية.....75
1.2 التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.....75
2.2 التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الاقتصادات الانتقالية.....78
3.2 التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الدول النامية.....82
3. قنوات التنمية الاجتماعية.....87
1.3 التعليم و النمو الاقتصادي.....87
2.3 الصحة و النمو الاقتصادي.....94
3.3 الفقر و النمو الاقتصادي.....102
4.3 عدم المساواة و النمو الاقتصادي.....110
خلاصة الفصل الثاني.....117
الفصل الثالث: دراسة أثر التنمية الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر.....118
مقدمة الفصل الثالث.....119
1. النمو الاقتصادي و متغيرات التنمية الاجتماعية في الجزائر.....120
1.1 النمو السكاني في الجزائر.....120

2.1 النمو الاقتصادي في الجزائر.....121
3.1 التعليم في الجزائر.....123
4.1 الصحة في الجزائر.....130
2. التنمية الاجتماعية في الجزائر من منظور مؤشري الازدهار العالمي و التنمية البشرية و مقارنتها باقتصاديات الدول العربية.....141
1.2 موقع الجزائر و الدول العربية في مؤشر الازدهار العالميLegatum.....141
2.2 موقع الجزائر و الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية HDI.....146
3. دراسة قياسية للأثر التبادلي بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.....148
1.3 صياغة النموذج.....148
2.3 معطيات الدراسة.....151
3.3 تطبيق طريقة ARDL.....152
خلاصة الفصل الثالث.....163
الخاتمة العامة.....164
قائمة المراجع.....168
الملاحق.....181

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الجدول 01 : تطور عدد التلاميذ و الأساتذة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 128
الجدول 02 : تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020..... 129
الجدول 03 : تطور نسبة الأطباء الجزائريين و الأجانب في الفترة 1963-1972 131
الجدول 04 : تطور الهياكل الصحية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 1991-2016 .. 137
الجدول 05 : تطور عدد عمال السلك الطبي و شبه الطبي في الجزائر 2010-2018 ...137
الجدول 06 : ترتيب الدول العربية على مؤشر الازدهار العالمي لسنة 2020 142
الجدول07: تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الازدهار العالمي 2020 .. 144
الجدول 08: ترتيب دليل التنمية البشرية للدول العربية لسنة 2020..... 147
الجدول 09: اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام **ADF**.....154
الجدول 10: معايير اختبار درجة تأخر VAR..... 155
الجدول 11: اختبارات الحدود ARDL Bounds Test 157
الجدول 12: تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل) 158
الجدول 13: تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير) 159
الجدول 14: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.....160

قائمة الأشكال

الشكل 01 : مراحل النمو الاقتصادي. 21
الشكل 02 : تكرارات اقتصاديات الرفاهية في كتب اللغة الانجليزية في الفترة 1900-2008..... 39
الشكل 03: ألماسة الاستدامة لـ: بوكيلين Bo Kjellen (1999) 66
الشكل 04: تطور تعداد السكان الإجمالي في الجزائر ما بين 2001-2021 120
الشكل 05: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 2001-2021 121
الشكل 06: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) 2001-2021..... 122
الشكل 07: نسبة الإلتحاق بالدراسة في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 126
الشكل 08: نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022..... 127
الشكل 09: نسبة الإنفاق على الصحة من الإنفاق الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.....138
الشكل 10 : : متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 139
الشكل 11: معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي) في الجزائر خلال الفترة 2001-2020 140
الشكل 12: تصنيف الجزائر في مؤشر الإزدهار العالمي خلال الفترة 2010-2020....143
الشكل13: تحسن الدول في مؤشر السلامة والأمن خلال الفترة 2010-2020.....145
الشكل 14: تطور متغيرات الدراسة 152
الشكل 15: إختبار CUSUM 161

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

أخذ موضوع النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية حيزا كبيرا من الأهمية و التناول في العقود الأخيرة ، سواء على مستوى التنظير الاقتصادي والبحوث العلمية والأكاديمية ، أو على مستوى المؤسسات، الهيئات الدولية و الإقليمية و مراكز البحث، و في مقدمتها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، أو على مستوى السياسات الاقتصادية للدول و توجهاتها ، وتأتي هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي يغطيها و يعنيها كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية.

يعتبر النمو الاقتصادي من الناحية النظرية أحد أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاجتماعية ، فهو أحد المقاييس المهمة التي يقيمها الأداء التنموي ، إذ هو عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، فهو يعكس حجم السلع و الخدمات التي يوجدها اقتصاد معين ، ورغم الانتقادات الموجهة لمعيار النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس التنمية باعتباره مقياسا كميا بحتا يهمل الجوانب النوعية للتنمية و خاصة الجوانب ذات الصلة بالنواحي الاجتماعية و السياسية ، إلا أنه مازال المقياس الأكثر استعمالا و انتشارا في مجال قياس الأداء التنموي.

و بوصفه هدفا ذا أهمية كبيرة يبرز النمو الاقتصادي كغاية مشتركة سعت كافة دول العالم إلى تحقيقها سواء المتقدمة أو النامية أو حتى المتخلفة ، و كغيره من المفاهيم الاقتصادية أخذ البحث في موضوع النمو الاقتصادي و آليات تحقيقه حراكا فكريا متطورا و متكيفا مع المستجدات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجديدة و ما يرتبط بها من تغيرات ظروف الزمان والمكان.

و من أهم المواضيع التي يعنى بها النمو الاقتصادي، البحث عن كيفية الوصول إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية تهتم بتطوير الحالة الاقتصادية و الاجتماعية والرفاهية بشكل عام.

حسب Amartya Sen (2008) في وقتنا الحالي تنظر العديد من البلدان أن تحقيق مستوى كبير من الناتج الداخلي الخام هو الانجاز الجدير بالاهتمام ، لكن هذا المؤشر الاقتصادي وحده لا يمكن أن يعكس بدقة المستوى المعيشي للأفراد و واقع التنمية الاجتماعية ، لذا يقترح أن أفضل قياس للتنمية الاجتماعية و تحسين المعيشة يجب أن يشمل الصحة العامة ، التعليم ، عدد الوفيات و الضمان الاجتماعي.

و لقد أصبحت التنمية الاجتماعية هدف لكل دول العالم ، فهي تقوم على الموازنة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وقد حازت الكثير من الاهتمام لدى المفكرين الاقتصاديين، الذين حاولوا الربط بينها و بين النمو الاقتصادي ،

وفي ضوء ذلك على كل دولة أن تساهم في تحقيق رفاهية مجتمعها عن طريق تحسين الظروف الاجتماعية للفرد، خاصة الخدمات الأساسية منها المتعلقة بالتعليم و الصحة و كذلك محاربة الفقر و العمل على توفير الحياة الكريمة لهذا الفرد.

و مع وجود نصف سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر بدخل يومي ضئيل ، ولأجل إعادة تصحيح الوضع القائم ، عقدت منظمة الأمم المتحدة عدة مؤتمرات تهدف إلى إدراج مؤشرات جديدة في التنمية الاجتماعية، و هذا لأن المؤشرات الاقتصادية وحدها لا يمكن استعمالها كمقياس لتصنيف الدول من حيث درجة نموها، فالتنمية ليست فقط تنمية اقتصادية و لكن أيضا اجتماعية و بشرية.

كما وثقت العديد من الدراسات العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، نجد مثلا Eggoh, J., ، Pasara, M. T., Mutambirwa, T. K., & Diko, N. (2020) Maitra, B., & Mukhopadhyay, C. ، Houeninvo, H., & Sossou, G. A.(2015) K. (2013)، Barro, R. J.(2002) ، و هذا نظرا لدورهما في تحريك اقتصاديات الدول، و هذا ما يستدعي الاهتمام بهذين المتغيرين و محاولة فهم النقاط الأساسية المتعلقة بهما.

الإشكالية و فرضيات الدراسة:

و من خلال ما سبق ذكره تتجلى بوضوح الإشكالية التالية:

هل توجد علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية ؟

إلى جانب هذه الإشكالية تتفرع تساؤلات فرعية و التي سنحاول الإجابة عنها من خلال بحثنا:

1- هل تحقيق النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، و العكس صحيح ؟

2- كيف يساهم النمو الاقتصادي في التنمية الاجتماعية ؟

3- ما هو واقع النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر ؟

و عليه تكون فرضيات البحث كالآتي:

1- توجد علاقة تبادلية و معنوية بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية.

2- تساهم تنمية التعليم و الصحة في النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية .

كما أن هناك العديد من الدراسات التي بينت العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، أما دراستنا الحالية فسنحاول فيها أن نبرز أهمية النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

- تتجلى أهمية الدراسة من خلال الأهمية التي يكتسيها النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، إذ لهما مكانة مميزة عبر العالم، و التي تظهر من خلال إهتمام مختلف الدول بهاذين المتغيرين و العمل على تحقيق مستوى أفضل لكلاهما .

- كما أن التنمية الاجتماعية من المواضيع الحديثة ذات الإهتمام الواسع من قبل الباحثين الاقتصاديين و مختلف الهيئات العالمية.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية. و هذا من خلال الإحاطة و الإلمام بمختلف الجوانب النظرية و التطبيقية لموضوع دراستنا.

- دراسة القنوات التي تبرز العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية.

- كما تهدف الدراسة إلى تقييم النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر، و استعراض أهم المجهودات المبذولة من طرف دولة الجزائر من أجل تحقيق أهداف النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية .

- قياس الأثر التبادلي بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر.

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة سنحاول تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول كالآتي:

بحيث خصص الفصل الأول للإطار النظري للنمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة عناصر، العنصر الأول عبارة عن مقاربة نظرية للنمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى نظريات النمو الاقتصادي، مصادره، و قياس النمو الاقتصادي. و العنصر الثاني يضم الإطار النظري للتنمية الاجتماعية، من خلال الإشارة إلى نظريات التنمية الاجتماعية ، أسس و مفاهيم التنمية الاجتماعية، و قياس التنمية الاجتماعية، أما العنصر الثالث يتمحور حول علاقة التنمية الاجتماعية بالنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.

أما الفصل الثاني يبين العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية من خلال مراجعة الأدبيات و المرجعيات السابقة التجريبية حول العلاقة بين الأبعاد المختلفة للنمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية.

في الأخير خصص الفصل الثالث للدراسة القياسية، من خلال تحليل علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاجتماعية في الجزائر، ثم دراسة قياسية حول الأثر التبادلي بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر.

الفصل الأول:

المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية

مقدمة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي ذو أهمية كبيرة بالنسبة لكافة دول العالم كونه يسهم في زيادة الدخل و يقدم مساعدات لعدد كبير من مؤسسات هذه الدول، بالشكل الذي يقودها في نهاية الأمر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما يساعد أيضا على زيادة دخل الأفراد، و هذا ما يساعد على تحسين ظروف معيشتهم.

كما يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتأخرة. وتعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أهم أطروحات الأحزاب المتطلعة إلى الحكم، وعلى أساسها يقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها، كما تجري على أساسها محاسبة الحكام من قبل شعوبهم.

و تزايد في السنوات الأخيرة اهتمام العديد من الباحثين بالبعد أو الجانب الاجتماعي للتنمية لاعتباره غاية التنمية و محورها، و على الرغم من الجهود الكثيفة التي بذلت في مقاربة موضوع التنمية الاجتماعية، فإن هذه المقاربة لا تزال بمختلف محاورها تطرح مسائل للنقاش، و إن تنمية المجتمع وتحقيق التقدم فيه للارتفاع بمستوى الحياة و تحقيق الرفاهية أصبح هدفا مشتركا بين المجتمعات القومية المعاصرة كلها على أن هناك اختلافا في الوسائل إليه و ذلك تبعا لاختلاف الفلسفات الاجتماعية التي تعتنقها تلك المجتمعات القومية و لقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة و الكثيرة الاستعمال سواء من قبل الأفراد أو الهيئات الحكومية والأهلية ا لمتخصصة وحتى من غير المتخصصة، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى عرض المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية و ذلك من خلال عرض أفكار أهم المفكرين الاقتصاديين من مفاهيم، نظريات و مؤشرات قياسية.

1- المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي:

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي، فهو عبارة عن مجموعة من الوسائل التي تساعد في زيادة قيمة الدخل بالاعتماد على الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة،حيث هو كافة العمليات التي تضمن تحقيق معدلات مرتفعة من قيمة الدخل للأفراد، والمنشآت من خلال الاعتماد على التأثير الاقتصادي للعرض، والطلب في السوق المحلي، ممّا يؤدّي إلى زيادة كمية إنتاج السلع، وتقديم الخدمات بالاعتماد على توفير العديد من العناصر الاقتصادية المرتبطة بعملية الإنتاج كرأس المال، والعمال، والآلات، والموارد الإنتاجية، وغيرها من الوسائل الأخرى التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي.

1-1-مفاهيم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يعرف باللغة الإنجليزية بمصطلح **Economic Growth** .

"يقصد بالنمو الاقتصادي تلك الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، و التي تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "[1].

كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي،الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج ، و بالتالي نستطيع القول إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي ، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج ، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي : معدل نمو الدخل الفردي ، وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

-زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين .

-ارتفاع معدل الدخل الفردي.

[1] محمد عبدالعزيزعجمية،إيمان عطية ناصف،علي عبد الوهاب نجا،التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية و تطبيقية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006،ص07

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان ، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

ويعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا، ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد ،التي تعد موضوعا شائكا مرتبطا بطبيعة النظم الاقتصادية و السياسية في كل دولة.

كما يمكن اعتبار النمو الاقتصادي وسيلة لأهداف عديدة بدل أن يكون هدفا في حد ذاته.[1]

النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان ، فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي ، إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي و السكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ، و ذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما.
كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يطلق عليه حكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلا إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النمو) ،ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي و لكنها مؤقتة .

يرى أمارتيا سين **Amartya Sen** بأن "الهدف من النمو الاقتصادي و زيادة دخل الفرد هو تحقيق التنمية البشرية". [2]

إذا فمفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط ، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد ، أو بنوعية السلع و الخدمات المقدمة.

[1] البنك العالمي، تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام و التنمية غير الإقصائية، اللجنة الدولية حول النمو و التنمية، واشنطن، 2008.

[2] Sen, A. (2000). Development as freedom. DEVELOPMENT IN PRACTICE-OXFORD-, 10(2), 258-258.

وعلى نقيض منه ، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل و الإنتاج، و تهتم بنوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد ، أي : إنها لا ترتكز على الكم فقط ، بل تتعداه إلى النوع ، و بصفة عامة فإن التنمية عملية يتم من خلالها زيادة في الإنتاج و الخدمات ، و زيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.

كما يساهم النمو الاقتصادي في دعم اقتصاد الدول و الزيادة من نسبة تحقيقها للاكتفاء الذاتي من خلال توفير كافة الوسائل المتاحة التي تدعم المؤسسات و الشركات في تقديم أعمالها الإنتاجيّة والخدمية في الأسواق، ثم العمل على قياس مدى نجاحها في الوصول إلى تحقيق قيمة الدخل المطلوبة خلال الفترة الماليّة المحددة، وينتج عن ذلك زيادة في قيم السوق للسلع و الخدمات والتي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بشكل مستمر.

وتكمن أهمية النمو الاقتصادي في زيادة قيمة الدخل، ممّا يؤدي إلى تحسين مستوى دخل الأفراد و توفير كافة الاحتياجات الأساسية، وخصوصاً المواد الغذائية بأسعارٍ معقولة، وتتناسب مع القدرة الاقتصادية لكافة الناس،و المساعدة في تقديم مجموعةٍ من الوظائف، وفرص العمل والحرص على تحسين المستويات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية لأفراد المجتمع،والتقليل من نسب العجز المالي في الميزانية المالية،و دعم، ومساندة ميزان المدفوعات من خلال وضع خطط اقتصادية تساهم في تحسينه، و تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة،و المساهمة في نمو الدخل المحلي.

و يعتمد تطبيق النمو الاقتصادي على مجموعةٍ من المتطلبات، وهي:

-توفير كافة المعلومات المالية التي تساعد في دعم النمو الاقتصادي.

- وضع الخطط الاقتصادية التي تساهم في توفير العديد من الأفكار التي تدعم الاقتصاد.

- توفير الوسائل التكنولوجية المناسبة التي تعمل على دعم الإنتاج المحلي.

- تدريب العمّال، والموظفين ضمن القطاع الاقتصادي، عن طريق توفير مجموعة من الدورات التأهيلية، والتدريبية في مختلف المجالات المهنية.

- نشر الوعي الاقتصادي عند الأفراد، وتعزيز فهم ثقافة الاستهلاك في المجتمع، من خلال الاستعانة بوسائل الإعلام المتنوعة.

من هنا جاءت عدة مفاهيم تفسر النمو الاقتصادي تناولها المفكرين الاقتصاديين ، نذكر منها:

يشير **Kuznets Simon** (1972) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971- إلى كون " النمو الاقتصادي الحديث يعكس قدرة دائمة على زيادة في نصيب الفرد من السلع و الخدمات لأعداد متزايدة من السكان في مجتمع معين "[1].

كما عبر عنه **Kuznets** بارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها.

من جانب آخر حسب **Kuznets** فالنُّمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدًا في الأدبيات الكلاسيكية.

كما أشار **Kuznets** إلى وجود نمو اقتصادي حديث و آخر كلاسيكي أو نمو اقتصادي جيد و آخر رديء ، فمفهوم النمو الاقتصادي يأتي من منظور اقتصادي بحت يعتد بالزيادة في الناتج القومي كمخرج "output" دون البحث في طبيعتها أو تحليلها كعملية "process".

النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير و المتوسط [2].
النمو الاقتصادي هو الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الجماليGDP .[1]

[1]Simon Kuznets, Croissance et Structure Economique,Calman Lévy, Paris,1972,P29.

[2] Eric Bousserelle,Dynamique économique -Croissance,crises,cycles,Gualino éditeur ,paris,2004, P 30

النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد بمرور الوقت. يتم قياسه تقليديا على أنه النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. والأهم من ذلك هو نمو نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى السكان (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) ، والتي تسمى أيضًا دخل الفرد. يشار إلى الزيادة في دخل الفرد بالنمو المكثف. نمو الناتج المحلي الإجمالي الناجم فقط عن الزيادات في عدد السكان أو الإقليم يسمى النمو الشامل. [2]

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى و هو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي و العكس صحيح.[3]

النمو الاقتصادي عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.[4]

حسب **فرونسوا بيرو François Perroux (1990)** يرتبط النمو الاقتصادي بالزيادة المتوقعة خلال فترة زمنية معينة ،للناتج القومي الحقيقي في المدى القصير.[5]

من خلال المفاهيم السابقة للنمو الاقتصادي يمكن أن نشير إلى أن :

النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، و على ضوء ذلك يكون[1]:

---

[1] Shapiro Edward , macroeconomic analysis, Thomson learnining,1995, P 429

[2] Ehsanul ,H A Q U E, Shipon. (2014). How Important Is Social Development for Economic Growth.DUEDAA.p 10

[3]عبد الوهاب الأمين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحالة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002 ،ص371.

[4]إسماعيل عبد الرحمان ، حزبي محمد موسى عريقات : مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، دار وائل ، عمان ، 1999 ، ص 373

[5] François Perroux, Dictionnaire économique et social, Hatier,1990.

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل نمو السكان

أن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية، و هذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التضخم.أي لابد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو المحسوب بالأسعار الثابتة و هو الأكثر تعبيرا و مصداقية و الناتج المحلي الإجمالي الجاري أي المحسوب بالأسعار الجارية و الذي يحتوي أثر التضخم.

و إجمالا نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى(عادة ما تكون سنة) و زيادة نصيب الفرد منه.

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عمومًا ثلاث حالات:

1-معدل نمو ثابت: أي يبقى ثابت عبر الزمن

2-معدل نمو متزايد :أي يزداد عبر الزمن

3-معدل نمو متناقص :أي يتناقص عبر الزمن.

الشكل 1: مراحل النمو الاقتصادي

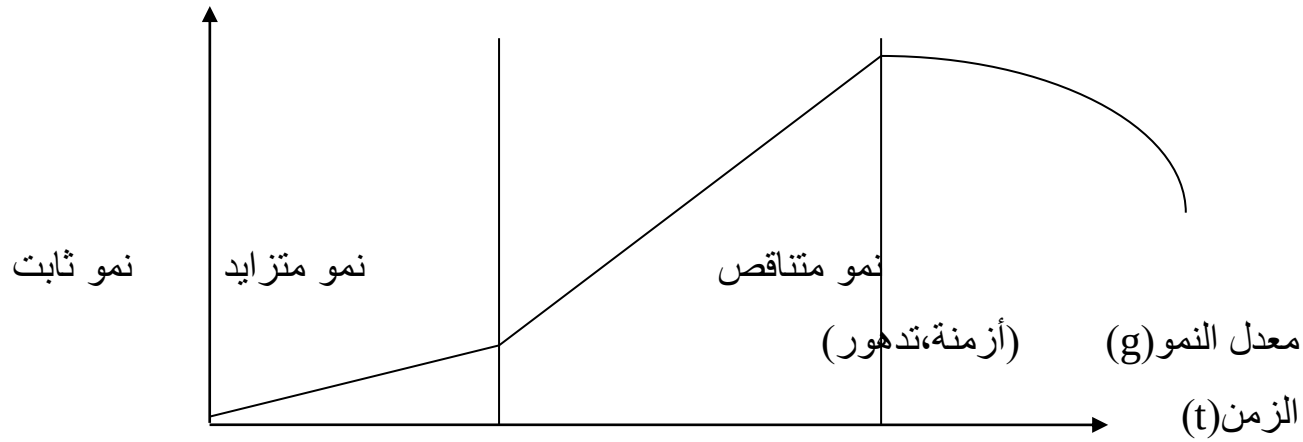

[1]وعيل ميلود،المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها.حالة: الجزائر،مصر،السعودية.دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3 .

Source : Maré Nouchi(1996), croissance, histoire économique, édition Dalloz, France, p: 66.

2-1-مصادر النمو الاقتصادي:

تتمثل مصادر النمو الاقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

1-2-1-عنصر العمل:

نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.حيث أن التدريب و التعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، و إنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر و التعليم و التدريب و الخبرة و التأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.[1]

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

2-2-1-عنصر رأس المال :

نعني برأس المال مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في اقتصاد معين، بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرًا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة. إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية و نوعية المعدات الرأسمالية، هذه الأخيرة تستخدم في إنتاج السلع و الخدمات، إذ تعتبر كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي و يساعد على تحقيق التقدم التقني و على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.[2]

[1] محمد ناجي خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ،دار القاهرة، 2001،ص31.

[2] Begg David , Fischer Stanley et al : exercices et problème corriges macro économie , 2eme édition , Dunod Paris , 2002 , p.58.

1-2-3-التقدم التقني:

التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

-إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

-أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الاقتصادي.

-كما أن تطور عامل التكنولوجيا يساهم في حجم الإنتاج من خلال الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

بالرغم من الفوائد المتعددة للنمو الاقتصادي إلا أنه يتطلب الاستغلال الدائم لجميع عناصر الإنتاج.

1-3 مقاييس النُّمو الاقتصادي:

يقيس الاقتصاديون النمو الاقتصادي للمنطقة أو الأمة بعدد من الأسباب، بما في ذلك إمكانات الاستثمار، لتقييم مستوى المعيشة في المواقع ولتطوير النمو المالي في المستقبل، وهناك عدة طرق لقياس النمو الاقتصادي، بما في ذلك تحديد الناتج المحلي الإجمالي ودراسة أنماط الاستهلاك، وتشمل التدابير الأخرى للنمو الاقتصادي مجموعة متنوعة من تقييمات الأحوال الاجتماعية، وقد تشمل هذه العوامل متوسط العمر المتوقع ونوعية الرعاية الصحية والمستوى العام للأجور.

1-3-1 الناتج المحلي الإجمالي GDP: يقيس الإنتاج في الاقتصاد وهو المقياس الأكثر استخدامًا للنشاط الاقتصادي [1]، كما يرى بعض الباحثين أنه أحد المقاييس الأساسية للنمو الاقتصادي، ويتمثل هذا القياس، الذي يختصر كناتج محلي إجمالي، في حساب القيمة الإجمالية السنوية للاقتصاد في الناتج من السلع والخدمات لسنة معينة .

الناتج المحلي الإجمالي هو بلا شك المقياس الأكثر شهرة واستخدامًا على نطاق واسع لأداء الاقتصاد الكلي، و هو مقياس لإنتاج السوق بشكل أساسي ، وتتمثل ميزة معاملات السوق في أنها

[1] Aitken, A. (2019). Measuring welfare beyond GDP. National Institute Economic Review, 249, R3-R16.

توفر أسعارا موضوعية تعمل على تقييم كميات السلع والخدمات ، مما يجعل من الممكن إضافة سلع مختلفة.[1]

الناتج المحلي الإجمالي يقيس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات، التي تمّ إنتاجها لبلد معين، خلال فترة زمنية محدّدة عادة ما تكون سنة.

لا يدل الناتج المحلّي على رفاهية أفراد المجتمع ، فقد يكون الناتج المحلي ضخما في ظل وجود كثافة سكانية كبيرة، وبالتالي ي يصبح متوسط دخل الأفراد ضعيفا.

يستخدم رجال السياسة الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاهية و التنمية الاجتماعية، على الرغم من أن المفكرين الاقتصاديين يعتبرونه غير ذلك.

و يرى Moses Abramowitz (1959) بأن التغييرات طويلة الأجل في معدل نمو الرفاهية يمكن قياسها حتى تقريبًا من التغييرات في معدل نمو الناتج .[2]

يتم قياس الناتج المحلي من خلال الإنفاق، فيتم جمع كل من استهلاك الأسر ،الشركات، و استثمارات القطاع الخاص، إضافة للاستثمارات الحكومية، والفرق بين الصادرات والواردات.

أما الناتج المحلّي الحقيقي فيتم حسابه من خلال الناتج المحلي الاسمي، وذلك بهدف ضمان نظرة أدق لحجم الإنتاج.

1-4- نظريات النمو الاقتصادي:

حسب قاموس **Le Petit Robert** النظرية هي بناء عقلي منهجي منظم، ذو طبيعة افتراضية و تركيبية، وحسب **Claude Bernard** [3] النظرية هي فكرة علمية مراقبة من طرف التجربة، حيث اهتمت العديد من النظريات الاقتصادية في دراسة النمو الاقتصادي، ومن أهمها:

[1] Coyle, D. (2017). GDP: A Brief But Affectionate History. The Quarterly Journal of Austrian Economics, 20(1), 97-103.

[2] Abramowitz, M. (1955). Introduction to" Capital Formation and Economic Growth". In Capital Formation and Economic Growth (pp. 3-15). Princeton University Press.

[3] Bernard, C. (1865). Introduction à l'étude de la médecine expérimentale par m. Claude Bernard. Baillière,p54.

1-4-1 نظرية النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك:

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساساً على أنه"نتاج عملية التراكم الرأسمالي ".[1]

و قد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم .كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل ، الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج و بالتالي في التطور و التنمية .وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل على حدة.

آدم سميث Adam Smith 1776:

"لا يمكن لأي مجتمع بالتأكيد أن يكون مزدهرًا و سعيدًا ، حيث أن الجزء الأكبر بكثير من أعضائه فقراء وبائسين " [2]

يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجدداً ذاتياً . ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي و توفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول،ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلاً عن تزايد الادخار و الاستثمار . و يمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل . و ينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكناً عن طريق التقسيم السابق للعمل و التخصص يأخذ صورة سلع و معدات أفضل.

غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو، ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة ، هذا فضلاً عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى . والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية .فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، و تتناقص معدلات

[1] Dominique Guellec et Pierre Ralle, les nouvelles théories de la croissance, 5e éd.-Paris :la Découverte 2003,p 26.

[2] Adam Smith, The Wealth of Nations, p. 79, 1776.

الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد.

دافيد ريكاردو David Ricardo:[1]

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشطات الاقتصادية ، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان ، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي.

اهتم بعد ذلك ربكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي . وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة و من هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج ، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة ، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ.

و قد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي : (الرأسماليون، العمال، الإقطاعيون).

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي و الأساسي في الاقتصاد الوطني و في النمو الاقتصادي بصفة عامة ، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين:

-البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

-إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة ، وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال.

أما العمال فإنهم مهمون ، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليون ، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي ، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات و العتاد وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج.

أما الإقطاعي و هو مالك الأرض فإنه مهم جداً و خاصة في المجال الزراعي ، لأنه يقدم الأرض و هي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

كما قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات(الرأسماليون، العمال، الإقطاعيون) ، قسم أيضا ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاثة أقسام:

[1] Ricardo, D. (1821). On the principles of political economy. London: J. Murray.

-أرباح الرأسماليون.

-أجور العمال.

-ريوع الإقطاع.

و بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول ، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية و للمجتمع ، و ذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي ، ولهذا ركز على زيادة الأرباح ، إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد ، و يزداد بذلك الاستثمار.

أما عن التجارة الدولية فهي مهمة جداً في المجال الاقتصادي، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل، و ذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع و المواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل.

و بالنسبة للدولة فإن ريكاردو يرى بأهمية عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي . وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية ، لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم ، و بالتالي تضيع فرصة التنمية.

روبارت مالتوس Robert Maltus:[1]

ركزت أفكار وأطروحات مالتوس على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية.و يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي Say الذي يقول أن العرض هو الذي يخلق الطلب.

ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك ، وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين ، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية. و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

[1] Hollander, S. (1997). The Economics of Thomas Robert Malthus (Vol. 4). University of Toronto Press.

أما بالنسبة لنظرته الشهيرة للسكان فإنه يري بأن معدل زيادة السكان يفوق معدل زيادة الغذاء حيث يرى بأن السكان ينمون بمتتالية هندسية بينما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات و تناقص عوائد الزراعة و الذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف. و يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي ، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان و ليس في زيادة رأس المال ، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد و تعيده إلى مستوى الكفاف.

ورغم أن تحليلات و استنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات و النظرة المتشائمة عند مالتوس لم تحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس و أعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة و الذي عوض عن تناقص العوائد.

كارل ماركس Karl Marx:[1]

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته .فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي.[2]

أما النظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة ، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة ، ومن هنا تظهر نظرية في التطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام؛ فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي و انهياره، ليحل محله النظام الاشتراكي وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي .

[1] Marx, K. (1909). Contribution à la critique de l'économie politique.

[2] حمدي باشا رابح ، أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 11

سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك.

ويرى أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة ، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها ، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة و الوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج و يؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين و بالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة .و ينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية. كما يرى ماركس بأن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية والسياسية و الدينية و حتى الفكرية ، و الاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة و وسائل الإنتاج ، إذ هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع ، و وسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم ،والإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات والوسائل التي هي في تطور مستمر و هكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية.

و يمكن وضع تحليل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة الآتية:

توجد طبقتان في هذا النظام هما الرأسماليون والعمال :

حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد ، بينما لا يملك العمال سوى قوة عملهم و يستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن و ذلك ليس فقط من أجل رفع مستوى معيشته ولكن من أجل هدف أكثر أهمية من ذلك يتمثل في الحصول على أرصدة استثمارية للسباق مع غيره من الرأسماليين . وإحدى الطرق التي يستطيع الرأسمالي تحقيق أرباحه عن طريقها تتمثل في إدخال اختراعات تنتج عن خفض نفقات الإنتاج ،ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح مؤقتة قد تفوق كثيراً ما يحصل عليه منافسوه . و الفرص لإدخال و استخدام مثل هذه التحسينات التكنولوجية كثيرة في تلك الصورة التي وضعها ماركس للنظام الرأسمالي ، ويرى ماركس أن البطالة التكنولوجية التي تنتج عن التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة . فيطرد العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة.

و يمكن القول بأن التقليل من أهمية و حجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك.

1-4-2-نظرية النمو عند النيوكلاسيك: [1]

لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية.

حينما باتت مسألة النمو و مشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين و سارت أبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت خاصةً المدرسة الكينزية و التي تمثلت في:

أن رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة يرون أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.

أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.

رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، و أسسوا تفاؤلهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنولوجي و مرونة الطلب على الاستثمار.

أن التقدم التكنولوجي و معرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، و التقدم التكنولوجي يعتبر أيضاً مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.

أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، و التغيرات في الأسعار(مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضل إدخال تغييرات في الأسلوب الإنتاجي.

إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل و رأس المال، على عكس الكينزيين (هارود - دومار) الذين يرون بثبات مزج عناصر الإنتاج.

أن عملية تكوين رأس المال تعتبر هامةً بالنسبة للنمو، خاصةً مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال و العمل في ظروف زمنية معينة ، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك

[1] Solow, R. M. (1999). Neoclassical growth theory. Handbook of macroeconomics, 1, 637-667.

ضرورة لزيادة العمل، و بالتالي تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي نادى بها دومار.

أن الاقتصاد يعتمد على بضاعة واحدة، و أن الاستهلاك يعتبر هدف للإنتاج و ليس العكس.

أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي و معدل النمو السكاني.

و قد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي نذكر منها:

نموذج سولو سوان Solow Swan:[1]

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم و في الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عدداً من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي:

أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.

أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول.

أن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.

أن المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل ، بحيث يمكن أن تصبح الدولة غنية والعكس بالعكس.

كذلك أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال ، وثبات أنصبة رأس المال و العمل في الناتج المحلي الإجمالي،

بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية ، و كذلك ثبات متوسط معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة ، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة.

[1] Dowrick, S., & Rogers, M. (2002). Classical and technological convergence: Beyond the Solow-Swan growth model. *Oxford Economic Papers*, *54*(3), 369-385.

نموذج جيمس ميد James Mead:[1]

لقد أخذ" جيمس ميد "بالأسلوب الكلاسيكي الحديث و استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، استخدم نفس الفرضيات في نموذج " سولو سوان"كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك و الاستثمار.

و انطلق من دالة الإنتاج التالية:

$$y = f(K .L.N .T)$$

y:الناتج الصافي أو الدخل الوطني.

k:المخزون الصافي لرأس المال و المتجسد في الآلات.

L:القدر المتاح من قوة العمل.

N:القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض و الموارد الطبيعية، و يفترضه" ميد "ثابت.

T:عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي.

يرى ميد أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة .

و كاستعراض عام حول نمو" ميد "نقول أنه اعتبر معدل نمو السكان و معدل النمو التكنولوجي كثوابت، وأن التغير في معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال و حجم الادخار و الناتج الحدي لقوة العمل عبر الزمن.

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان و معدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال و تنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، و هذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل و الموارد الطبيعية، و إذا كان المستوى التكنولوجي ملموساً فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلاً من الانخفاض.

[1] Meade, J. E. (2013). A Neo-Classical Theory of Economic Growth (Routledge Revivals). Routledge.

1-4-3-نظرية النمو الكينزية:[1]

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 ، ظهرت أفكار كينز ، وقد كان اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة ، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي (الكلي)، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل ، سعر الفائدة ، عرض النقود ومعدل الاستثمار.

ويفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ثم الاستهلاك دالة في الدخل، بينما اعتبر النيو كلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا وفي الدخل ثانيا، فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني.

وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل ، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة ، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي.

لقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها ، وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية:

-كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي(macro économie) عكس سابقيه الكلاسيكيين ،الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي،من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة ، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالية، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنموالاقتصادي.

-يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل)والدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل،منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون سايSay

[1] Keynes, J. M., & Keynes, J. M. (2018). The General Theory (pp. 3-3). Springer International Publishing.

-يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات ، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني أو القومي ، الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم"[1]، والقصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.

-حسب كينز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه ، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا ، وفي مستوى الدخل ثانيا ، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار ، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

-لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه ، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام ، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

-لقد ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي ، ولم يتعرض كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض أو ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.[2]

إن الأفكار العامة التي اشرنا إليها والخاصة بالتحليل الكينزي صاحبها إيجاد نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي تركز على أفكار كينز ومن أبرز هذه النماذج نجد نموذج هارود_ دومار.

نموذج هارود-دومار Harrod – Domar:[3]

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكنزيين الجدد ، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت ، أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات) المعدات ، الأبنية ، الطرق ، والجسور (... وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني . ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي) من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي (لا بد من زيادة

[1]سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاديات التنمية ، مديرية دار الكتاب للطباعة ، بغداد ، 1988 ، ص 70

[2]محمد عبدالعزيز عجمية و محمد على الليثي ،التنمية الاقتصادية،الدار الجامعية،الاسكندرية،2004 ، ص 102

[3] أنظر وعيل ميلود ، مرجع سابق ، ص34.

الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك .وتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال. ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا.)ينطلق هذا النموذج من مجموعة من الفرضيات [1] :

يفترض أن الاقتصاد مغلق.

تكلم عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.

تكلم عن نظام اقتصادي بأحكام وقرارات آلية وفورية.

جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة.

يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.

يفترض أن علاقة الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة.

المستوى العام للأسعار ثابت.

من جملة الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج ، والتي تجعله غير واقعي ، ومن جملة هذه الانتقادات نجد:

أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية ، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل ، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر

-أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

-النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعر الفائدة.

-فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية ، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

[1] Abd Elkader Sid Ahmed , Croissance et Développement, OPU , Alger , 1981, pp 192-193

-إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحالة التشغيل الكامل.

1-4-4- نظرية النمو الاقتصادي الداخلي:

هي من النظريات التي اهتمّت بفكرة تطوير رأس المال بالاعتماد على تقسيمه إلى فئتين مادية، وبشرية مِن خلال الاستعانة بمجموعةٍ مِن الخُطط المالية، والتنموية فاهتمت بدعمِ رأس المال البشري مِن خلال تطوير معارف، ومهارات الموظفين فساهم ذلك في زيادة النمو الاقتصادي، ورفع مُعدلات الأرباح بشكلٍ ملحوظ.

إن القصور في تفسير التباعد والاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان جعل نماذج النمو الكلاسيكية تلقى معارضة كبيرة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ،كونها ترجع النمو الاقتصادي إلى عوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي.

هذا القصور يوفر إطار نظري لبروز نظرية النمو الداخلية ،كما أن الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض . و يتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض ، مما ينتج عنه اختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

إن البناءات السابقة لمدرسة النمو الداخلي تفترض أن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم.

وترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر للنمو، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات ، فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير ، وهذا ما

يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني.

ويمكن مما سبق إبراز أهم الاختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها وعلى وجه الخصوص نظرية النيو كلاسيكية.[1]

أن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر ، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان ،كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال المستثمر ، وبافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو طويل الأجل بين الدول.

إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج ، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج بول رومار-Paul Romer- .

1-4-4-1 نموذج -Paul Romer-[2]:

بدأ بحث **Romer (1986)** [3] في طرح نظرية النمو الداخلي بالكامل من خلال تقديم رؤية بديلة لآفاق النمو على المدى الطويل، في ورقته البحثية : **"زيادة العوائد والنمو طويل المدى"** ، يقترح **Romer** نموذجًا يكون النمو الاقتصادي فيه مدفوعًا بتراكم المعرفة، و تم تحسين هذه الحجة

[1] ميشيل تودارو – ترجمة حسن حسين و محمود حامد محمود ،التنمية الاقتصادية،دار المريخ،الرياض ، ص155

[2] العمري علي ، دراسة تغيرات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص69

[3] Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. Journal of political economy, 94(5), 1002-1037.

وتطويرها بواسطة **Lucas(1988)** [1] ،في هذه الدراسة التي صدرت عام 1986، يرى **Romer** بأن النمو طويل المدى مدفوع أساسًا بتراكم المعرفة.

النموذج يحتوي على مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض، أي أن لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دو غلاس **Cobb-Douglas**

$$Yt=(Kt)(1-B)(AtLt)B.....(01)$$

Yt:إنتاج المؤسسة (i)في الفترة (t).

Ltو Kt :كمية العمل و رأس المال المستعمل من طرف كل مؤسسة.

A: رأس المال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات و المرتبطة برأس المال الإجمالي .

2- المقاربة النظرية للتنمية الاجتماعية:

لم يعتبر النمو الاقتصادي قط هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لتحسين حياة الإنسان و الوصول بها إلى مراحل أرقى و أكثر تقدما، حيث اعتبر أرسطو أن الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه، بل هي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر، و ها هو ابن خلدون يجعل الإنسان محور العملية التنموية، إذ أشار إلى أن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، و كل ما في الطبيعة مسخر له .

و على الرغم من قدم الفكرة الداعية إلى جعل البعد الاجتماعي هدفا للتنمية ، إلا أنه تم تعزيز الاهتمام بالنمو الاقتصادي على حساب غيره من الاهتمامات، و من هنا أطلق على عقد الثمانينات عقد التنمية الضائع.

منذ الثورة الصناعية استمر جزء كبير من العالم في النمو بمعدل إيجابي مع تراكم رأس المال المادي و تطوير أفضل التقنيات ، وتراكم رأس المال البشري ، في الواقع هذه العمليات استحوذت على الجزء الأكبر من اهتمام الاقتصاديين ، في حين أن التنمية الاجتماعية ظلت على هامش

[1] Lucas Jr, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. Journal of monetary economics, 22(1), 3-42.

التحليل الاقتصادي،لكن في السنوات الأخيرة بدأ عدد متزايد من الاقتصاديين في الاهتمام و التفاعل مع هذا الجانب ، مع تسليط الضوء على التفاعل الموجود بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

1.2 مفاهيم التنمية الاجتماعية:

تطور مصطلح "اقتصاديات الرفاهية" في كتب اللغة الإنجليزية بمرور الوقت، حيث شهد ارتفاعات وانخفاضات في شعبية المصطلح في عدة نقاط في القرن العشرين و هذا ما يوضحه الشكل 02 ، ولكن يمكن رؤية أن شعبية المصطلح بدأت في الانحدار الحاد بشكل خاص في منتصف الثمانينيات ولم يتعافى منها أبدًا،من المحتمل أن يدين تراجع اقتصاديات الرفاهية إلى إلتقاء العوامل، إضافة إلى شرطين مهمين هما ،الظروف التاريخية لأواخر القرن العشرين، و النقد الفعال لاقتصاديات الرفاهية النفعية بواسطة **أمارتيا سين**. [1]

الشكل 02: تكرارات اقتصاديات الرفاهية في كتب اللغة الإنجليزية من عام 1900 إلى عام 2008

Source : Undercoffer, R. (2015). The Rise, Development, and Decline of Welfare Economics Pigou to Sen and Beyond.p13

[1] Undercoffer, R. (2015). The Rise, Development, and Decline of Welfare Economics: Pigou to Sen and Beyond.

ظهر مفهوم التنمية في كتابات العديد من المفكرين ولعل من أقدمها ما قدمه "آدم سمث" في كتابه ثروة الأمم عام (1776م) حينما تحدث عن أهمية رأس المال البشري ودوره في عملية التنمية لأي أمة، ولكن الفترة الحقيقية التي ولد فيها هذا المصطلح ولاقى رواجاً كبيرا كان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في حقبة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، فقد ورد مفهوم التنمية في هيئة الأمم المتحدة عام (1956م)، حيث تم تعريفها بأنها "توجيه الجهود للأهالي والحكومات لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأبناء المجتمع المحلي ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمم للإسهام في تقدمها"، فالتنمية كهدف عام دائماً ما تبدأ من الجهود المبذولة من المجتمع نفسه بكل مؤسساته بشكل مخطط له وتهدف الى إحداث تغيير إيجابي في المجمتع ومؤسساته، فقد أشار محمد شفيق(2009) الى المفهوم العام للتنمية بأنه "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات، وبما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".[1]

يرى إيان موريس **Ian Morris** (2013) بأن : "التنمية الاجتماعية هي مجموعة الإنجازات التكنولوجية ، والمعيشية ، والتنظيمية ، والثقافية التي من خلالها يقوم الناس بإطعام أنفسهم ، وملبسهم ، وإسكانهم ، وإعادة إنتاج أنفسهم ، وشرح العالم من حولهم ، وحل النزاعات داخل مجتمعاتهم ، وتوسيع سلطتهم على حساب المجتمعات الأخرى ، والدفاع عن أنفسهم ضد محاولات الآخرين لتوسيع السلطة " [2]

ومن المهم عند الحديث عن التنمية الإشارة الى مشاركة المجتمع ورغبته في التغيير الى الأفضل، فبدون وجود هذه الرغبة فإن عملية التنمية تكون في دائرة الفشل، فيذكر عبدالهادي الجوهري(1998) بأن التنمية هي " العملية المرسومة لتقدم المجتمع بكل أبعاده -اقتصادية كانت

[1] الجوهري، عبدالهادي (1998م)، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، د.ت، ص10.

[2] Morris, I. (2013). Introduction: Quantifying Social Development. Introductory Chapters.p5

أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية – والتي تعتمد على مشاركة المجتمع ومبادئه"[(2)]، ويضيف بأن أحد أهم مقومات نجاح عملية التنمية هو دفع الجماهير لتكون على مستوى عالٍ من الشعور بالانتماء الى المجتمع الذي يحيط بها وتنتمي إليه.

وعند الحديث عن التنمية لابد أن نفرق بين مفهوم النمو Growth ومفهوم التنمية Development فالنمو هو التطور الطبيعي ويحدث غالبا دون تدخل مقصود فهو يحدث بطبيعة الحال وبدون تخطيط مسبق، أما التنمية فهي التطور المخطط له والمدروس بشكل دقيق محدد الفترة الزمنية والتكلفة المادية، "فالتنمية أشمل من النمو، ونترجم التنمية بعدة متغيرات اجتماعية وثقافية وديموغرافية وسياسية، فهي تحتاج إلى معايير ومؤشرات متعددة ، منها مقاييس التنمية البشرية".[2]

ويشير عبدالباسط محمد حسن (1970)في كتابه التنمية الاجتماعية، إلى "أن التنمية ما هي الا عمليات التغير الاجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين".[3]

وفي خلال فترة السبعينات أصبح هناك تغيّر جذري في مفهوم التنمية والتي كانت من أهم مؤشراتها الزيادة في الدخل والناتج القومي، فذلك لم يكن قادراً على حل المشاكل التي تواجهها الدول المتخلفة مثل مشاكل الفقر، والبطالة، والأمية، والمرض، فتم التوجه الى استراتيجية التنمية الشاملة لمواجهة هذه الإشكاليات في الدول النامية. وللتنمية الشاملة عدة أبعاد منها ماهو بشري، واجتماعي، وثقافي، واقتصادي، وبذلك فإن التنمية الشاملة تعنى إعادة توجيه الموارد لخدمة المواطن ليتحقق الرخاء الاجتماعي، ويتم ذلك عن طريق تدريب العاملين ورفع المستوى التعليمي

---

[2] سانية، عبداللطيف، (2013) دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، للطباعة والنشر والتوزيع.

[3] حسن، عبد الباسط محمد، (1970م) التنمية الاجتماعية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، ص 100–90.

والصحي ومستوى الدخل لأفراد المجتمع.[1] ويمكن القول بأن هدف التنمية الشاملة هو التركيز على مواطن الضعف والقصور في المجتمعات، ومن ثم تحديد المساهمة الأمثل لسد أوجه النقص والضعف في تلك المواطن، سواء كان عن طريق الدعم الداخلي أو الخارجي، بهدف الارتقاء بأفراد المجتمع وتطوير قدراتهم ورفع مستوياتهم العلمية والثقافية والفنية والصحية ليتمكنوا من المساهمة في تحقيق التنمية وسد أوجه القصور في مجتمعاتهم من خلال الاستفادة من مقدراتهم المحلية بالشكل الأمثل.ونظراً لتشابك المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالتنمية الشاملة، فإنه من الصعوبة بمكان الفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة، فهي متواصلة لدرجة أنه يصعب الفصل بينها، إلا أن البعد الاقتصادي يعد أحد الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة، التي تنعكس على التنمية المجتمعية، فبدون النموا الاقتصادي لا يمكن أن تحصل تنمية شاملة أو تنمية مجتمعية.

ويعد مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم القديمة رغم وجود تساؤل حول مدى حداثة هذا المصطلح، فهذا المفهوم لا يعد من المفاهيم الحديثة، ولكن الحديث به هو محاولة تطبيق هذا المفهوم لمعالجة القضايا التي تواجه العالم النامي، فهناك العديد من المصطلحات التي كانت تستخدم وفي مضمونها تحتوي على مؤشرات التنمية الاجتماعية مثل التربية الأساسية، والإرشاد الزراعي، والإصلاح الريفي، والتربية الاجتماعية وتنظيم المجتمع.[2]

ويضيف Batten (1957) بأن حداثة التنمية الاجتماعية لا تكمن بالمفهوم نفسه ولكن في تزايد المشاريع والمبادرات التي يرتكز عليها هذا المفهوم، وأن التنمية الاجتماعية هي العملية التي من خلالها يمكن للأشخاص الذين يعيشون في مجتمع محدود، أن يناقشوا من خلالها احتياجاتهم ثم تمكنهم من رسم الخطط ويعملوا سوياً لسد هذه الاحتياجات.[3]

[1] القوس، سعود بن سهل، (2016) دور الكليات الجامعية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بمحافظة عفيف، مجلة دراسات التنمية الاجتماعية، العدد الأول، 2016، ص ص 1-37.

[2] السمالوطي، نبيل (1981): علم اجتماع التنمية، بيروت، دار النهضة العربية، ص 106 – 107

[3] Batten, T.R 1957: "Commities and their development" ,London ,Oxford University, Press.

البعد الاجتماعي للتنمية يعد ركيزة أساسية للتنمية الشاملة، فأفراد المجتمع هم من يدير عجلة التطور والبناء، فبتوجيه سلوك أفراد المجتمع نحو الإنتاج الأمثل سيبعدهم عن الفقر، ويقلل من التفاوت الطبقي للمجتمع، وتمكين المرأة، ورفع المستوى الصحي والتعليمي وكل ذلك يعد من مؤشرات التنمية الاجتماعية. وفي هذا السياق فإن كافة منظمات المجتمع مسؤولة عن توجيه أفراد المجتمع نحو حياة مستقرة آمنة تنعم برخاء اجتماعي مناسب. وتمتاز التنمية الاجتماعية بأن مؤشراتها غير قابلة للقياس بشكل مباشر مثل مؤشرات التنمية الاقتصادية، فهي تُستخدم بشكل عام لتقريب القياس الجزئي للتنمية الاجتماعية مثل العدالة والتعليم والأمن والصحة والرفاه، كما أن هذه المؤشرات تضعف قدرتها بشكل واضح على التعميم والمقارنة المكانية والزمانية [2]،ويرى وديع عدنان(200) بأن "ظهور حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعية ومنها: تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة".

ونظراً لأهمية التنمية الاجتماعية على الصعيد العالمي فقد كانت محور دليل الأمم المتحدة عام (1988م) و التي كانت مبادئه :

أن التحديات التي تواجه المجتمعات اتجاه التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية يمكن التغلب عليها من خلال سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية،

إن من أهم ركائز تصميم أي برامج للتنمية الاجتماعية هو الاستفادة الكاملة للموارد البشرية المتاحة بالمجتمع،

تعزيز دور المنظمات غير الحكومية والتطوعية والقطاع الخاص في المساهمة وتشجيع جهود الأفراد للمساهمة في دعم الخدمات الاجتماعية تحت مظلة القوانين المحلية،

[2]وديع، عدنان محمد (2002م)، مؤشرات التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 1 ، العدد 2 فبراير.

تقديم وعي وفهم أكبر لمفاهيم التنمية الاجتماعية وطريقة ممارستها بأسلوب منهجي في مختلف الدول تحت إطار التنمية الاجتماعية الشاملة،

تحقيق السلام من خلال المحافظة على ظروفه داخل المجتمعات وتسهيل كل أشكال التعاون والحوار الدولي (UN , 198) [1] ما تمت الإشارة له من مبادئ عامة للتنمية الاجتماعية فإنه يعبر عن أهمية أن تكون جميع البرامج المرتبطة بالتنمية الاجتماعية ذات صبغة منهجية ثابتة وصحيحة لضمان نجاحها على الصعيدين المحلي والعالمي.

وتسعى كل الدول إلى تحقيق تنمية شاملة في كافة أرجائها، وتسعى إلى تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف أقاليمها، كما تظهر التنمية الاجتماعية التوزيع المتساوي للخدمات المتاحة بين المجتمع مما يزيد من التعليم وصحة الإنسان والبنية التحتية والتواصل الاجتماعي للشعوب، يعتمد ذلك على فرص العمل في الصناعات ، والناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل، ومعدل مشاركة القوى العاملة ، والنمو السكاني ، ونسبة الإعالة العمرية ، ومعدل البطالة للشباب ، ومؤشر التعليم ، والتوسع الحضري. [2]

في حين أنه من الواضح ما يعنيه النمو الاقتصادي،يبدو مفهوم التنمية الاجتماعية أكثر غموضًا.[3]

لقد ميز **Sanders** (1970)[4] بين المعاني النظرية المختلفة للتنمية الاجتماعية على النحو التالي:

- **التنمية كعملية**: حيث يكون التركيز على التغيرات المتتابعة ، التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيدا ، و هي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية و النفسية على الأفراد.

[1] UN, (1988) "United Nation Guiding Principales for development Social Policies and Programmes in the Near Future", United Nation, New Yurk.

[2] Akintoye, V. A., & Opeyemi, O. A. (2014). Prospects for Achieving Sustainable Development Through the Millennium Development Goals in Nigeria. European Journal of Sustainable Development, 3(1), 33-33.

[3] Midgley J. (1995), Social Development: The Developmental Perspective in Social Welfare, London, SAGE Publications

[4] Sanders, I. T. (1970). The concept of community development. Community development as a process, 9-31.

- **التنمية كمنهج:** حيث تعتبر اتجاها نحو الفعل و هي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية ، و ليس على عملية التتابع فهي إذن وسيلة لتحقيق غاية.
- **التنمية كبرنامج:** حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفا في حد ذاته.
- **التنمية كحركة:** حيث تحمل معنى الالتزام و تكون موجهة نحو التقدم و تصبح نوعا من التنظيم.

وتعرف التنمية الاجتماعية بأنها عملية حضارية متكاملة تعنى بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية و يولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع في الاستثمار، كما تعني التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب.[1]

و هذا التصور يؤكد على الاهتمام بالجانب الاقتصادي في عمليات التنمية و ما يترتب عليه من خدمات اجتماعية لهؤلاء المنتجين.

و ينظر للتنمية على أنها هي التفاعل بين الناس و الموارد الطبيعية المتاحة لهم ، أي استغلال الناس لمواردهم الطبيعية ، فالناس هم هدف التنمية و المفروض من التنمية أن تحقق رفاهيتهم.[2] و هذا يعني أن عملية التنمية تنصب على استثمار الناس للإمكانيات الطبيعية المتاحة لديهم.[3]

إن المتتبع لمواثيق الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع تعريف دقيق لمفهوم التنمية الاجتماعية يستطيع أن يرى أنها تأخذ بواحد أو أكثر من مفاهيم ثلاثة تتمثل في:[4]

---

[1] خيري عزيز:قضايا التنمية و التحديث في الوطن العربي،بيروت،دار الأفاق الجديدة،1983.

[2] جورج.ف.جانت:إدارة التنمية"مفهومها،أهدافها،وسائلها"ترجمة منير لبيب مرسي،القاهرة،دار المعارف،1979

[3] علي الكاشف:التنمية الاجتماعية و المفاهيم و القضايا،القاهرة،عالم الكتب،1985.

[4] إقبال الأمير السمالوطي:التنمية الاجتماعية سياسات و قضايا،القاهرة1999

- **المفهوم القطاعي**: فالتنمية الاجتماعية ترد في مجال الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية وبوجه خاص قطاعات الخدمات ،وساعد هذا المنهج على تعميق الرؤية بالنسبة لطبيعة العلاقة بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي.
- **المفهوم الفئوي**: يقصد به التركيز على أوضاع وقضايا فئات بعينها لا تستفيد من التنمية على النحو المرجو(وتشغل المرأة والأطفال حيزا واضحا من هذا الاهتمام بهذا الصدد)(وكذا فئات أخرى كالمعوقين والمهاجرين والأقليات)
- **المفهوم الإشكالي** : بمعنى ينصب الإشكال على مشاكل محددة كان من المفترض أن تعالجها التنمية.

يرى Hobhouse, L. T.(20212) [1] أن التنمية الاجتماعية هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئا بالنسبة له ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة. ولقد وضع "هوبهاوس" أربعة معايير تستند إليها التنمية العالية على حد قوله ويعنى بها التنمية المتواصلة الشاملة، ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة وإلا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة، لو تخلف أحد هذه الشروط و المعايير هي: (1-حجم السكان ، 2-الكفاية ، 3-الحرية ، 4-المشاركة) .

التنمية الاجتماعية تعتمد إلى حد متزايد على العوامل الاجتماعية ، مثل البيئة الاجتماعية ،الوضع الاجتماعي،المكانة والقدرة على البناء والتمتع بعلاقات ذات مغزى مع الأشخاص الآخرون ، وما إلى ذلك، في كلمة واحدة تصبح التنمية الاجتماعية أيضًا مسألة بناء هوية شخصية واجتماعية مرضية.

[1] Hobhouse, L. T. (2012). Social Development (Routledge Revivals): Its Nature and Conditions. Routledge.

يستلزم البناء تفاعلا معقدا بين الحالات الفردية والمواد والقيود الاجتماعية، علاوة على ذلك ، كما أشار Akerlof, G. A., & Kranton, R. E. (2000).[1] إنه أحد المحددات الرئيسية للسلوك الاقتصادي، لذلك فهي تستحق الاهتمام الكافي من قبل كل من الاقتصاد الإيجابي والمعياري.

ونستنتج من هذا أن التنمية الاجتماعية معناها حركية المجتمع على مستوى الأفراد، ثم على مستوى الجماعات ، ثم على مستوى الحكومات , وهذا هو الغرض من التنمية الاجتماعية، و تعتني من حيث الاختصاص بثلاثة مرافق في الدولة هي: (الحكومة ، المؤسسات الأهلية، المؤسسات الخيرية).

وعلى أي حال فإن كافة التعريفات وغيرها تحصر في ثلاثة اتجاهات وهي[2]:

1. التنمية الاجتماعية مرادفة لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية.
2. التنمية الاجتماعية مجموعة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات كثيرة كالصحة والتعليم، والتنمية عملية تخطيطية وديناميكية للتحول في ثلاثة مستويات:

- التحول في اتجاه الأفراد: لتصل بهم إلى تأكيد الأيمان بقدرتهم على تغيير الواقع و الاشتراك في العمل الجماعي والرغبة في الإنجاز على أسس عملية.
- التحول في البناء الاجتماعي ووظائفه : لتحقيق تذويب الفوارق بين الطبقات وسهولة الحراك الاجتماعي والعدالة في توزيع الثروة والدخول وتوسيع مجالات الاقتصاد ليكون متنوعا، كل ذلك في ظل مؤسسات لا مركزية ديمقراطية.
- التحول في علاقة المجتمع بالعالم الخارجي: تحقيق الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي للوصول إلى علاقات تجارية متكافئة مع دول العالم، مع الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية وتطويع وتطوير التكنولوجيا الملحية وانتقاء التكنولوجيا

[1] Akerlof G., Kranton R. (2000), Economics and Identity, Quarterly Journal of Economics, Vol. CXV, N. 3, 715-753.

[2] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية ، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، 1982.ص ص95،92.

المتقدمة. وكل ذلك يهدف إشباع رغبات الأفراد المتزايدة المتغيرة، ولا يتم ذلك إلا عن طريق ثورة اجتماعية من جانب الدولة.

3. التنمية الاجتماعية هي عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة بمعنى أنها عملية تغير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم ولا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لأحداث تغيرات كيفية ولإحداث التقدم المنشود، فالتنمية الشاملة هي: تلك العمليات المستهدفة لخلق التقدم الاجتماع والاقتصادي للمجتمع ككل معتمدة على إسهام المجتمع المحلى والمشاركة الشعبية .

2-2-شروط و وسائل التنمية الاجتماعية:

ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة من الوسائل و الشروط التي تساهم للوصول للأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية نوضحها فيما يلي:

2-2-1-شروط التنمية الاجتماعية:

تعددت طرق و اتجاهات التنمية الاجتماعية و ذلك باختلاف و تنوع الإمكانيات المتوفرة وحتى نستطيع أن نقول بأن التنمية الاجتماعية بالفعل تخدم البشرية، ينبغي أن تتوفر فيها شروط ، تتلخص فيما يلي:[1]

- مشاركة أفراد المجتمع في برامج التنمية الاجتماعية.
- لابد أن تكون التنمية الاجتماعية طويلة الأمد، حتى تستطيع خدمة الأجيال المقبلة، وبالتالي يتحقق الهدف المنشود منها.

[1] أحمد كمال أحمد و آخرون، التنمية الاجتماعية، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة، 1984، ص ص 85-89.

- لابد أن تكون التنمية الاجتماعية تكفي كافة حاجات الفرد المهمة.
- إزاحة كل المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية.
- توفير المؤسسات التي تساعد تحقيق التنمية الاجتماعية.

2-2-2-وسائل التنمية الاجتماعية:

إن التنمية الاجتماعية هي عملية لإحداث تغييرات اجتماعية، اقتصادية، سياسية، و ثقافية في المجتمع، بهدف تلبية الحاجات المختلفة لأفراد هذا المجتمع ، و تحقيق ذلك يتطلب ضرورة توافر عناصر و أسس تتمثل في :[1]

- **التغيير البنائي**: هو التغير الذي يستلزم ظهور أدوار و تنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.
- **الدفعة القوية**: تتمثل بصفة أساسية في تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لإقامة الهياكل الأساسية التي تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية، و تحدث في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد وبجعل التعليم إلزامياً ومجانياً قدر الإمكان ، وبتأمين الخدمات الصحية، و التوسع في مشاريع الإسكان إلى غير ذلك من المشاريع و البرامج التي تتعلق بالخدمات الاجتماعية.
- **الإستراتيجية الملائمة**: يقصد بها الإطار العام أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو، و هي تصور بعيد المدى للمسارات المثلى التي يمكن أن تنتهجها الحكومات و المؤسسات الدولية لتحقيق التنمية الاجتماعية.

[1] عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق..ص ص114،105.

2-3-أهداف التنمية الاجتماعية:

تسعى التنمية الاجتماعية لتحقيق رفاهية الإنسان، بما تتضمنه من زيادة فرص الحياة و تحسينها للأفضل، باعتبار رفاهية الإنسان هي غاية التنمية، و تتحقق هذه الغاية من خلال مجموعة من الأهداف متمثلة في: [1]

-تحقيق العدالة و تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات.

-ضمان حق كل فرد في الخدمات الاجتماعية (كالتعليم، الخدمات الصحية، العمل، السكن، و غيرها)

-تحسين التعليم والوضع الاجتماعي للأفراد لمساعدتهم في حل مشكلاتهم.

-النهوض بمستويات الصحة، و توسيع نطاق الخدمات الصحية الملائمة لتلبية حاجات الأفراد.

-توفير خدمات الرعاية الاجتماعية للمحافظة على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

-تزايد قدرات التحكم الإنساني وظروف الحياة التي تتكون من الإنسان و المجتمع والبيئة.

-نمو التعاون بين المجتمعات وداخل المجتمع.

-زيادة قدرة أفراد المجتمع على توظيف الموارد و استثمارها .

-خلق الرغبة في التغيير من خلال إيضاح عدم الرضا عن الوضع القائم وإيجاد أدوار اجتماعية جديدة لأفراد المجتمع.

[1] عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق..ص ص97،96.

-حل المشكلات الناتجة عن التنمية الاقتصادية كالانتقال من المجتمع الريفي إلى الحضري والتي قد تزيد من نسبة البطالة.

-غرس القيم والاتجاهات الاجتماعية الإيجابية كالتعاون وأداء الواجب.

-تدعيم الحياة داخل الأسرة الواحدة لتزيد من تماسكها واستقرارها وتعاون أفراد الأسرة فيما بينهم .

2-4-عوائق التنمية الاجتماعية:

إن تحسين ظروف أفراد المجتمع هو الهدف الأساسي للتنمية الاجتماعية، إلا أنه توجد بعض العوائق التي تؤدي إلى فشل برامج مشروعات التنمية في تحقيق بعض أو كل أهدافها، و تتمثل العوائق فيما يلي:[1]

- تبعية معظم الدول النامية للدول المتقدمة، في نمط جديد للاستعمار، نتيجة للتفاعل التاريخي بينهما، مما يؤثر سلبا عل التنمية الاجتماعية في البلدان النامية.
- عدم كفاءة و فعالية المؤسسات التي من خلالها يتم تنفيذ عملية التنمية.
- عدم تطوير التشريعات و القوانين التي تخدم التنمية الاجتماعية، التي تكون عقبة في سبيل التغيير.
- الفساد الحكومي و الإداري و طبيعة القوى المستفيدة منه، و كل ذلك بسبب اقتصار السياسة على فئة معينة.
- البيروقراطية و ما ينجر عنها من تعقيد الإجراءات، و سوء إصدار القرارات و تناقضها مع الشعارات المعلنة.

[1] Siporin, M. (1975). Introduction to social work practice. Macmillan.p18.

- غياب المنظمين والإداريين الأكفاء لأن هذه الفئات هي صاحبة القرار الاستثماري، الإبتكاري والإبداعي.
- عدم تنمية قوى الإنتاج، و سوء توزيع العمالة مع تخلف تكنولوجيا و أدوات الإنتاج.
- التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي بين أفراد المجتمع، مما يحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية.
- القيم الاجتماعية البالية والسائدة في المجتمعات خاصة النامية منها ،تلك القيم التي تخلق عقبات في سبيل التنمية.
- الزيادة السكانية الكبيرة دون أن يصاحب ذلك خطط للتنمية.
- انتشار الأمية، الفقر، و انخفاض المستوى الصحي خاصة في الدول النامية.

5-2 اتجاهات نظريات التنمية الاجتماعية:

على مدى العقود الماضية، كان حقل التنمية تسوده نظريات مختلفة للبحث، و هذه النظريات قد نشأت في ظل سياقات تاريخية مختلفة وتأثرت بتقاليد نظرية مختلفة، و هذه النظريات قدمت حلولا مختلفة للمشكلات المرتبطة بالتنمية . و يمكن معالجة نظريات التنمية الاجتماعية من خلال اتجاهات مختلفة هي: [1]

- **نظرية التحديث**: ظهرت في الخمسينات، حين أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى في العالم، وعندما عكف علماء الاجتماع الأمريكيون إلى وضع برنامج للنهوض بعملية التحديث في بلدان العالم الثالث المستقلة حديثا ، و قد اقترحوا على بلدان العالم الثالث

[1] So, A. Y. (1990). Social change and development: Modernization, dependency and world-system theories (No. 178). Sage.

ضرورة نقل للقيم الأمريكية، والاعتماد على القروض والمساعدات الأمريكية، وتحويل مؤسساتها التقليدية.

- **نظرية التبعية**: رغم أن نظرية التحديث كانت نتاجا أمريكيا، فإن نظرية التبعية كانت تستمد جذورها من العالم الثالث بل ونشأت تحديدا كرد على فشل المناخ الاقتصادي لهذه الدول في مطلع الستينات،و قد اعتمدت بشدة عل تصور للروابط بين الدول الغربية وبلدان العالم الثالث، باعتبارها مجموعة من العلاقات الاقتصادية الاستغلالية التابعة و المفروضة من الخارج والتي تتعارض مع عملية التنمية، و من هنا، جاءت دعوة نظرية "التبعية" إلى بلدان العالم الثالث بضرورة قطع علاقاتها بالدول الغربية من أجل النهوض بطريقها المستقل القائم بذاته في مجال التنمية ومع ذلك فحين تعرضت نظرية "التبعية" للهجوم في مطلع السبعينيات قام باحثوها بتعديل الفرضيات الأساسية التي كانوا ينادون بها. كما أكدت هذه نظرية أن التبعية ليست مجرد عملية اقتصادية و إنما أيضا عملية اجتماعية و سياسية.

- **نظرية النظام العالمى**: كانت هي آخر النظريات التي ظهرت في مجال التنمية، وقد قدمت هذه النظريات توجها جديدا في تفسير الأحداث الرئيسية التي وقعت في عقد السبعينات، مثل عملية التصنيع في شرق آسيا، وأزمة الدول الاشتراكية. ونتيجة لتأثرهم في البداية بنظرية "التبعية" فقد اتجه باحثو النظام العالمي إلى التأكيد على ضرورة بحث مسألتي الشمولية والأمد الطويل، كما أكدت هذه النظرية أن الاقتصاد العالمي سوف يصل بنهاية القرن العشرين إلى مرحلة انتقالية.

6-2 أهمية التنمية الاجتماعية:

لقد تعاظم الاهتمام بالتنمية الاجتماعية خاصة على المستوى الدولي، باعتبارها السبيل و المنهج الحتمي الذي يجب أن تنتهجه الدول للنهوض باقتصادياتها، مما يحقق ارتفاع مستويات المعيشة و

تحقيق التقدم المنشود، و منه يمكن أن نلخص أهمية التنمية الاجتماعية بالنسبة للأفراد والمجتمع فيما يلي: [1]

- زيادة الدخل القومي مما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.
- زيادة قدرة أفراد المجتمع على توظيف الموارد و استثمارها الاستثمار الأمثل.
- توفير الخدمات الاجتماعية لمقابلة احتياجات أفراد المجتمع، خاصة المتعلقة بالتعليم و الصحة.
- تحقيق العدالة و تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات.
- النهوض بالظروف المعيشية لأفراد المجتمع بما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة.
- العمل على تقليل التفاوت في الدخول والثروات بين أفراد المجتمع.

وبصورة عامة تهدف التنمية الاجتماعية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من استثمار و تنمية جهود المواطنين وتأكيد استمراريتها بالاستخدام الأمثل للموارد المحلية، و من ثم فإن التنمية الاجتماعية تسعى لتحقيق رفاهية الإنسان بما تتضمنه من زيادة فرص الحياة و تحسينها للأفضل، و المساواة و العدالة في إمكانية الحصول عليها باعتبار رفاهية الإنسان هي غاية التنمية الاجتماعية.

2-7 مؤشرات التنمية الاجتماعية:

لقد أثبتت الدراسات أن التنمية لابد أن تأخذ بالاعتبار الاتجاهين الاقتصادي والاجتماعي ،حيث من قبل كان التركيز على الجوانب الاقتصادية الكمية في تنمية المجتمعات والدول كعمليات الإنتاج الكلي ،الدخل القومي ،متوسط الدخل الفردي ،وتم إهمال حقوق الإنسان والجوانب الإنسانية كالتعليم والصحة ،من هنا وجدت الدراسات أن الإصلاح الذي تقوم به الدول خاصة النامية في

[1] أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثاني، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1987.ص.

تحقيق التنمية خلال الإصلاحات الاقتصادية إنما يتميز بمنطق أحادي البعد وهذا يحجب حقيقة أو الصورة الواقعية لتكامل والتأثير المتبادل بين الحياة الاقتصادية والاجتماعية. من هنا انطلقت حركة المؤشرات الاجتماعية لمعالجة نقائص المؤشرات الاقتصادية و تعويض النقص في التعبير عن الواقع و التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية، و تم وضع مؤشرات عديدة لقياس التنمية الاجتماعية نذكر منها :

2-7-1-مؤشر جودة الحياة المادية (PQLI): الذي ابتكره **موريس Morris (1979)** [1] .

2-7-2-مؤشر التنمية الاجتماعية (SDI) : الذي قدمه **راي RAY (1989)**[2] من خلال الجمع المناسب بين عدد من المؤشرات الاجتماعية التي تمثل مختلف مجالات الاهتمام الاجتماعي، اعتبر SDI نهجًا متعدد الأبعاد يجعله أوسع كأداة للمقارنة الدولية من PQLI و HDI.

2-7-3-مؤشر الصحة الاجتماعية ISS: هو مؤشر تركيبي يكمل الناتج المحلي الإجمالي من خلال البعد الاجتماعي للرفاهية من خلال تقدير ستة عشر من المتغيرات الأولية ، مجمعة في خمسة مكونات مرتبطة بفئات العمر (وفيات الأطفال، سوء معاملة الأطفال ، متوسط الأجر الأسبوعي ، الوصول إلى السكن وعدم المساواة في دخل الأسرة).

2-7-4-مؤشر الرفاهية الاقتصادية IBEE :الذي قدمه (Osberg L, 2002) يدمج البعد الاجتماعي في الرفاهية الاقتصادية من خلال متغيرات الفقر والأمن الاقتصادي (المخاطر المتعلقة بالبطالة أو المرض أو انهيار الأسرة).

2-7-5-مؤشر التنمية البشرية (HDI) :الذي قدمه وأصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1990) [3] ،يعتبر مؤشر التنمية البشرية أحد المؤشرات التي ابتكرتها هيئة الأمم المتحدة(*برنامج*

[1] Morris, M. D. (1979). Measuring the conditions of the world's poor: The physical quality of life. In Measuring the conditions of the world's poor: The physical quality of life (pp. 176-176).

[2] Kantiray, A. (1989). On the measurement of certain aspects of social development. *Social Indicators Research*, *21*(1), 35-92.

[3] United Nations Development Program (1990). Human development report. Oxford University Press.

الأمم المتحدة الإنمائي ، 1990) و تعتبر مجالات التعليم و الصحة و دخل الفرد هي العناصر الثلاثة التي يبنى عليها مؤشر التنمية البشرية ،حيث يقاس تقدم الشعوب بمستوى انتشار التعليم و توفير أفضل للخدمات الصحية فضلا عن تواجد بنية تحتية متكاملة لما لذلك من تأثير على رفاهية المواطنين.

2-7-6-مؤشر الفقر متعدد الأبعاد IPM: الذي يكمل أبعاد HDI للتغذية، الصرف الصحي، المياه ، الطاقة والمعلومات.

2-7-7-مؤشرات الرفاهية الايكولوجية (البيئية) : البعد البيئي للتنمية الاجتماعية يظهر مع مفهوم التنمية المستدامة الذي قدمته الأمم المتحدة في مؤتمر Bruntland 1987 ،الرفاهية الإيكولوجية تأخذ بالحسبان الحفاظ على الهواء ،الماء ،التربة والتنوع البيولوجي على الأرض، الناتج المحلي الإجمالي الأخضر يجب أخذه بعين الاعتبار في حساب الناتج المحلي الإجمالي ، كما ظهر مؤشر جديد مؤشر الأداء البيئي **(PEI)** هذا الأخير هدفه هو تقييم الصحة البيئية واستدامة النظم الإيكولوجية .

2-7-8-مؤشر legatum :[1] يعرف بمؤشر الازدهار و النمو الاقتصادي و رفاهية الأفراد الشخصية، و يعتبر مؤشر الرفاهية الاجتماعية العالمية لعام 2011 الذي أصدره معهد legatum البريطاني وفقا لمعايير الاقتصاد والأعمال(التعليم، الصحة، السلامة، الأمان، الحرية الشخصية، والمؤسسات) ، و هو المؤشر الدولي الوحيد الذي يصنف الدول وفقا لمستويات الرفاهية الاجتماعية و الثروة معا على عكس المؤشرات الأخرى التي تصنف الدول حسب الثروة فقط أو الرضا عن الحياة، و يتم حساب المؤشر لنحو90 % من سكان العالم.

[1] Budsaratragoon, P., & Jitmaneeroj, B. (2021). Reform priorities for prosperity of nations: The Legatum Index. Journal of Policy Modeling, 43(3), 657-672.

2-7-9-مؤشر الكوكب السعيد (HPI):[1] هو مؤشر الرفاهية البشرية والواقع البيئي، وقد قدمته مؤسسة علم الاقتصاد الجديد(NEW ECONOMICS FOUNDATION ,NEF) سنة 2006، المؤشر مصممَ ليتحدى المؤشرات التقليدية الراسخة لنمو البلدان، مثل الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، ومؤشر التنمية البشرية(HDI).

3-علاقة التنمية الاجتماعية بالنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي :

ركز معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين على ما يعنيه النمو الاقتصادي للرفاهية المالية للشركات والأفراد، وذلك من خلال التأكيد على فوائد النمو الاقتصادي على ثروة الحكومة الملكية، حيث اتخذ الاقتصاديون الكلاسيكيون خطوة نحو إنشاء اقتصاديات الرفاهية، هذه الأخيرة التي هي دراسة محددات الرفاهية في المجتمع، والتي تزود الاقتصاديين بأدوات للتحليل المعياري. [2]

3-1- التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي :

تم إنشاء هذا المجال رسميًا مع عمل **آرثر بيجو Arthur Pigou** في أوائل القرن العشرين، والذي قام بإحياء اقتصاديات الرفاه من خلال أعمال (**باريتو Pareto ، ولراس**Walras) في تأسيس "النظريات الأساسية لاقتصاديات الرفاهية"، إضافة إلى مساهمات كل من **Arrow** و **Coase** وغيرهما، مع إضافة كل تطور جديد يخص مجال اقتصاديات الرفاهية، لكن دون أن ننسى "نهج القدرات" لـ: **أمارتيا سين Amartya Sen**، مع توسيع نطاق رؤية ما يجب وضعه في الاعتبار عند تقييم رفاهية مجتمع معين. [3]

3-1-1-ألفريد مارشال Alfred Marshall(1890) : يمكن للمرء أن يجادل بشكل معقول بأنه يجب اعتبار ألفريد مارشال مؤسس اقتصاديات الرفاهية، حيث تصور مارشال جميع الاقتصاديات على أنها "اقتصاديات الرفاهية"، حيث ينص "تعريف الرفاهية" للاقتصاد على ما يلي:

[1] Abdallah, S., & Marks, N. (2014). Happy Planet Index. Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research, 2684-2688.

[2] Gruber, J. (2005). Public finance and public policy. Macmillan.

[3] Undercoffer, R. (2015). The Rise, Development, and Decline of Welfare Economics: Pigou to Sen and Beyond.

"الاقتصاد السياسي أو الاقتصاد هو دراسة للرجال وهم يعيشون ويفكرون ويتحركون في الأعمال العادية للحياة، وهي تدرس ذلك الجزء من العمل الفردي والاجتماعي الأكثر ارتباطًا بتحقيق واستخدام المتطلبات المادية للرفاهية." [1]

يعتقد مارشال أيضًا أن العوامل الاجتماعية والسياسية يجب أن تؤخذ في الاعتبار من قبل الاقتصاد .[2] هذا الانشغال بالمؤسسات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من شأنه أن يساهم أيضًا في الطريقة التي ستتطور بها اقتصاديات الرفاهية بمرور الوقت، إن اهتمام مارشال بالتخصيص الأمثل للازدهار الاقتصادي داخل المجتمع، ورأيه القائل بأن هذا الازدهار كان جزئيًا، نتيجة أنشطة المؤسسات، بما في ذلك الحكومة، من شأنه أيضًا أن يشكل الانضباط،و إن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لغرض إعادة توزيع الثروة أصبح محدد لاقتصاديات الرفاهية، على الرغم من أن العديد من الاقتصاديين يرون بأن الفائدة التي تعود على المجتمع قد تم تعظيمها فقط عندما توقفت الحكومات عن المشاركة في النشاط الاقتصادي.

يرى مارشال بأن تناقص المنفعة الحدية للمال يعني ضمناً أن الفقراء يحصلون على متعة أكبر من الأغنياء من نفس المبلغ من المال، وأنه من واجب علم الاقتصاد حساب فوائد التغيير الاجتماعي والصناعي و نحن ملزمون لتوزيع المنافع الاقتصادية بطريقة تحابي الفقراء ، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ تعظيم الرفاهية النفعية .[3]

3-1-2-آرثر سيسيل بيجو Arthur Cecil Pigou(1919) :

عادة ما ترتبط اقتصاديات الرفاه باسم **بيجو Pigou** تلميذ **مارشال Marshall** المفضل وخليفته على كرسي الاقتصاد في كامبريدج، و يعتبر **بيجو** من الطلاب المؤثرين في **مارشال**. يمكن

[1] Marshall, A., & PRINCIPLES, O. E. (1890). Macmillan and Co. Ltd.: London.

[2] Screpanti, E., & Zamagni, S. (2005). An outline of the history of economic thought. OUP Oxford.p203

[3] Screpanti, E., & Zamagni, S. (2005). An outline of the history of economic thought. OUP Oxford.p202

اعتبار اقتصاديات الرفاهية الخاصة بـ: **بيجو**، بمثابة نقطة إنطلاقة لاقتصاديات الرفاهية باعتبارها تخصصًا فرعيًا، منفصلة عن المجالات الأخرى في الاقتصاد ولكنها مرتبطة بها .[1]

رأى **بيجو** أن معاملات السوق يمكن أن تخلق آثارًا تضر بالنشاط الاقتصادي أو تفيده خارج صفقة السوق نفسها، واصفًا هذه التأثيرات بأنها "عوامل خارجية"، لأن تأثيرها خارجي بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في السوق، و كانت مساهمته الرئيسية في هذا المجال هي ملاحظة أن سعر المقاصة في السوق قد لا يكون في الواقع السعر الذي تم من خلاله إنشاء أقصى فائدة للمجتمع ككل، حيث أظهر أن الفاعلين من القطاع الخاص يمكنهم الوصول إلى سعر عادل لا يزيد من المنفعة الاجتماعية.

كما قدم بيجو حل لمشكلة العوامل الخارجية السلبية، المسمى "**ضريبة بيجوفيان** **Pigouvian Taxation** " ، الذي يوفر طريقة للأسواق "الاستيعاب" العوامل الخارجية، وذلك من خلال فرض ضرائب على الإنتاج أو الاستهلاك على المستوى الذي ينتج عنده العوامل الخارجية (أي بما يتناسب مع الضرر الذي يلحق بالمجتمع)[2] ، حيث يصبح سعر السوق المقاصة هو السعر الاجتماعي الأمثل.

تعتبر مساهمات **بيجو** في اقتصاديات الرفاهية ذات شقين: [3]

أولاً : أوضح كيف يمكن لصفقة السوق، حتى في ظل الظروف المثالية، أن تخلق تكاليف للمجتمع تتجاوز المنفعة الاجتماعية الناتجة عن المعاملة، وهكذا، فإن الاعتماد على الأسواق وحدها لتحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاجتماعية غير كاف.

ثانيًا : كان قادرًا على إظهار كيف يمكن للتدخل الحكومي في الاقتصاد أن يعيد الأسواق إلى المستوى الاجتماعي الأمثل ، وبالتالي خالف مبدأً رئيسيًا لاقتصاديات عدم التدخل.

[1] Pigou, A. C., & Aslanbeigui, N. (2017). The economics of welfare. Routledge.

[2] Screpanti, E., & Zamagni, S. (2005). An outline of the history of economic thought. OUP Oxford.p401.

[3] Undercoffer, R. (2015). The Rise, Development, and Decline of Welfare Economics: Pigou to Sen and Beyond.p07.

3-1-3-كينيث أرو Kenneth Arrow (1951):

أنتج خيار **Arrow** الاجتماعي والقيم الفردية [1] لعام 1951 المساهمات الأكثر تكوينية في اقتصاديات الرفاهية، لدرجة أنها أصبحت تُعرف باسم النظريات الأساسية لاقتصاديات الرفاهية، كانت النظريات بالفعل مساهمة جديدة في علم الاقتصاد، لكنها عبارة عن توليف واضح لعمل اثنين من المفكرين السابقين: **ليون والراس** Leon Walras و **فيلفريدو باريتو** Vilfredo Pareto.

أثبت **Arrow** ، أن أي مجموعة من الأسعار والكميات في **Walrasian Equilibrium** ستؤدي إلى هبة **Pareto** الفعالة من الموارد، هذه هي النظرية الأساسية الأولى لاقتصاديات الرفاهية، كما أثبت نظرية أساسية ثانية لاقتصاديات الرفاهية، وهي أن جميع المخصصات الفعالة لـ **Pareto** يمكن تحقيقها في توازن **Walrasian**. [2]

حيث تعمل النظرية الأولى على تحديد أسبقية آلية السوق في تعظيم الرفاهية، و لا يقتصر الأمر على أن الأسواق المثالية في حالة توازن تعمل على زيادة الرفاهية إلى أقصى حد للمنتجين والمستهلكين المشاركين في المعاملة ، ولكنها تضمن توزيعات **Pareto** الأمثل للموارد .[3]

تؤكد النظرية الثانية أن الهبة الأولية للموارد ستحدد التخصيص الفعال من**Pareto** الذي سينتهي به الاقتصاد في نقطة التوازن **Walrasian**. وهذا يتيح مجالًا للتحويلات الحكومية للثروة ، على الرغم من أنه يؤكد على قدرة السوق على توزيع الموارد بطريقة **Pareto** المثلى.[4]

4-1-3-رونالد كواز Ronald Coase(1960) :

قد ننظر إلى عمل **رونالد كواز Ronald Coase** (الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل من جامعة شيكاغو) ، على أنه تجميع لتحليل **Pigou** للعوامل الخارجية ، ونظريات **Arrow**

[1] Arrow, K. J. (2012). Social choice and individual values (Vol. 12). Yale university press.

[2] Screpanti, E., & Zamagni, S. (2005). An outline of the history of economic thought. OUP Oxford.p397.

[3] Screpanti, E., & Zamagni, S. (2005). An outline of the history of economic thought. OUP Oxford.pp397-398.

[4] Screpanti, E., & Zamagni, S. (2005). An outline of the history of economic thought. OUP Oxford.pp398-399.

الأساسية. مع الأخذ في الاعتبار مشكلة العوامل الخارجية بجدية، ولكن أيضًا المزايا التي تتمتع بها آليات السوق في تخصيص المنافع الاجتماعية ، صاغ **Coase** نظرية من جزأين من شأنها أن تسمح باستيعاب العوامل الخارجية في السوق دون خسارة المكاسب القصوى، ودون تدخل الحكومة، كما كان تركيز **Coase** الأكاديمي على تقاطع القانون والاقتصاد ، وبناءً عليه ، صاغ نظريته من حيث حقوق الملكية القانونية للأفراد والشركات، كما تشير نظرية **Coase** إلى أن ضرائب **Pigouvian** تتجاهل قدرة الأطراف المشاركة في العوامل الخارجية على الموافقة على ترتيب يستوعب الخارج، دون تدخل الجهات الحكومية . [1]

" الجزء الأول من **نظرية كواز Coase Thorem** : عندما تكون هناك حقوق ملكية محددة جيدًا ومساومة غير مكلفة ، فإن المفاوضات بين الطرف الذي ينشئ العوامل الخارجية والطرف المتأثر بالعوامل الخارجية يمكن أن تحقق الكمية السوقية المثلى اجتماعيًا." [2]

الجزء الثاني من النظرية:"الحل الفعال لشيء خارجي لا يعتمد على الطرف الذي تم تعيين حقوق الملكية له، طالما تم التنازل عن هذه الحقوق لشخص ما." [3]

بالنسبة إلى **Coase** ، كل ما يهم هو حقوق الملكية، و يرى أيضا أن دور الحكومة في الاقتصاد يتمثل في إرساء حقوق الملكية بوضوح ، و التفاوض الخاص أكثر كفاءة من التدخل الحكومي المباشر من خلال الضرائب أو التنظيم ، حيث يمثل عمله توليفة واضحة للأفكار السابقة المؤثرة في اقتصاديات الرفاهية. [4]

[1] Screpanti, E., & Zamagni, S. (2005). An outline of the history of economic thought. OUP Oxford.p403.

[2] Gruber, J. (2005). Public finance and public policy. Macmillan.pp 130-131.

[3] Gruber, J. (2005). Public finance and public policy. Macmillan.p131.

[4] Gruber, J. (2005). Public finance and public policy. Macmillan.pp 130-131.

3-1-5-أمارتيا سين Amartya Sen(1999) :

حاولنا تلخيص أعمال **Sen** و إتباع أفكاره ترتيبًا زمنيًا وفهم الاتجاه الذي تطورت فيه، حيث يغطي عمل **Sen** في الواقع العديد من المجالات ، و كان اهتمامه بمواضيع متنوعة مثل اقتصاديات التنمية والفلسفة ونظرية الاختيار الاجتماعي و قياس عدم المساواة .

ركزت اقتصاديات الرفاه قبل **Sen** على عدة أفكار رئيسية: دور التدخل الحكومي في الاقتصاد ، وقدرة الأسواق على توفير التوزيعات المثلى للثروة اجتماعياً.

قدم **Sen** نفسه مساهمات بعيدة المدى في الاقتصاد ، فإن "نهج القدرات" الخاص به تسبب في التحول الأكثر زلزالية في مجال اقتصاديات الرفاهية، مما يدعو إلى التشكيك في الإطار النفعي لأسلافه. إذا تم إتباع توصيات **Sen** ، يجب علينا تحويل تركيز اقتصاديات الرفاهية إلى القدرات ، بدلاً من المنفعة.

عندما كان **Sen** طالبًا جامعيًا، فكر في حقيقة أن الفقراء وأعضاء الطوائف المحتقرة هم فقط الذين تأثروا بالمجاعة، بينما بقي هو وعائلته غير متأثرين بهذه المجاعة، كانت تلك الملاحظة لإثراء نظريته عن المجاعات على أنها من صنع الإنسان، وليست كوارث طبيعية ". [1]

كانت طفولة **Sen** في البنغال في الهند شاهداً على مجاعة مدمرة قد تسببت في مقتل ما يصل إلى 3 ملايين شخص، يبدو أن **Sen** قد توصل إلى فهم مبكر لحدود قياس النجاح الشامل للمجتمع من خلال الظروف التي يتمتع بها أعضائه الأكثر ثراءً من الناحية الاقتصادية، بينما كان البعض في البنغال مرتاحين من الناحية المالية، مات آخرون جوعا حتى الموت. أحد أكبر مساهمات **Sen** في اقتصاديات الرفاهية من شأنه أن يسلط الضوء على أوجه القصور في أي محاولة للحكم على رفاهية المجتمع من خلال مقياس المنفعة الإجمالية.

[1] Nasar, S. (2011). Grand pursuit: The story of economic genius. Simon and Schuster.p 450.

نهج القدرات لـ **Sen** هو نظرية عامة للرفاهية الاجتماعية، حاولت دمج اهتمام الاقتصاديين بالرفاهية المادية باهتمام الفلاسفة السياسيين بالحقوق الفردية والعدالة. [1]

إن النفعية المتأصلة في اقتصاديات الرفاهية التي سبقت **Sen** يمكن تمييزها بثلاثة عناصر منفصلة:

1) الفعل العواقبي: والذي يتطلب أن يتم تقييم القرار وفقًا للنتيجة الناتجة عن ذلك القرار.

2) الرفاهية: حيث يتم تقييم القرارات وفقًا لوظيفة الرعاية الاجتماعية ، والتي يتم تحديدها على أساس مستويات المنفعة الفردية ،

3) مجموع الخدمات المصرفية : والتي تتطلب أن يكون معيار التقييم هو مجموع المرافق الفردية. [2]

ينتقد **Sen** النفعية على عدد من الأسس، على سبيل المثال، يرى**Sen** الرفاهية على أنها تعاني من "فقر المعلومات"، حيث لا يتم أخذ المعلومات حول التفاصيل التي تشكل وظيفة المنفعة للفرد ، و لا الحقائق الإضافية في الاعتبار . [3]

يشير **Sen** كذلك إلى أن الأفراد في المجتمع قد يجنون قدرًا كبيرًا من المنفعة من تخصيص معين للموارد ، على الرغم من سوء الحالة الصحية وارتفاع معدلات الإصابة بالمرض وانخفاض طول العمر، و تمنح الرفاهية الأولوية لوظائف المنفعة لهؤلاء الأفراد، على الرغم من أن قيمهم قد لا تتماشى مع أي مفهوم عادي للرفاهية يتم الاحتفاظ به خارج اقتصاديات الرفاهية. [4]

[1] Nasar, S. (2011). Grand pursuit: The story of economic genius. Simon and Schuster.p 455.

[2] Atkinson, A. B. (1999). The contributions of Amartya Sen to welfare economics. The Scandinavian Journal of Economics, 101(2), 173 190.

[3] Screpanti, E., & Zamagni, S. (2005). An outline of the history of economic thought. OUP Oxford.p406.

[4] Sen, A. (1986). Welfare Economics and the Real World.

اقترح **Sen** أن الرفاهية يتم التقاطها بشكل أفضل عندما نركز على الأنشطة التي يتم الحصول على هذه السلع من أجلها، على سبيل المثال، يمكن العثور على الفائدة الحقيقية للسيارة في توفيرها للتنقل وسهولة النقل، فوق ما يمكن تحقيقه عن طريق المشي أو ركوب الدراجات، ومع ذلك، فإن القدرة على الاستفادة من سيارة لتحسين حركة الفرد تعتمد على عدد من العوامل بخلاف الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي أو غير ذلك من التدابير النفعية التقليدية للرفاهية، تشمل العوامل الصحة (قد يكون الشخص المصاب بإعاقات معينة غير قادر أو أقل قدرة على استخدام السيارة) ، و محو الأمية (قد تنطوي عملية الحصول على رخصة للقيادة على مستوى معين من الفهم القرائي)، والحرية السياسية (لا تستطيع الحكومة ، على سبيل المثال، منع المواطنين من امتلاك المركبات). هذه العوامل جزء لا يتجزأ من مفهوم "القدرة" كما يميزها **Sen**، ومع ذلك يتم تجاهلها بالكامل من خلال التحليل الذي تقدمه اقتصاديات الرفاهية، قام **Sen** ببناء مؤشرات بديلة لرفاهية الإنسان، وربما أبرزها مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة. [1]

من الواضح أن أفكار **Sen** حول النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لا تغطي جميع المجالات التي كانت فيها مساهمات **Sen** أساسية، و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كتب **Sen** العديد من المقالات حول الخيارات الاجتماعية ويمكن بلا شك مقارنة أهمية هذه الدراسات بتلك الأعمال التي حازت على جائزة نوبل منذ ما يقرب من ثلاثين عامًا.[2]

من بين الدراسات التي ركزت على أعمال **Amartya Sen** دراسة **Silber, J.(2001)** [3] التي بين من خلالها تصور الاقتصادي **Amartya Sen** لقياس النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، حيث تقوم نظرية هذا الأخير على تحليل سلوك الأفراد وكيفية تعاملهم مع الموارد

[1] Nasar, S. (2011). Grand pursuit: The story of economic genius. Simon and Schuster.pp 457-458.

[2] Silber, J. (2001). Amartya Sen et la mesure de la croissance économique et du développement social. Revue d'économie du développement, 9(3), 107-135.

[3] Silber, J. (2001). Amartya Sen et la mesure de la croissance économique et du développement social. Revue d'économie du développement, 9(3), 107-135.

المتاحة وهذا من أجل قياس عدم المساواة والفقر، كما يضيف إلى تحليله التمييز الجنسي والعنصري، ويعتمد على نسبة الوفيات وسوء التغذية والمجاعة كمؤشرات لقياس النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. حاولت هذه الدراسة شرح مفهوم **Amartya Sen** لقياس النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، حيث توضح نهجه الذي يرتبط ارتباطًا جوهريًا بتحليله للسلوكيات الفردية وأنه مشتق من التمييز الذي يقوم به بين الموارد والأداء (الوظائف) والقدرات، حسب الباحث فإن هذه المفاهيم في عمل **Amartya Sen** على قياس الرفاهية الاجتماعية، تلخص العناصر الأساسية للتحليل النظري لقياس عدم المساواة والفقر، وهي المواضيع التي قدم **Amartya Sen** مساهمات بالغة الأهمية فيها، إضافة إلى تحليل التمييز الجنسي والعنصري، والأهمية التي يعلقها على الوفيات كمؤشر للنجاح الاقتصادي أو الفشل، و دراساته حول سوء التغذية والمجاعات.

3-2- علاقة التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة :

عكس التنمية الاقتصادية فالتنمية الاجتماعية تشمل جميع مجالات الرعاية الاجتماعية :

-فرجال الصحة مثلا يرون أن برامج الصحة العامة والعلاج الطبي لها أولوية في التنفيذ ،لأن رفع مستوى صحة الشعب يزيد من قدرة الأفراد على الإنتاج ؛

والمختصون في شؤون التعليم يرون أن الجهل أصل الداء في كل مجتمع لاسيما الدول النامية ،فانخفاض الكفاءات وضعف المستوى الصحي يؤدي إلى جهل المواطنين وتخلف البلاد ؛

أما رجال الاقتصاد فإنهم بدورهم يؤكدون أن الفقر داء المجتمع ،فارتفاع الدخل القومي يجعل الشعب أقدر على التعليم والعناية الصحية ، ودفع الضرائب ،فارتفاع مستوى المعيشة يكون عادة نتيجة لزيادة الإنتاج الذي هو السبيل الأول لتحقيق التنمية الشاملة.

كما يرى البعض أن للتنمية الاجتماعية و التنمية المستدامة نفس المبدأ.

الشكل 3 : ألماسة الاستدامة لــ: بو كيلين Bo Kjellen (1999) [1]

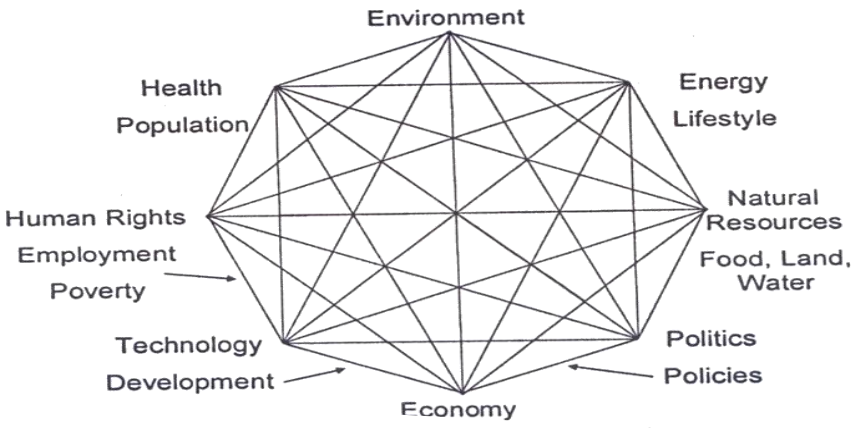

Source : Haskins, C. (2009). Using the concept of sustainable development to encourage corporate responsibility in small enterprises. Norwegian University of science and Technology Trondheim, Norway.p 2

تبنت سيسيليا هاسكينز Cecilia Haskins "ألماسة الاستدامة" لـ Bo Kjellen الموضحة في الشكل رقم:03، عبّر بو كيلين Bo Kjellen (1999) [2] ، السفير السويدي المتقاعد للبيئة ، عن آرائه بشكل بياني فيما أسماه "ألماسة الاستدامة" الموصوفة هنا في الشكل 3. وكتب يوضح أساسيات العلوم الاجتماعية في التعامل مع المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و يرى أن التحدي الآن هو دمج العلوم الاجتماعية في تطوير السياسات التي تركز على الاستدامة العالمية طويلة الأجل.

[1] Haskins, C. (2009). Using the concept of sustainable development to encourage corporate responsibility in small enterprises. Norwegian University of science and Technology Trondheim, Norway.

[2] Kjellén, B., 1999, Multilateral Diplomacy and Science, The Columbia University Earth Institute: Earth Matters, Winter 1999/2000.

ألماسة Kjellén مفيدة بشكل خاص كتمثيل لمبادئ الاستدامة، تؤكد قراءة نقاط البوصلة التركيز الأساسي على الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، يضيف أن الموارد الطبيعية (المدرجة عادة تحت راية البيئة) كنقطة إضافية لموازنة الاهتمام "بالموارد" البشرية و الاجتماعية.

تشرح سيسيليا هاسكينز Cecilia Haskins "ألماسة الاستدامة" لـBo Kjellen كالتالي: في الربع الشمالي الشرقي ، يعبر عن المبادئ المتعلقة بالتقاسم العادل للموارد الطبيعية والحاجة إلى تشجيع أنماط حياة الاستهلاك المسؤول لتخفيف عبء البصمة البيئية لكل شخص، في الربع الجنوبي الشرقي ، يجد المرء المبادئ المتعلقة بالحكم العادل ، والحاجة إلى حماية النظم الطبيعية للكوكب التي تحافظ على كل أشكال الحياة، كما يجب أن تضمن السياسات المستدامة عدم استنفاد الموارد الطبيعية وتولد الاحترام للتنوع البيولوجي والثقافي، بالانتقال في اتجاه عقارب الساعة إلى الربع الجنوبي الغربي ، ندخل مجال الأنظمة التي من صنع الإنسان. إن التوزيع العادل للمعرفة والمعلومات ، وظروف العمل العادلة لأولئك الذين يصنعون المنتجات والخدمات هي الدافع وراء هذه المبادئ. أخيرًا ، في الربع الشمالي الغربي ، تهتم المبادئ بنوعية الحياة التي يتم قياسها في الوصول إلى الغذاء والأرض والمياه والهواء النقي والرعاية الطبية. الماس هو أحد الأطر العديدة التي توفر التوجيه للتواصل والنشاط في التقدم نحو التنمية المستدامة.[1]

[1] Haskins, C. (2009). Using the concept of sustainable development to encourage corporate responsibility in small enterprises. Norwegian University of science and Technology Trondheim, Norway.p 3

خلاصة الفصل:

من خلال تحليلنا لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالنمو الاقتصادي ، و على وجه الخصوص تحليلنا لمسار التنظير الاقتصادي و مختلف المفاهيم المرتبطة به نخلص إلى أن الاهتمام الكبير و البارز بقضية النمو الاقتصادي عموما ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استجابة لمطالب المجتمعات المتحررة من الحركات الاستعمارية و التواقة إلى إعادة بناء نسيجها التنموي ، و بالمقابل أيضا اهتمت الدول الأخرى بتحقيق تطورات نوعية على صعيد النمو الاقتصادي الشاملة .

بالنسبة للنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي فهي أيضا خضعت لظروف الزمان و المكان و متطلبات تحقيق التنمية ،كما يعبر النمو الاقتصادي عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، لكننا نحتاج إلى عملية تشمل التغير النوعي في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ،و قد تطور مفهومه ليرتبط بكل من التنمية البشرية و التي تعني مدى توفر معايير الرفاه الاجتماعي من حيث التعليم و الصحة و المشاركة السياسية ، و التنمية المستديمة التي تهتم بالمجال البيئي ومدى إحداث توافق بين احتياجات الجيل الحالي و الأجيال القادمة. ، فالتنمية ليست عملية تتم عبر التطور تلقائي, وإنما تتم خلال التدخل المستمر والمقصود في المجتمعات, وتستمر عن طريق هيئات التنمية التي تُشكّل جزءاً من بناء الدولة. فالتنمية الاجتماعية تتوسع في جميع المجالات والنشاطات الإنسانية, بالإضافة إلى المجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية. وهكذا فإن التنمية لا تقتصر على النمو الاقتصادي فقط، وإنما تشمل على تغيّر محدد في البناء الاجتماعي القائم ، ولا شك أن النمو الاقتصادي يؤثر بشكل متبادل على التنمية الاجتماعية, فالنمو الاقتصادي لا يمكن أن يستمر مدى الحياة بدون تنمية اجتماعية لأن كلاً منهما يعمل لخدمة الآخر .

الفصل الثاني:

التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي من خلال الدراسات السابقة

مقدمة الفصل:

درس العديد من الباحثين العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لمختلف البلدان، و ذلك من أجل إثبات أهميتهما، و تم استنتاج أن الجمع بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية هو الشرط الأمثل لرفاهية الفرد في هذه البلدان.

في هذا السياق يهدف هذا الفصل إلى مراجعة الأدبيات و المرجعيات السابقة التجريبية حول العلاقة بين الأبعاد المختلفة للنمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية ، من خلال الربط بين المؤسسات و النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية ، و لتوضيح ذلك أكثر سنتطرق إلى هذه العلاقة في الدول المتقدمة، الدول ذات الاقتصاد الانتقالي، و أخيرا في الدول النامية، و في نفس الصدد سنحاول استنتاج مختلف قنوات التنمية الاجتماعية التي لها علاقة بالنمو الاقتصادي من خلال الدراسات التجريبية.

1.المؤسسات، التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي:

تعد كفاءة المؤسسات ، أي تأثيرها على النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية، الموضوع الأكثر دراسة في سياق الجودة المؤسسية، ويُعتقد أن الجودة المؤسسية والتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية يعززان بعضهما البعض على المدى الطويل،و ذلك من خلال دراسة العلاقة بينهم، و التي سنتطرق إليها.

1.1.المؤسسات و النمو الاقتصادي:

تقدم دراسة **Durlauf, S. N.(2020)** [1] دليلا تجريبيا على المؤسسات والنمو الاقتصادي، حيث تتراوح الأدلة التجريبية على المؤسسات من الدراسات التاريخية إلى التحليلات الاقتصادية القياسية، مع دراسات مختلفة، تقدم إلتزامات نظرية مختلفة فيما يتعلق بالمؤسسات وكيفية تأثيرها على النمو و التنمية الاقتصادية ، حيث توصل الباحث إلى أن هذا الاتساع من أشكال الأدلة قد أعطى مصداقية للاقتصاد المؤسسي التجريبي، مما سمح بظهور أدلة قوية على أهمية المؤسسات بالنسبة للنمو الاقتصادي.

وفي نفس الصدد خلصت دراسة **Bruinshoofd, A. (2016)** [2] إلى أن الجودة المؤسسية تمكن الدول من تحقيق تقارب الدخل على المدى الطويل، حيث تحفز المؤسسات عالية الجودة نحو التقدم الاقتصادي من خلال توفير الظروف التي تساعد على خلق الابتكارات، و يفترض الباحث أنه من خلال التعاون بين قوتين دافعتين هما "التنمية الاقتصادية - الجودة المؤسسية" يشكل شروطًا مسبقة للتطوير الهيكلي و الدفع نحو التقدم الاقتصادي، و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

كما توصلت دراسة كل من **Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2004)** [3] بأن الفروق في المؤسسات الاقتصادية هي السبب الرئيسي لنماذج مختلفة من

[1] Durlauf, S. N. (2020). INSTITUTIONS, DEVELOPMENT, AND GROWTH. The handbook of economic development and institutions, 189.
[2] Bruinshoofd, A. (2016). Institutional quality and economic performance. Rabobank Research Economic Report, Utrecht.
[3] Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. Handbook of economic growth, 1, 385-472.

النمو الاقتصادي، مما يستدعي حماية حقوق الملكية ، وتوفير المساواة في الفرص، حيث طورت هذه الدراسة الحالة التجريبية والنظرية القائلة بأن الاختلافات في المؤسسات الاقتصادية هي السبب الأساسي للاختلافات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما قام الباحثان بتوثيق الأهمية التجريبية للمؤسسات ، و تطوير مخطط عمل للتفكير في سبب اختلاف المؤسسات الاقتصادية عبر الدول. حيث توصل الباحثان إلى أن المؤسسات الاقتصادية تتخذ قرارات تحدد الحوافز والقيود على الفاعلين الاقتصاديين وتشكل النتائج الاقتصادية، و نظرًا لأن المجموعات والأفراد المختلفين يستفيدون من المؤسسات الاقتصادية المختلفة ، فهناك صراع بشكل عام حول هذه الخيارات الاجتماعية، والذي يتم حله في النهاية لصالح المجموعات ذات السلطة السياسية الأكبر، ويتم تحديد توزيع السلطة السياسية في المجتمع بدوره من خلال المؤسسات السياسية، في حين أن الجماعات ذات الاقتصاد الأكبر قد تمتلك عادة سلطة سياسية بحكم الواقع أكبر، على هذا النحو اعتبر الباحثان بأن هذه القرارات هي قرارات سياسية واجتماعية ، كما يرى الباحثان أن ظهور المؤسسات الاقتصادية التي تشجع النمو الاقتصادي يكون عندما تخصص المؤسسات السياسية السلطة للجماعات ذات المصالح في إنفاذ حقوق الملكية على نطاق واسع، و تخلق قيود فعالة على أصحاب السلطة.

كما تتمحور دراسة **Rivera-Batiz, F. L (2002).** [1] حول العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي، حيث تناولت الدراسة كيفية تأثير الديمقراطية على النمو طويل المدى من خلال تأثيرها على جودة الحكم في بلد ما، و يتم استكشاف هذه القضية على مستوى النظرية ومن خلال الأدلة التجريبية. حيث ركز الباحث على تقديم الأدلة التجريبية على الصلة بين الديمقراطية ونوعية الحكم، و استخدم مؤشر جودة الحوكمة الذي وضعه **Hall, R. E., & Jones, C. I. (1999)** [2] ، كمتغير تابع في تحليل متغيرات جودة الحكم، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن جودة الحكم أعلى بكثير في البلدان الأكثر ديمقراطية ، حتى بعد ثبات المتغيرات الأخرى.

[1] Rivera-Batiz, F. L. (2002). Democracy, governance, and economic growth: theory and evidence. Review of Development Economics, 6(2), 225-247.

[2] Hall, R. E., & Jones, C. I. (1999). Why do some countries produce so much more output per worker than others?. The quarterly journal of economics, 114(1), 83-116.

تشير نتائج الدراسة بالتالي إلى أن الديمقراطية هي المحدد الرئيسي للنمو ولكن فقط بقدر جودة متغير الحوكمة.

سعت دراسة **Rodrik, D.(2000)** [1] إلى معرفة كيفية الحصول على مؤسسات ذات جودة التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، حيث بدأ الباحث بمناقشة أنواع المؤسسات التي تسمح للأسواق بالأداء الكافي، و تؤكد على أهمية المعرفة .

يرى الباحث أن تطوير اقتصاد قائم على السوق يتطلب جرعة كبيرة من بناء المؤسسات، إلا أنها تعاني من نقطتي ضعف:

- المؤسسات المالية الدولية غير قادرة على التغلب على تحيزها اتجاه نموذج اقتصادي معين (وهو نموذج تقربه الولايات المتحدة).

-حتى لو استطاعت المؤسسات المالية الدولية التخلي عن تفضيلها لصالح النموذج الليبرالي الجديد، فسيظل هناك تحيز تنظيمي اتجاه تقديم مشورة مماثلة، حتى وإن لم تكن متطابقة ، للحكومات العميلة.

كما ركز الباحث على المعرفة و الديمقراطية لأنه ينظر بأنها تساعد في بناء مؤسسات أفضل.

2.1.المؤسسات و التنمية الاجتماعية:

تكشف دراسة **Vasiliev, V. P.(2022)** [2] في اتجاهات دولة روسيا ما بعد جائحة كورونا في تطوير مؤسساتها الاجتماعية، حيث تحلل الدراسة الظروف والمؤسسات الجديدة للديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية التي تتطور تحت تأثير COVID-19 والتغلب على عواقبه، حيث حددت هذه الدراسة الظروف الاجتماعية مشاركة دولة روسيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتشكيل اتجاهات مؤسسية جديدة، حيث يرى الباحث أن تحول

[1] Rodrik, D. (2000). Institutions for high-quality growth: what they are and how to acquire them. Studies in comparative international development, 35(3), 3-31.
[2] Vasiliev, V. P. (2022). Post-pandemic Trends in the Development of Social State Institutions. Postmodern Openings, 13(1 Sup1), 480-493.

المؤسسات السياسية يرجع إلى التأثير طويل المدى لخصائص مجتمع المعلومات وتصور النمو المستدام الحديث في مجالات الرفاهية، وتظهر الابتكارات المؤسسية في تنظيم الحماية الاجتماعية للسكان في سياق التخطيط الاستراتيجي .

كما طرح الباحث نفس فكرة **(1960)Coase, R. H** [1] المتمثلة في أن مشكلة آليات الدولة والسوق لتنفيذ مجالات النمو المستدام وأهداف التنمية التي حددها برنامج الأمم المتحدة حتى عام 2030 أكثر أهمية، و لا يمكن تحقيق الرفاهية والحد من الفقر والحد من المخاطر البيئية بشكل كامل من خلال آلية السوق

من زاوية أخرى تهدف دراسة كل من **Bilan, Y., Vasilyeva, T., Lyeonov, S., & Bagmet, K (2019).** [2] إلى استكشاف العلاقة بين مؤسسات القطاع الاجتماعي والمؤسسات الأساسية، مع مراعاة التنمية الاقتصادية للدول وطريقة تكوينها، حيث قام الباحثون بدراسة تجريبية لـ 20 دولة للفترة من 2007-2014، مع تقييم جودة المؤسسات الأساسية باستخدام مؤشرات الحوكمة العالمية، حيث توصل الباحثين إلى منهجية توفر تقييمًا لأبعاد الجودة المؤسسية التي تمكن من تحديد الارتباط وتأثير كل بعد على الجودة المؤسسية للقطاع الاجتماعي، كما يرى الباحثون أن تأثير عدم المساواة في توزيع الدخل، يؤثر على الرفاهية الاقتصادية و بالتالي يؤثر على الجودة المؤسسية للقطاع الاجتماعي، كما أكد الباحثون على التكامل المؤسسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كما تناولت دراسة **Srirang K Jha.(2019)** [3] دور مؤسسات التمويل في التنمية الاجتماعية في الهند، حيث يرى الباحث أن مؤسسات التمويل الأصغر تعمل من أجل الشمول المالي واستدامة سبل العيش من خلال المشاريع الصغيرة والتنمية الاجتماعية ، كما يرى الباحثأن هذه المؤسسات الصغيرة حاولت إحداث فرق كبير في حياة الفقراء من خلال التدخلات المختلفة في مجال التنمية الاجتماعية للقطاعات المهمشة، حيث بين الباحث كيفية

[1] Coase, R. H. (1960). The Problem of Social Cost, Journal Law and Economic. Vol3 (oct. 1960), 144.
[2] Bilan, Y., Vasilyeva, T., Lyeonov, S., & Bagmet, K. (2019). Institutional complementarity for social and economic development. Business: theory and practice.
[3] Jha, S. (2019). Role of microfinance institutions in social development. Available at SSRN 2777155.

مشاركة مؤسسات التمويل الأصغر في الهند في التنمية الاجتماعية من خلال دعمها و تمويلها للمشاريع التالية: (بناء القدرات، محو الأمية، تعزيز سبل العيش، الرعاية الصحية الوقائية، التعليم والتدريب، المياه والصرف الصحي ، وما إلى ذلك). كما قدمت هذه الدراسة مراجعة شاملة لبعض التدخلات التي أطلقتها مؤسسات التمويل الأصغر في الهند من أجل تمكين الناس الذين يعيشون على الهامش من تعزيز سبل العيش لديهم، إلى جانب ذلك ، أكدت الدراسة أيضًا على الحاجة إلى توفير الحوافز المالية لمؤسسات التمويل الأصغر العاملة في التنمية الاجتماعية للفقراء من قبل وكالات الدولة وكذلك البنوك الكبيرة التي تدعم هذه المؤسسات، ومن المهم أن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بتوسيع تدخلاتها في مجال التنمية الاجتماعية من حيث الوصول والجودة والتأثير العام على الأشخاص الذين يعيشون على الهامش.

2.التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الاقتصادات الدولية:

سنتطرق من خلال هذا العنصر في تداعيات النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية على الاقتصادات الدولية، و ذلك بالاستناد إلى تجارب من اقتصادات متقدمة و انتقالية و نامية.

1.2.التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة:

تقدم دراسة **Alfani, G., Gierok, V., & Schaff, F (2022).** [1] نظرة عامة حول اتجاهات عدم المساواة طويلة الأجل في ألمانيا ما قبل الصناعية، و ذلك باستخدام قاعدة بيانات جديدة لعدم المساواة في الثروة، مكنت من تقدير اتجاهات عدم المساواة على مدى خمسة قرون (من حوالي 1350 إلى 1850)، استخدم الباحثين معلومات من سجلات ضريبة الممتلكات في ألمانيا، حيث يعد استغلال هذه المصادر لدراسة عدم المساواة في الثروة تقليدًا موحدًا في المنح الدراسية الألمانية، و هي من أفضل المصادر المتاحة لدراسة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في ألمانيا ما قبل الصناعية، علاوة على ذلك، فهي مماثلة للمصادر المستخدمة لدراسة عدم المساواة في أماكن أخرى من أوروبا، وبالتالي مكنت الباحثين من

[1] Alfani, G., Gierok, V., & Schaff, F. (2022). Economic inequality in preindustrial germany, ca. 1300–1850. The Journal of Economic History, 82(1), 87-125.

مقارنة النتائج مع الدول المجاورة، حيث قام الباحثون في تحليل بياناتهم بإعادة بناء التوزيعات على مستوى الأسرة من خلال حساب معامل جيني لكل مجتمع و كل سنة في عينة الدراسة، مما سمح بإجراء تحليل مقارن للاتجاهات المحلية في عدم المساواة.

تظهر نتائج الدراسة أن التفاوت يرتفع ما قبل الصناعية بكثير، مما يعني النظر في دوافع أخرى لعدم المساواة غير التصنيع في حد ذاته، و حسب الباحثين تبقى العديد من الأسئلة مفتوحة ويجب أن تستهدفها الأبحاث المستقبلية ، و هذه الدراسة لألمانيا ما قبل الصناعية تقدم مواد جديدة وذات صلة بالمناقشات الحالية حول جذور عدم المساواة في المجتمعات الغربية، في الماضي والحاضر.

سعت دراسة **(2018).Madsen, J. B., Islam, M. R., & Doucouliagos, H** [1] التي تم تطبيقها على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، إلى معرفة القنوات الرئيسية التي من خلالها يتم الانتقال من عدم المساواة إلى النمو الاقتصادي، التي هي: (المدخرات، الاستثمار، التعليم، إنتاج المعرفة).قام الباحثون بتوسيع نطاق البحث من خلال فحص الالتحاق بالمدارس ، وإنتاج الأفكار ، والادخار ، والاستثمار ، كقنوات محتملة تؤثر من خلالها عدم المساواة على النمو. كما قام الباحثون من خلال هذه الدراسة بإنشاء بيانات لـ 21 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هي: (أستراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدنمارك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، إسبانيا ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، و الولايات المتحدة). تمتد لمدة 142 سنة من 1870 إلى 2011.

اعتمد الباحثون على معامل جيني (Gini) لقياس عدم المساواة في الدخل ،حيث أظهرت نتائج الدراسة أن عدم المساواة تعيق النمو الاقتصادي عند المستويات المنخفضة من التنمية المالية ولكنها تعزز النمو عند المستويات المتقدمة.

[1] Madsen, J. B., Islam, M. R., & Doucouliagos, H. (2018). Inequality, financial development and economic growth in the OECD, 1870 2011. European Economic Review, 101, 605-624.

تبحث دراسة **Koch, M., Gullberg, A. T., Schoyen, M. A., & Hvinden, B. (2016).** [1] في العلاقة بين سياسة تغير المناخ والسياسة الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي من منظور الرفاهية المستدامة. يرى الباحثون أن نهج الرفاهية المستدامة الناشئ موجه لتلبية الاحتياجات البشرية ضمن الحدود البيئية و من منظور عالمي مشترك بين الأجيال، في حين أن الأهداف العامة لسياسة المناخ في الاتحاد الأوروبي وسياسات الرفاهية في الاتحاد الأوروبي تعكس إلى حد كبير هذا التوجه، إلا أن الاتحاد الأوروبي يمتنع عن إعطاء الأولوية البيئية على الأهداف الأخرى، وخاصة الاقتصادية .

حيث قدم الباحثون في هذه الدراسة حجة نظرية معيارية للرفاهية المستدامة تقوم على تلبية الاحتياجات البشرية ضمن الحدود البيئية، بما يتماشى مع الأهداف المزدوجة للعدالة العالمية بين الأجيال..

كما بحث كل من **Ribeiro, A. P., Silva, S. T., & Guimarães, D (2015).** [2] في أساسيات الاقتصاد الكلي للفقر من خلال دراسة تجريبية للدول المتقدمة، حيث اقترح الباحثون مؤشرًا مركبًا للفقر، حيث تشمل العينة 18 دولة من الاتحاد الأوروبي ، في الفترة الممتدة من:2005 إلى 2008. علاوة على ذلك ، و بالاعتماد على آليات انتقال الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الفقر، اعتمد الباحثون على بيانات الاقتصاد القياسي من أجل دراسة العلاقة بين المؤشر المركب المقترح ومتغيرات الاقتصاد الكلي. حيث أظهرت النتائج أن مفهوم الفقر متعدد الأبعاد له صلة أيضًا بتقييم الفقر في الدول المتقدمة ، وأنه تمشيا مع الأدبيات ذات الصلة، فإن ديناميكيات بعض متغيرات الاقتصاد الكلي أمر بالغ الأهمية لدراسة الفقر.

أما الباحثان **Guiga, H., & Rejeb, J. B (2012).** [3] فقد قاما في دراستهما حول الفقر والنمو وعدم المساواة في الدول المتقدمة، بتقييم موقف هذه الدول فيما يتعلق بالنظريات

[1] Koch, M., Gullberg, A. T., Schoyen, M. A., & Hvinden, B. (2016). Sustainable welfare in the EU: Promoting synergies between climate and social policies. Critical Social Policy, 36(4), 704-715.
[2] Ribeiro, A. P., Silva, S. T., & Guimarães, D. (2015). Macroeconomic fundamentals of poverty and deprivation: an empirical study for developed countries. The European Journal of Development Research, 27(1), 37-66.
[3] Guiga, H., & Rejeb, J. B. (2012). Poverty, growth and inequality in developing countries. International Journal of Economics and Financial Issues, 2(4), 470-479.

المختلفة حول العلاقة بين هذه المؤشرات، و ذلك بإجراء تحليل اقتصادي قياسي باستخدام بيانات 52 دولة متقدمة خلال الفترة 1990-2005 ، لتحديد المصادر الرئيسية للحد من الفقر وإظهار الترابط بين الفقر وعدم المساواة والنمو. حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن استثمار الدولة في القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي ويحد من عدم المساواة. لذلك، تستند فرضية كوزنتس Kuznets إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل وهي الأكثر ملائمة حسب الباحثان.

2.2.التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الاقتصادات الانتقالية:

تكشف دراسة **(2019).Pere, E., & Bartlett, W** [1] عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في ألبانيا، في طريقها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث حصلت ألبانيا على وضع مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي في عام 2014، وركز جدول أعمالها السياسي على التكامل الأوروبي، كما ركز بشكل خاص على النمو الاقتصادي ،الحوكمة، نوعية المؤسسات، التجارة الخارجية، القدرة التنافسية، سوق العمل، الفقر وعدم المساواة.

يرى الباحثان أنه بالرغم من معدلات النمو المرتفعة لهذه الدولة، إلا أن نصيب الفرد من الدخل منخفض نسبيًا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، وزاد الفقر في السنوات الأخيرة ، كما اتسع نطاق عدم المساواة في الدخل خلال الفترة الانتقالية و وصل إلى مستويات مماثلة لاقتصادات السوق الأوروبية الأخرى، مما أوجب استكمال العديد من الإصلاحات المؤسسية، بما في ذلك تحسين جودة المؤسسات، وسيادة القانون.

و حسب الباحثان فإن ألبانيا تجنبت أسوأ آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعيات أزمة منطقة اليورو ولكن على حساب الزيادة المطردة في المديونية العامة والخارجية. لكن في سنة 2014، ناشدت ألبانيا صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم المالي، والذي تم تقديمه

[1] Pere, E., & Bartlett, W. (2019). On the way to Europe: Economic and social developments in Albania. In Western Balkan economies in transition (pp. 73-87). Springer, Cham.

بشرط تنفيذ سياسة ضبط أوضاع المالية العامة، وهذا ما جعل من الصعب توسيع برامج المساعدة الاجتماعية لإعادة التوزيع و للتخفيف من حدة الفقر في المستقبل.

و يرى الباحثان أنه للتغلب على هذه القيود، يجب أن تركز السياسات على تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد، وتشجيع معدل أسرع للتطور التكنولوجي، والتحرك نحو مسار إنتاج وتجارة ذات قيمة مضافة عالية لدعم التنمية المستقبلية الاقتصادية و الاجتماعية.

تحاول دراسة **(2018).Stukalo, N., & Simakhova, A** [1] تجميع الاقتصاديات الاجتماعية للدول في معظم أنحاء العالم مع التمييز بين نماذج الاقتصاد الاجتماعي للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في ظل ظروف العولمة.

يرى الباحثان أن معظم الدول المتقدمة لديها نماذج فعالة للاقتصاد الاجتماعي، كما أنه لا يوجد مفهوم واضح للتنمية الاجتماعية للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث تناولت هذه الدراسة تجميع الاقتصاد الاجتماعي بهدف تحديد مكان الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في المقاييس الاجتماعية للاقتصاد العالمي،في حين تقتصر هذه الدراسة على 40 دولة (معظمها أوروبية) خلال الفترة :2015 و 2016.

يمكن أن تؤخذ النتائج التي تم الحصول عليها في الاعتبار من قبل الحكومات عند تطوير وتنفيذ سياسة اجتماعية جديدة للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية مع الأخذ في الاعتبار تجربة الدول ذات النماذج الاجتماعية الكلاسيكية.

كما يقترح الباحثان الأدوات العملية الرئيسية للنموذج الاجتماعي الانتقالي، ويُقترح التمييز بين نموذج آخر للاقتصاد الاجتماعي للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية التي تنفذ الإصلاحات الاجتماعية وله بعض السمات المشتركة مع النماذج الاجتماعية الكلاسيكية .

كما تقدم دراسة **(2017).Draskovic, V., Popov, E., & Peleckis, K. K** [1] نمذجة التغييرات المؤسسية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث ناقش الباحثون عواقب

[1] Stukalo, N., & Simakhova, A. (2018). Global parameters of social economy clustering. Problems and Perspectives in Management, 16(1), 36-47.

العجز في التغييرات المؤسسية الحقيقية في دول جنوب شرق أوروبا ما بعد الاشتراكية، واستبدالها بالتقليد المؤسسي المتنوع ، والذي كان له أساسًا طابع المؤسسات شبه البديلة وكانت في وظيفة إثراء بالنسبة لدول جنوب شرق أوروبا، وتم الاشارة إلى أهمية النظريات الاقتصادية للمؤسسات الجديدة، والتي توفر أسسًا وتوصيات سليمة لتفسير التغييرات المقلدة، والتي كان لها طابع معاد للمؤسسات ومناهض للتنمية.

يرى الباحثان أن هذه الدراسة مكرسة لتشكيل نظرية النمذجة المؤسسية التي تتضمن مبادئ وأفكار تعكس قوانين التنمية المجتمعية في إطار النظرية الاقتصادية المؤسسية، و تم اقتراح الأفكار العلمية المتعلقة بالنمذجة المؤسسية على أساس نتائج التصميم الأصلي وإضفاء الطابع الرسمي وقياس المؤسسات الاقتصادية، كما تم النظر في الجوانب التطبيقية للنظرية المؤسسية للنمذجة.

تناولت دراسة **(2015).Vitola, A., & Senfelde, M** [2] دور المؤسسات في الأداء الاقتصادي، و كان الغرض من هذه الدراسة هو مسح الأدبيات الهامة حول دور المؤسسات من حيث القيود الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر على الاستثمار في رأس المال المادي والبشري في الأداء الاقتصادي واقتراح تعريف وتصنيف جديد وشامل للمؤسسات، وكذلك تطوير نموذج مفاهيمي لتوضيح التفاعل بين المؤسسات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

حسب الباحثان تظهر الأدبيات أن المؤسسات لعبت دورًا مهمًا في تسهيل التقدم التكنولوجي وقيادة العالم إلى النظام الاقتصادي الحديث. علاوة على ذلك ، يثبت البحث الكمي أن المؤسسات تؤثر بشكل كبير على الأداء الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء العالم، كما قام الباحثان بتقييم تطور النظام المؤسسي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وتأثيره على الأداء الاقتصادي، وذلك باستخدام المؤشر التشغيلي لديناميكيات النظام المؤسسي، و أثبتوا العلاقة بين التغييرات المؤسسية والنمو الاقتصادي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

[1] Draskovic, V., Popov, E., & Peleckis, K. K. (2017). Modelling of Institutional Changes in Transition Countries-the Gap Between the Theory and Practice.
[2] Vitola, A., & Senfelde, M. (2015). The role of institutions in economic performance. Business: Theory and Practice, 16(3), 271-279.

في نفس السياق قام **Efendic, A., & Pugh, G (2015).** [1] بدراسة مشاكل تحسين أداء المؤسسات والاقتصادات في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، و التأثيرات المؤسسية على الأداء الاقتصادي في مرحلة الانتقال ما بعد الاشتراكية، حيث استخدم الباحثان نماذج بيانات البانل لدراسة العلاقة بين التحسين المؤسسي والأداء الاقتصادي في 29 دولة تمر بمرحلة انتقالية في الفترة 1992-2007.، و توصلت نتائج الدراسة إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يتم تحديده من خلال التاريخ الكامل للإصلاح المؤسسي الذي يمر بمرحلة انتقالية كما يشترط هذا التاريخ ليتكيف الناتج المحلي الإجمالي للفرد مع التغييرات المؤسسية الأخيرة. علاوة على ذلك ، تم ايجاد أن الأفق الزمني الذي يقيس فيه التغيير المؤسسي مهم ، حيث تظهر التغييرات التي تحدث لمدة خمس سنوات، و أوضحت التأثيرات على المستويات الحالية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

تبحث دراسة **Matutinović, I (1998).** [2] في جودة الحياة في دول شرق أوروبا التي تمر بمرحلة انتقالية، مع إشارة خاصة إلى دولة كرواتيا ، حيث ينظر الباحث أنه مع التغيير التاريخي للنظام الاجتماعي والاقتصادي في الدول الأوروبية الشيوعية السابقة، تغيرت نوعية حياة السكان بشكل كبير، وتحسنت في بعض المكونات وداخل طبقات اجتماعية معينة وتدهورت في أخرى، و منه قام الباحث بتحليل هذه التغييرات في إطار التنمية و مكونات جودة الحياة المتمثلة في:

-الجانب الاقتصادي المتمثل في الرفاه المادي، التوظيف، توزيع الدخل، ظروف العمل ، والإنتاجية.

-الجانب الاجتماعي المتمثل في العدل،الصحة،التعليم،الإسكان،وإعادة توزيع الدخل.

-الجانب السياسي المتمثل في حقوق الإنسان،الكرامة ،الحرية السياسية ،السلام والأمن.

[1] Efendic, A., & Pugh, G. (2015). Institutional effects on economic performance in post-socialist transition: a dynamic panel analysis. Acta Oeconomica, 65(4), 503-523.
[2] Matutinović, I. (1998). Quality of life in transition countries: Central East Europe with special reference to Croatia. Social Indicators Research, 43(1), 97-119.

-الجانب الثقافي المتمثل في الحفاظ على القيم الثقافية، والهوية والقيمة الذاتية للناس وتعزيزها.

-الجانب البيئي المتمثل في سلامة واستدامة البيئة الطبيعية.

-الجانب الإنساني المتمثل في جودة الإنسان أو نموذج الحياة الكاملة الذي يشير إلى أنظمة المعنى والرموز والمعتقدات المتعلقة بالمعنى النهائي للحياة والتاريخ ، والكمال الأخلاقي.

حيث قدم الباحث موجزًا عن حالة كل مكون من مكونات التنمية ونوعية الحياة لدولة كرواتيا و بتفاصيل أقل للدول التي تمر بمرحلة انتقالية مختارة.

استنتج الباحث أنه بالنظر إلى المكونات الستة للتنمية ونوعية الحياة، فقد كان للناس تأثير أكبر على حياتهم، واكتسبوا المزيد من المسؤولية عن خياراتهم وأفعالهم الاقتصادية والسياسية والبيئية، كما ينظر الباحث إلى الانتقال على أنه عملية تؤدي إلى التنمية البشرية، ويجب أن يكون الفرد في صميم هذه العملية، و مدى نجاح الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في التعامل مع هذا المحتوى البشري الأساسي للتنمية سيقرر النتيجة النهائية للعملية واستدامتها في المستقبل. و يتمثل الجانب الرئيسي للتغييرات في توسيع الخيارات البشرية في جميع المكونات، وبدرجات مختلفة في مختلف الدول التي تمر بمرحلة انتقالية. و يكمن مستقبل عملية الانتقال بأكملها في استدامتها وقدرتها على الاستفادة من تجربتها السابقة بالإضافة إلى تجربة العالم الغربي.

3.2.التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الدول النامية:

تمحورت دراسة **Hujo, K.(2021)** [1] حول الحماية الاجتماعية وعدم المساواة في الجنوب العالمي، حيث سعى الباحث إلى استكشاف الروابط بين نهج الحماية الاجتماعية المعاصرة وعدم المساواة في الدول النامية، مع التركيز على محركات الاقتصاد السياسي ودور الجهات الفاعلة والمؤسسات في عمليات الإصلاح والتنفيذ الأخيرة. حيث تضع هذه الدراسة التحويلات النقدية لصالح الفقراء في الفلبين وكينيا، وتحليل لسياسة الحد الأدنى للأجور

[1] Hujo, K. (2021). Social protection and inequality in the global South: Politics, actors and institutions. Critical Social Policy, 41(3), 343-363.

الوطنية الجديدة في جنوب إفريقيا، في سياق العولمة المتنازع عليها، وزيادة عدم المساواة والتفاوت الاجتماعي. كما يرى الباحث أن السياسة الاجتماعية تعد أداة رئيسية للتنمية، بعد تحديد القيود والفرص لهذا التحول الاجتماعي.

كما ناقش الباحث إصلاحات الحماية الاجتماعية وتأثيرها على المساواة والتغيير الاجتماعي في سياقات الدول المختلفة من خلال عدسة التنافس والمؤسسات والتغيير التحويلي.

كما تستكشف دراسة **Iqbal, K.(2018)** [1] العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في باكستان من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية في الفترة: من 1972 إلى 2014، حيث تم استخدام المتغيرات : (متوسط العمر المتوقع، معدل معرفة القراءة والكتابة و الديمقراطية كنماذج للتطور البشري) . وكان الغرض الرئيسي من هذا البحث، دراسة هيكل التنمية البشرية وآثارها على النمو الاقتصادي في باكستان، حيث يرى الباحث أن التنمية البشرية أمر حاسم للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد، كما يرى أن التنمية البشرية ترافق الأشخاص الأكثر صحة وتعليمًا الذين يساهمون في النمو الاقتصادي من خلال زيادة قدراتهم ومهاراتهم وحرياتهم المدنية وطول العمر والفرص والمخرجات.

كما يرى الباحث أن التنمية البشرية تؤدي إلى زيادة الكفاءات البشرية والإنتاجية، وفي نهاية المطاف تؤدي إلى تحسن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، كما يرى الباحث أن دولة باكستان تواجه تحدي كبير، متمثل في العمل على زيادة النمو الاقتصادي، وتتطلب جهودا متواصلة للتركيز على التنمية البشرية وتعزيزها، كما يجب إعطاء التعليم والصحة مكانة بارزة للوصول إلى النمو الاقتصادي المرجو، من خلال الخيار الشرعي للديمقراطية، والخيار الأول هو أن التنمية البشرية يجب أن تعطى أولوية التسلسل وأن يتطور الإطار المؤسسي لبلوغ الهدف النهائي للتنمية المستدامة.

[1] Iqbal, K. (2018). Human Development and Economic Growth in Pakistan. SocioEconomic Challenges 3 (2): 66-75.

في حين تمحورت دراسة **Kandil, M.(2009)** [1] حول محددات الجودة المؤسسية وأثرها على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ، و ذلك باستخدام عينة من ستة عشر دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1995-2005 ، حيث تحلل هذه الدراسة محددات الجودة المؤسسية بناءً على ستة مؤشرات منفصلة للحوكمة: (المساءلة ، الاستقرار السياسي ، فعالية الحكومة ، الجودة التنظيمية ، سيادة القانون والسيطرة على الفساد). تشمل المحددات مقاييس الحرية الاقتصادية ،مؤشرات جودة السياسة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تصنيف المخاطر، و درجة الانفتاح.

يرى الباحث أن هناك مقاييس للجودة المؤسسية تزيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير عبر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في المقابل ، للجودة المؤسسية تأثير سلبي على نمو الائتمان الخاص والاستثمار الخاص. علاوة على ذلك ، لا تشير الأدلة المجمعة إلى أن التحسن في الجودة المؤسسية هو عامل رئيسي في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما يرى الباحث أن تحسين الجودة المؤسسية من شأنه أن يوزع فوائد النمو ويعزز أداء الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الغنية بالموارد المتاحة ، ومع ذلك ، تفتقر المنطقة إلى أساسيات الإدارة الاقتصادية والحوكمة لاستخدام الموارد بالطريقة الأكثر كفاءة وإنتاجية من أجل تعظيم الرفاهية للسكان الذين يتزايد عددهم والذين يبحثون باستمرار عن فرص منتجة لتأمين عمل ومستوى معيشي حقيقي أعلى.

تبحث دراسة **Wedgwood, R.(2005)** [2] في التعليم و الفقر في تنزانيا، حيث تستعرض هذه الدراسة أدلة البحث على عوائد التعليم المالية وغير المالية في تنزانيا، ويأخذ الباحث في الاعتبار ما إذا كانت هذه العائدات ستحد من الفقر، كما تستعرض المحاولات الأخيرة للحد

[1] Kandil, M. (2009). Determinants of institutional quality and their impact on economic growth in the MENA region. International Journal of Development Issues.
[2] Wedgwood, R. (2005). Post-basic education and poverty in Tanzania. Post-Basic Education and Training Working Paper Series (1).

من الفقر من خلال توسيع الوصول إلى التعليم في ضوء النتائج طويلة الأجل لمحاولة تنزانيا تحقيق التعليم الابتدائي الشامل .

حيث أظهرت النتائج طويلة الأجل لتجربة التعليم الابتدائي الشامل في تنزانيا، أن التعليم الابتدائي لا يؤدي بالضرورة إلى الحد من الفقر على المدى الطويل، لكن حققت هذه التجربة فوائد مثل انخفاض الخصوبة وزيادة الإنتاجية الزراعية والنمو الاقتصادي.

يرى الباحث أن تنزانيا تقدم مثالاً واضحًا على أن إلتحاق الأطفال بالمدرسة لا يكفي للتخفيف من حدة الفقر، و ذلك لأن جودة التعليم سيئة للغاية لدرجة أن العديد من الفوائد المحتملة للتعليم لم تتحقق، و كان أحد العوامل الرئيسية التي تحد من الجودة هو نظام التعليم بعد الابتدائي ، ولكن إذا كان من الممكن تشجيع الخريجين الثانويين على العمل في المناطق الريفية، إما من خلال دفع البطالة في المناطق الحضرية أو جذب الخدمات والفرص الريفية المحسّنة، فمن المرجح أن تتحقق آثار التخفيف من حدة الفقر في التعليم.

تمحورت دراسة **(1996).Benhabib, J., & Rustichini, A** [1] حول العلاقة بين الصراع الاجتماعي و النمو الاقتصادي في الدول الفقيرة، حيث لاحظ الباحثان أن الدول الفقيرة قد استثمرت بمعدلات أقل ولم تنمو بشكل أسرع من الدول الغنية، و لشرح هذه التجارب، قدم الباحثان نموذجًا يفسر سبب ميل الدول الفقيرة إلى الاستثمار بمعدلات أقل من الدول الغنية، و تم التركيز على كيفية تأثير مستوى الثروة ودرجة عدم المساواة على النمو الاقتصادي، كما بيّن الباحثان كيف يمكن أن يؤدي انخفاض الثروة إلى انخفاض النمو وحتى إلى الركود، حيث يركز هذا النموذج على العلاقات بين مستويات الثروة والصراع الاجتماعي والسياسي وحوافز التراكم، على هذا النحو ، يرتبط عمل الباحثان بشكل غير مباشر بأعمال كل من **Alesina & Rodrik ، [2] (1991) Persson & Tabellini (1994)، [3] (1991) Grossman ، [1] (1990) Tornell & Velasco.[2]**

[1] Benhabib, J., & Rustichini, A. (1996). Social conflict and growth. Journal of economic growth, 1(1), 125-142.
[2] Persson, T., & Tabellini, G. (1991). Is inequality harmful for growth? Theory and evidence.
[3] Alesina, A., & Rodrik, D. (1994). Distributive politics and economic growth. The quarterly journal of economics, 109(2), 465-490.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الدول الفقيرة تفشل في النمو بالمعدلات التي تقترحها النماذج الاقتصادية القياسية لأن معدلات الادخار والاستثمار لديها منخفضة.

تقوم دراسة **(1993).Anand, S., & Ravallion, M** [3] على تحليل دور التنمية البشرية في الدول الفقيرة-دولة سريلانكا نموذجا- وذلك من خلال الإشارة إلى دور الدخل الخاص والخدمات العامة. حيث يرى الباحثان أن دولة سريلانكا أصبحت نموذج اختبار، لأنها تتمتع بإنجازات عالية بشكل استثنائي في مجالي الصحة والتعليم (حيث بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 71 سنة، ومعدل وفيات الرضع 19 لكل 1000 مولود حي، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة 88 بالمائة). حسب الباحثان فإن هذا الانجاز مدين بالكثير لتدخل الحكومة في مجالات الصحة والتعليم والإعانات الغذائية وغيرها من الرعاية الاجتماعية. حيث زاد الإنفاق على الصحة العامة للفرد بسرعة، كما زاد متوسط الدخل بشكل طفيف، و انخفض معدل وفيات الرضع بشكل حاد. كما يرى الباحثان أن الإنفاق الحقيقي على الصحة العامة لم يظهر أي اتجاه واضح، بينما كان نمو الدخل بسرعة أكبر، واستمرت وفيات الرضع في اتجاهها التنازلي. بشكل عام ، كما يبدو أن الأدلة متسقة على نطاق واسع مع الاعتقاد بأن معدلات وفيات الرضع تتجه نحو الانخفاض ، وأن كلا من نمو الدخل والإنفاق العام مهمان في تسريع هذا الاتجاه. لكن طعن كل من **(1986) Bhalla, S. S., & Glewwe, P** [4] و **(1988) Bhalla** [5] في ادعاء **(1980).Isenman, P** [6] و **(1981)Sen, A** [7] بأن إنجازات سريلانكا كانت استثنائية بالنسبة لدخلها ،خاصة خلال الفترة 1960–1978 ، واستمروا في التشكيك في فعالية برامج الرعاية الحكومية بشكل عام، و أثارت هذه الادعاءات الكثير من النقاش.

[1] Grossman, H. I. (1991). A general equilibrium model of insurrections. The American Economic Review, 912-921.
[2] Tornell, A., & Velasco, A. (1990). Why does capital flow from poor to rich countries? Interest groups and dynamic games in poor countries (No. 90-39).
[3] Anand, S., & Ravallion, M. (1993). Human development in poor countries: on the role of private incomes and public services. Journal of economic perspectives, 7(1), 133-150.
[4] Bhalla, S. S., & Glewwe, P. (1986). Growth and equity in developing countries: A reinterpretation of the Sri Lankan experience. The World Bank Economic Review, 1(1), 35-63.
[5] Bhalla, S. S. (1988). Is Sri Lanka an exception? a comparative study of living standards. Rural Poverty in South Asia, 2.
[6] Isenman, P. (1980). Basic needs: the case of Sri Lanka. World Development, 8(3), 237-258.
[7] Sen, A. (1981). Public action and the quality of life in developing countries. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 43(4), 287-319.

3.قنوات التنمية الاجتماعية :

1.3.التعليم و النمو الاقتصادي :

تتمحور دراسة **Akwei, K., Mutize, M., & Alhassan, A. L. (2022)**[1] حول التعليم والنمو الاقتصادي في الدول النامية، يرى الباحثون أن التعليم الجيد واحد من أهداف التنمية المستدامة، و ذلك استنادا إلى أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر(17) للأمم المتحدة لرؤيتها لعام 2030 بعنوان "تحويل العالم" [2] ، وهكذا تبحث هذه الدراسة في تأثير التعليم على النمو الاقتصادي في دولة توغو، وذلك باستخدام النماذج القياسية للسلاسل الزمنية (ARDL)، (ECM) و Granger السببية في الفترة من 1971 إلى 2018 ، حيث أظهرت نتائج التقديرات قصيرة المدى علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت نتائج التقديرات طويلة المدى وجود علاقة سلبية بين التعليم ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب الباحثون تشير هذه النتائج إلى أن استثمار الأسر في التعليم يعتمد على دخلها، و هكذا يستنتج أن التعليم ليس المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، بل إن النمو الاقتصادي هو محرك للاستثمار في التعليم ورأس المال البشري.

و من بين توصيات الباحثين للحكومات :

-ينبغي تنويع تركيز سياسات التعليم على جميع المستويات، بدلاً من مجرد التعليم الابتدائي لأن التعليم الثانوي والجامعي له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي.

-يجب توجيه جهود الحكومة نحو توفير تعليم جيد على جميع المستويات ودعم إستكشاف طرق لتوفير التعليم بتكلفة أقل ، لا سيما من خلال المنصات الرقمية.

[1] Akwei, K., Mutize, M., & Alhassan, A. L. (2022). Education and economic growth in a developing country. Int. J. Education Economics and Development, 13(2), 171.

[2] Lee, B. X., Kjaerulf, F., Turner, S., Cohen, L., Donnelly, P. D., Muggah, R., ... & Gilligan, J. (2016). Transforming our world: implementing the 2030 agenda through sustainable development goal indicators. Journal of public health policy, 37, 13-31.

-لكي تتحمل الحكومة أقصى عوائد من نظام التعليم الابتدائي المجاني ، هناك حاجة لدعم وتشجيع إنتقال الطلاب إلى مستويات أعلى من التعليم.

كما حاولت دراسة كل من **(2022)Phakdi, P., Deejai, P., & Saneechai, A** [1] التنبؤ بالنمو الاقتصادي المعتمد على مؤشر الإنفاق على التعليم باستخدام البيانات التاريخية في تايلاند ، كان هدف الدراسة توضيح العلاقة بين الإنفاق التعليمي ، دليل التنمية البشرية ، والناتج المحلي الإجمالي، و ذلك بدراسة العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية والنمو الاقتصادي حسب الناتج المحلي الإجمالي والإتجاه السببي بينهما، وقياس مؤشر التنمية البشرية (HDI) من حيث الكمية ، حيث استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية السنوية التي تمتد من 2007 إلى 2018 ،كما تم استخدام البحث الكمي لفحص العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي باستخدام تحليل الانحدار الخطي.

توصل الباحثون إلى نتيجة توضح العلاقة بين الإنفاق التعليمي، دليل التنمية البشرية، والناتج المحلي الإجمالي، التي مفادها أنه إذا زاد الإنفاق التعليمي بمقدار وحدة واحدة ، فإنه سيزيد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.0126 وحدة. وبالتالي ، يعتبر الباحثون أن الإنفاق على التعليم متغير حيوي ، و هذا يعني أن التعليم يساهم في النمو الاقتصادي في تايلاند خلال فترة الدراسة.

كما يعتبر الباحثون أن الاستنتاجات المستخلصة من هذا التحليل مفيدة لواضعي السياسات التربوية للاستثمار في التعليم ، و هذا دافع للحكومة لزيادة الإنفاق العام على التعليم ، لأن ذلك يسبب النمو الاقتصادي.

تبحث دراسة **(2022) Wang, L. H., Liao, S. Y., & Huang, M L** [2] في آثار النمو للتغير التكنولوجي القائم على المعرفة على الصناعة التايوانية، و ذلك بمقارنة بين البحث والتطوير ومستوى التعليم خلال الفترة من 1997 إلى 2019. حيث استخدم الباحثون

[1]Phakdi, P., Deejai, P., & Saneechai, A. (2022). Predicting in Economic Growth based on Indicator of Education Expenditure using historical data in Thailand. วารสาร สันติ ศึกษา ปริทรรศน์ ม จร, 10(1), 1-15.
[2] Wang, L. H., Liao, S. Y., & Huang, M. L. (2022). The growth effects of knowledge-based technological change on Taiwan's industry: A comparison of R&D and education level. Economic Analysis and Policy, 73, 525-545.

في هذه الدراسة تحليل للبيانات للتحقيق في آثار النمو للتغير التكنولوجي القائم على المعرفة وتغير الكفاءة التكنولوجية على ناتج القطاع الصناعي في تايوان.

توصل الباحثون إلى أنه لا يوجد تحسن في الكفاءة التكنولوجية القائمة على المعرفة خلال فترة الدراسة، على الرغم من اتجاه التغيير في نفقات البحث والتطوير لكل باحث .

كما توصل الباحثون إلى أن زيادة الإنفاق على البحث والتطوير لكل باحث أكثر أهمية من زيادة وقت الإنفاق على التعليم لكل عامل.

بشكل عام و حسب الباحثين فإن المعرفة تلعب دورًا رئيسيًا في النمو الصناعي والنمو الاقتصادي ، ويعزز البحث والتطوير نموًا مباشرًا أكثر من التعليم في الصناعة التايوانية، ومنه استنتج الباحثون نتيجة رئيسية هي أن محرك النمو الاقتصادي في تايوان يأتي بشكل أساسي من التغير التكنولوجي، لأن مساهمة التغيير التكنولوجي القائم على المعرفة في نمو الإنتاج الصناعي كانت بنسبة كبيرة .

في دراسة لـ **Tamvada, J. P., Shrivastava, M., & Mishra, T. K (2022)**[1] حول التعليم والهوية الاجتماعية والعمل الحر في الهند و كيفية تأثير ديناميكيات التعليم والهوية الاجتماعية على اختيار التوظيف الذاتي بمرور الوقت.

توصل الباحثون إلى أن التعليم العالي يقلل من احتمالية اختيار الأفراد للعمل الحر بمرور الوقت في الهند، و هذه الديناميكيات الانتقالية أكثر بروزًا بين الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات متخلفة تم تحديدها تاريخيًا. علاوة على ذلك ، تشير النتائج إلى اختلافات قطاعية في اختيار العمل الحر، فالأفراد الحاصلين على تعليم عالي لديهم احتمالية أكبر للانتقال إلى العمل الحر بمرور الوقت في الزراعة، بينما يترك الأفراد المماثلون في غير الزراعة العمل الحر. ومع ذلك ، في كلا القطاعين ، يخفف التعليم من تأثير الهوية الاجتماعية على اختيار العمل الحر.

[1] Tamvada, J. P., Shrivastava, M., & Mishra, T. K. (2022). Education, social identity and self-employment over time: evidence from a developing country. Small Business Economics, 1-20.

كما تبحث دراسة **Chowdhury, M. B.(2022)** [1] في تأثير تصدير التعليم على النمو الاقتصادي والتنمية ، وذلك باستخدام أستراليا كدراسة حالة، نظرًا لأنها واحدة من أفضل الوجهات للطلاب الدوليين . يرى الباحث أن التعليم الدولي قد لعب دورًا حيويًا في الاقتصاد الأسترالي على مدار العقود الثلاثة الماضية ، حيث أصبح ثالث أكبر تصدير لأستراليا بعد خام الحديد والفحم ، وحقق التعليم الدولي 40.3 مليار دولار أسترالي في عام 2019، كما يدعم هذا القطاع حوالي 250 ألف وظيفة ويوفر مصدرًا مهمًا من المهاجرين المهرة لأستراليا. يعتمد الباحث في النموذج التجريبي للدراسة على النموذج النظري للنمو الذي تقوده الصادرات ، والذي يركز على كيفية توسع الصادرات في تسهيل النمو الاقتصادي نحو مسار النمو المطلوب على المدى الطويل، حيث يعتبر الباحث أن إنفاق الطلاب الدوليين والزوار المرتبطين بهم له تأثير مباشر على الاستهلاك النهائي والتوظيف في البلد المضيف ويمكن أن يكون حافزًا للنمو الاقتصادي ، حيث تستخدم هذه الدراسة البيانات الفصلية لأستراليا بين سبتمبر 1974 وديسمبر 2019 ، والتي تم الحصول عليها من مكتب الإحصاء الأسترالي، البنك الاحتياطي الأسترالي، منظمة التعليم الدولي الأسترالية، ومؤشر التنمية العالمي. تستخدم هذه الدراسة نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ والبيانات الفصلية من 1974 إلى 2019 لتحليل تأثير تدويل التعليم على الاقتصاد الأسترالي.

توصل الباحث في نتائجه إلى علاقة إيجابية طويلة المدى وتأثير ديناميكي قصير المدى للتعليم الدولي على النمو الاقتصادي والتوظيف في أستراليا. كما اقترح الباحث توصيات مفادها:

-إتباع مناهج إستباقية ومرنة ومبتكرة لجذب الطلاب الدوليين.

-تنويع السوق لأنه يدعم نموًا إضافيًا للقطاع ويعزز الآثار غير المباشرة على مستوى الاقتصاد.

[1] Chowdhury, M. B. (2022). Internationalisation of education and its effect on economic growth and development. The World Economy, 45(1), 200-219.

-إتباع سياسات سليمة وفي الوقت المناسب لتعزيز تدويل التعليم، لزيادة ليس فقط النمو الاقتصادي ولكن أيضًا التنمية طويلة المدى لكل من البلدان المصدرة والمتلقية للتعليم.

تطرقت دراسة **(2015).Hanushek, E. A., & Woessmann, L** [1] إلى جودة التعليم و تأثيره على النمو الاقتصادي. حيث ينصب تركيز الباحثان على المهارات المعرفية ، والتي يتم قياسها باستخدام اختبارات تحصيل الطلاب الدوليين على مدى العقود منذ الستينيات. تم تقدير انحدارات النمو الأساسية من طرف الباحثين باستخدام بيانات من 50 دولة خلال الفترة 1960-2000، كانت متغيرات الباحثان كالآتي: المتغير التابع هو متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة، ومقياس المهارات المعرفية هو متوسط جميع درجات الرياضيات والعلوم المرصودة بين عامي 1964 و 2003.

توصل الباحثان إلى وجود علاقة قوية بين المهارات المعرفية والنمو الاقتصادي، و كانت النتيجة الرئيسية إلى أن الاستثمار في التعليم الإضافي دون ضمان تحسين المهارات المعرفية لا يؤدي إلى عوائد اقتصادية.

جاءت دراسة **Rati Ram (2007)** [2] لتوسع نموذج **(Mankiw–Romer–Weil)(1992)** [3] حول معدل الذكاء والنمو الاقتصادي، بحيث تم توسعة نموذج النمو الخاص بـ **Solow (1956)**[4] ليشمل معدل الذكاء بالإضافة إلى وكلاء للتعليم والصحة، و ذلك من خلال تضمين وكيل لتراكم رأس المال البشري في انحداراتهم عبر الدول.

توصل الباحث إلى أن تضمين متغير رأس المال البشري يزيل العديد من الخصائص الشاذة لنموذج **Solow**، كما إعتبر أن نمو الدخل الفردي له علاقة أقوى بالصحة مقارنة بمتغير التعليم .

كما سعت هذه الدراسة لتقديم مساهمة على طول أربعة أبعاد :

[1] Hanushek, E. A., & Woessmann, L. (2015). The knowledge capital of nations: Education and the economics of growth. MIT press.
[2] Ram, R. (2007). IQ and economic growth: Further augmentation of Mankiw–Romer–Weil model. Economics Letters, 94(1), 7-11.
[3] Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1992). A contribution to the empirics of economic growth. The quarterly journal of economics, 107(2), 407-437.
[4] Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. The quarterly journal of economics, 70(1), 65-94.

1-التعامل مع معدل الذكاء باعتباره جانبًا أساسيًا من جوانب رأس المال البشري، مع النظر في كيفية أداء معدل الذكاء بالنسبة إلى متغير التعليم في نموذج (**Mankiw–Romer–Weil**)**(1992).**

2-مقارنة دور معدل الذكاء مع دور الوكيل الصحي لنموذج **(Knowles and Owen) (1995)** .[1]

3-توفير مقارنة مباشرة لأدوار متغير التعليم في نموذج **(Mankiw–Romer–Weil)(1992)** ، و الوكيل الصحي لنموذج **(Knowles and Owen) (1995).**

4-تجاوز إطار نموذج **(Mankiw–Romer–Weil)(1992)** بمقارنة دور معدل الذكاء مع دور المؤسسات،الذي تم اقتراحه على نطاق واسع كمحدد رئيسي لتراكم الموارد والتغيير التقني وبالتالي للرفاهية الوطنية والنمو الاقتصادي.

كما تركز دراسة **Robert J. Barro (2001)** [2] على رأس المال البشري كعامل محدد للنمو الاقتصادي مع التركيز على التعليم، ينظر الباحث على أنه بالرغم من أن رأس المال البشري يشمل التعليم والصحة وجوانب رأس المال الاجتماعي، فإن التركيز الرئيسي لهذه الدراسة ينصب على التعليم، و يشدد التحليل على التمييز بين كمية التعليم المقاسة بسنوات التحصيل في مختلف المستويات والجودة التي يتم قياسها من خلال الدرجات في الامتحانات القابلة للمقارنة دوليًا، حيث طُبق الباحث دراسته على ما يقرب من 100 دولة تمت ملاحظتها من عام 1960 إلى عام 1990، ثم تم تمديد العينة إلى عام 1995 .

توصل الباحث إلى أن نتائج الاختبارات العلمية لها علاقة إيجابية قوية بشكل خاص بالنمو الاقتصادي، بالنظر إلى جودة التعليم ، و منه استخلص الباحث أن متغير التعليم يتمتع بقوة تفسيرية كبيرة للنمو الاقتصادي .

[1] Knowles, S., & Owen, P. D. (1995). Health capital and cross-country variation in income per capita in the Mankiw-Romer-Weil model. Economics letters, 48(1), 99-106.
[2] Barro, R. J. (2001). Education and economic growth. The contribution of human and social capital to sustained economic growth and well-being, 79, 13-41.

تمحورت دراسة **(1964).Harbison, F., & Myers, C. A** [1] حول التعليم والعمل في الدول النامية، حيث ينظر الباحثان أن هناك العديد من العوامل التي تساهم في مشاكل التشغيل والبطالة في الدول النامية، لكن أحد العوامل المهملة في العديد من التحليلات هو التعليم، الذي له تأثير بعيد المدى على هذه المشاكل . في هذه الدراسة تطرق الباحثان إلى طبيعة ومدى هذا التأثير من خلال النظر إلى التعليم من ثلاث وجهات :

1-تحليل التعليم على أنه صناعة توظف نسبة كبيرة من القوى العاملة في الدولة.

2-اعتبار التعليم نشاط يولد الطلب على السلع والخدمات الأخرى ، وبالتالي يخلق فرص عمل في قطاعات أخرى.

3- دور التعليم في خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل في الدول النامية.

قام الباحثان في هذه الدراسة بإعداد جداول إحصائية بشكل منفصل، تم فيها تصنيف 75 دولة وفقًا لمؤشر مركب لتنمية الموارد البشرية وتم تجميعها في أربعة مستويات: (متخلفة، متطورة جزئيًا، شبه متقدمة، متقدمة) . كما تم تحديد عدد معلمي المدارس الابتدائية والثانوية لكل 10000 من السكان لكل بلد ولكل مستوى من المستويات الأربعة .

استنتج الباحثان أن التوسع في التعليم سيؤدي إلى توسيع العمالة في القطاعات ذات الصلة بالإضافة إلى خلق ضغط للتوسع داخل قطاع التعليم نفسه، كما استنتج الباحثان أن صناعة التعليم في خلق فرص العمل عالية جدًا، لذلك ، يمكن استنتاج أن النظم التعليمية لها تأثير إيجابي على التوظيف فقط إذا كانت موجهة بشكل جيد إلى حد معقول لبرنامج بلد ما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما استنتجا أيضا أن ناتج صناعة التعليم المعبر عنه في مواقف ومهارات الأشخاص المتعلمين له تأثير كبير على كل من مستويات وهيكل التوظيف ، على الرغم من أن هذا التأثير لا يمكن قياسه بسهولة من خلال المؤشرات الكمية.

كما اقترح الباحثان أن يكون التخطيط الفعال لتنمية الموارد البشرية جزءًا لا يتجزأ من أي برنامج للتعامل مع مشاكل التوظيف .

[1] Harbison, F., & Myers, C. A. (1964). Education and employment in the newly developing economies. Comparative Education Review, 8(1), 5-10.

2.3.الصحة و النمو الاقتصادي:

اهتم الباحثون بدراسة العلاقة بين الصحة و النمو الاقتصادي، فالاهتمام بالقطاع الصحي يؤثر ايجابيا على صحة الأفراد، و بالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال تحسين إنتاجية العمل.

تقوم دراسة **Ferranna, M., Sevilla, J. P., & Bloom, D. E.(2021)** [1] حول كيفية التصدي لوباء COVID-19 و في نفس السياق تحقيق التوازن بين الصحة العامة والنشاط الاجتماعي والاقتصادي ، حسب الباحثون فإن صندوق النقد الدولي توصل إلى أن COVID-19 مرتبط بانكماش بنسبة 4.4 ٪ للاقتصاد العالمي في عام 2020، وبالمقارنة ، تسببت الأزمة المالية العالمية لعام 2009 في انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 0.1٪ ، يستكشف الباحثون من خلال دراستهم، كيف يمكن لأطر الرفاهية الاجتماعية أن تساعد السيطرة على المرض وتخصيص اللقاحات.

توصل الباحثون أن لوباء COVID-19 آثار سلبية صحية وغير صحية على رفاهية الأفراد، حيث يشمل العبء الصحي احتمالية الإصابة بالعدوى وشدتها ، والتي يمكن أن تؤدي إلى الوفاة ، وإعاقة جسدية مؤقتة وطويلة الأمد ، وأعباء الصحة العقلية المؤقتة أو طويلة المدى لدى المرضى والأصدقاء والعائلة، كما تشمل الأعباء المتعلقة بالنظام الصحي العلاج والتكاليف الأخرى ، والنفقات الشخصية على الصحة. في حين تشمل الآثار غير الصحية لـ COVID-19 الخسارة المحتملة للدخل بسبب التوقف عن العمل أو البطالة أو الإجازة أو المرض.

في نفس السياق تمحورت دراسة **Dementiev, V. E.(2021).** [2] حول التغيير الاقتصادي و الاجتماعي في فترة جائحة **COVID-19** ، تستند معظم النتائج المعروضة في الدراسة إلى تحليل تطور مجموعة من الدول وسط **COVID-19**، وقد اختار الباحث 30 دولة من الدول الكبرى عبر مختلف القارات و ذلك حسب الإحصاءات المتاحة و رغبة الباحث في

[1] Ferranna, M., Sevilla, J. P., & Bloom, D. E. (2021). Addressing the COVID-19 pandemic: Comparing alternative value frameworks (No. w28601). National Bureau of Economic Research.
[2] Dementiev, V. E. (2021). " Black Swans" and Social Institutions. Ekonomicheskie i Sotsialnye Peremeny, 14(3), 54-66.

تغطية معظم اقتصاديات العالم، حيث اعتبر الباحث أن جائحة **COVID-19** مظهرًا من مظاهر الاتجاه التصاعدي في أنواع مختلفة من المخاطر على طريق التنمية الاجتماعية.

اقترح الباحث استخدام تجارب مختلف الدول في مكافحة الوباء لتحليل الظروف التي تساعد على الاستجابة بفعالية لمختلف التحديات غير المتوقعة، استخدمت الدراسة بيانات من التحديث الوبائي الأسبوعي لـ COVID-19، و تم تقديم البيانات المتعلقة بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي للدول المختلفة في عام 2020 على مواقع الويب الخاصة بدول منظمة التعاون الاقتصادي OECD، وصندوق النقد الدولي، كما استخدمت الدراسة بيانات من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2021 .

توصل الباحث أنه يمكن الجمع بين النمو المستمر للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات وفيات COVID-19 المنخفضة نسبيًا، كما لاحظ الباحث أن حصة قطاع الخدمات في الاقتصاد لها تأثير كبير على ديناميكيات الناتج المحلي الإجمالي في سياق الوباء، كما ركز على العلاقة بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 والظروف المؤسسية، تم إيجاد أنه من الممكن الحد من الانخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في المقام الأول في تلك الدول التي يثق فيها السكان بالحكومة، و يحدث انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول قيد الدراسة على خلفية المعلومات المرتفعة نسبيًا والحرية الشخصية التي تساهم في انخفاض مستوى الثقة في الحكومة في سياق الوباء، ويؤكد تحليل الانحدار أن ما يقرب من نصف الاختلافات بين الدول في ديناميكيات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 مرتبطة سلبًا بعاملين: معدل وفيات COVID-19 وحرية المعلومات، حيث أنه، إذا لم يكن لدى الناس ثقة في الحكومة ، فإن الجهود التي يبذلها للتكيف مع حالة الطوارئ قد تكون غير فعالة، ويمكن أن يصبح النشاط الاجتماعي مدمرًا. و ينظر الباحث أنه في المستقبل، سيكون من المفيد مقارنة القدرة التكيفية للدول من حيث معدل انتعاش اقتصادياتها بعد الوباء.

كما قام كل من **Cookson, R., Norheim, O. F., & Skarda, I (2021).**[1] بتحليل الأولويات في الصحة ، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نهج عملي ذي أولوية للتقييم الاقتصادي للبرامج الصحية، مع مراعاة التأثيرات على الدخل وكذلك الصحة .

حيث قام الباحثون بجمع المعلومات على المستوى الفردي حول الدخل و الصحة لإنشاء مؤشر للرفاهية ، بحيث يكون بناء مقياس للرفاهية مناسب للتقييم النفعي المعمم للسياسات الصحية، و ذلك استنادًا إلى البيانات على المستوى الفردي حول مخاطر الوفيات المحددة بـ:(الفترة ، نوعية الحياة والاستهلاك)، كما قدم هذا البحث نهجًا عمليًا ذا أولوية للتقييم الاقتصادي للبرامج الصحية، مع مراعاة التأثيرات على الدخل وكذلك الصحة.

في حين تساءل **Atkeson, A.(2020).**[2] عن التأثير الاقتصادي لـ COVID-19 في الولايات المتحدة، و كان هدف هذه الدراسة، تعريف الاقتصاديين بنموذج SIR الذي هو استخدام في علم الأوبئة لحساب كمية السكان المعرضين والمصابين وكذا السكان المتعافين من المرض.

حيث قام الباحث بإسقاط النموذج على تطور COVID-19 في الولايات المتحدة، حيث قام الباحث بتقسيم السكان إلى 3 مجموعات:

-الفئة المعرضة للإصابة بالمرض،

-الفئة المصابة بالمرض،

-الفئة المتعافية من المرض أو المتوفية بسبب المرض.

حسب الباحث فإن هذا النموذج يوفر بيانات كمية فيما يتعلق بشدة وتوقيت قمع المرض من خلال التباعد الاجتماعي وتطور المرض في السكان، كما يولى اهتمام خاص لمسألة ما إذا كان جزء الإصابات النشطة بين السكان يتجاوز 1٪ فعند هذه النقطة يُتوقع أن يواجه النظام

[1] Cookson, R., Norheim, O. F., & Skarda, I. Prioritarian Analysis in Health.
[2] Atkeson, A. (2020). What will be the economic impact of covid 19 in the us? rough estimates of disease scenarios (0898 2937). Retrieved from National Bureau of Economic Research: https://www. nber. org/papers/w26867.

الصحي تحديات شديدة ،و عند 10٪ يؤدي إلى نقص حاد في عدد السكان، وكذا البنية التحتية الاقتصادية، وكذلك العبء التراكمي للمرض على مدى 18 شهرًا الموالية.

حسب الباحث يجب استخدام مجموعة متنوعة من نماذج SIR لتطور هذا الوباء من قبل خبراء الصحة العامة، من أجل مواجهة جائحة COVID-19 سريعة النمو، و لتوليد سيناريوهات يتم استخدامها لتوجيه قرارات و توصيات، و ذلك لأجل فرض تدابير تخفيف شديدة.

كما يرى الباحث أن هناك مشكلة فيما يخص إشراك الاقتصاديين بشكل كامل في مناقشة السياسة فيما يتعلق بالتبادل بين الصحة العامة والآثار الاقتصادية لهذه التدابير التخفيفية والتباعد الاجتماعي.

كما اقترح الباحث القيام بتحليل اقتصادي للعواقب الاقتصادية لخطوات التخفيف التي يجري تنفيذها، حتى يمكن النظر في التبادل الاقتصادي بين الصحة والاقتصاد من الناحية الكمية، كما يأمل الباحث أن يجد الأكاديميون والاقتصاديون السياسيون هذا النموذج مفيدًا في إجراء هذا التحليل الاقتصادي.

في نفس السياق بحث كا من **Barro, R. J., Ursúa, J. F., & Weng, J (2020).**[1] في التأثيرات المحتملة لفيروس كورونا على معدل الوفيات والنشاط الاقتصادي، مع أخذ دروس من تجربة العالم مع جائحة الإنفلونزا المعروفة بـ: "الأنفلونزا الإسبانية" ، والتي بدأت وبلغت ذروتها في عام 1918 واستمرت حتى عام 1920، حسب الباحثون تشير بيانات 43 دولة إلى الوفيات المرتبطة بالأنفلونزا في الفترة الممتدة من: 1918إلى1920 بـ39 مليون شخص ، أي 2 % من سكان العالم ، مما يعني حدوث 150 مليون حالة وفاة عند تطبيقه على عدد سكان العالم البالغ عددهم حوالي 7.5 مليار نسمة في عام 2020، مع انخفاضات اقتصادية ناتجة عن الأنفلونزا في إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك بنسبة 6% و 8 % على التوالي، يرى الباحثون أيضًا أن بعض الأدلة على أن معدلات الوفيات المرتفعة

[1] Barro, R. J., Ursúa, J. F., & Weng, J. (2020). The coronavirus and the great influenza pandemic: Lessons from the "spanish flu" for the coronavirus's potential effects on mortality and economic activity (No. w26866). National Bureau of Economic Research.

بسبب الأنفلونزا أدت إلى انخفاض العوائد الحقيقية المحققة على الأسهم ، علاوة على ذلك ، فإن معدل الوفيات هذا يتوافق في تحليل الانحدار الخاص بالدراسة مع انخفاض بنسبة 6٪ للناتج المحلي الإجمالي و 8٪ للاستهلاك الخاص.

و يرى الباحثون أن انتشار (COVID-19) في أوائل عام 2020 أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم في جميع أنحاء العالم، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى انكماش النشاط الاقتصادي الحقيقي.

توصل الباحثون إلى أن جائحة كورونا COVID-19، رافقها انخفاض كبير في العوائد الحقيقية للأسهم والسندات الحكومية قصيرة الأجل، مدفوعًا بانخفاض النشاط الاقتصادي وكذلك ارتفاع التضخم، في هذه المرحلة .

كما توصل الباحثون أن احتمال وصول COVID-19 إلى أي شيء قريب من جائحة الأنفلونزا العظمى بعيد المنال ، نظرًا للتقدم في الرعاية الصحية العامة والتدابير التي يتم اتخاذها للحد من انتشاره.

كما تطرقت دراسة **Robert J. Barro (2013)** [1] إلى العلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي ، حيث ينظر **Barro** أن منذ منتصف الثمانينيات ، شهدت الأبحاث حول النمو الاقتصادي ازدهارًا، إلا أن أحد المجالات التي لم تحظ باهتمام كبير في الأدبيات الحديثة حول نظرية النمو هو التفاعل ثنائي الاتجاه بين الصحة والنمو الاقتصادي، لذا قام **Barro** بقياس الحالة الصحية، حيث يرى أن الصحة الأولية هي مؤشر أفضل من التعليم الأولي للنمو الاقتصادي.

حيث استخدم الباحث 11 مؤشر: (المستوى الأولي للناتج المحلي الإجمالي، المستوى الأولي للتعليم، الحالة الصحية الأولية، معدل الخصوبة، الاستهلاك الحكومي، مؤشر سيادة القانون، الديمقراطية، التضخم الاقتصادي، شروط المعاملة، المتغيرات الإقليمية، نسبة الاستثمار) .

[1] Barro, R. (1996). Health and economic growth. World Health Organization

قام الباحث في نموذجه بدمج مفهوم رأس المال الصحي ،و من السمات الرئيسية لهذا التحليل العلاقة السببية ذات الاتجاهين بين الصحة والاقتصاد، و حسب الباحث فإن هذا النموذج يتضمن تأثير مباشر للصحة على الإنتاجية، أي، بالنسبة لكميات معينة من ساعات العمل ، ورأس المال المادي ، وتعليم العمال وخبراتهم، فإن التحسن في الصحة يرفع إنتاجية العامل، بالإضافة إلى هذا التأثير المباشر، فإن التحسن في الصحة يقلل من معدلات الوفيات والأمراض وبالتالي يقلل من معدل الاستهلاك الفعال على رأس المال البشري، أي على التعليم والصحة نفسها، من خلال هذه القناة ، تؤدي زيادة التحسن في الحالة الصحية إلى زيادة الطلب على رأس المال البشري وبالتالي يكون لها تأثير إيجابي غير مباشر على الإنتاجية.

في دراسة لـ **(2007).Well, D. N** [1] حول تأثير الصحة على النمو الاقتصادي، حيث استخدم الباحث تقديرات الاقتصاد الجزئي لتأثير الصحة على النتائج الفردية لبناء تقديرات الاقتصاد الكلي لتأثير الصحة على الناتج المحلي الإجمالي للفرد، عن طريق مجموعة متنوعة من الأساليب لبناء تقديرات الصحة، والتي أدمجها مع البيانات عبر البلدان ، يرى الباحث أن الأفراد في الدول الفقيرة، أقل صحة بكثير من نظرائهم في الدول المتقدمة، من هنا طرح الباحث إشكاليته المتمثلة في: ما مقدار الفجوة في الدخل بين الدول المتقدمة و الدول الفقيرة بسبب هذا الاختلاف في الصحة؟

توصل الباحث إلى أن الأشخاص الأكثر صحة هم عمال أفضل، يمكنهم العمل بجدية أكبر ولمدة أطول والتفكير بشكل أكثر وضوحًا، إلى جانب هذا التأثير القريب للصحة، هناك عدد من القنوات غير المباشرة التي تؤثر من خلالها الصحة على الإنتاج، و تزيد التحسينات في الصحة من الحافز للحصول على التعليم لأن الاستثمارات في التعليم يمكن إسقاطها على مدى حياة العمل الطويلة، و الطلاب الأكثر صحة لديهم أيضًا نسبة تغيب أقل وأداء إدراكي أعلى، وبالتالي يحصلون على تعليم أفضل، و قد تؤدي التحسينات في معدل الوفيات أيضًا إلى ادخار الناس للتقاعد، وبالتالي رفع مستويات الاستثمار ورأس المال المادي لكل عامل،

[1] Well, D. N. (2007). Accounting for the effect of health on economic growth. The quarterly journal of economics, 122(3), 1265-1306.

فقد يرتفع رأس المال المادي لكل عامل أيضًا لأن الزيادة في مدخلات العمل من العاملين الأصحاء ستزيد من الناتج الهامشي لرأس المال.

كما تساءل كل من **(2003).Quah, E., & Boon, T. L** [1] حول التكلفة الاقتصادية لتلوث الهواء على الصحة في سنغافورة، حيث ينظر الباحثان أن عملية التحضر و التصنيع السريعة في الدول النامية والدول الصناعية الحديثة على مدى العقود القليلة الماضية أدت إلى تدهور جودة الهواء في هذه الدول، ومع ذلك صاحب هذه الظاهرة الإدراك المتزايد بأن التنمية الاقتصادية والإدارة البيئية هما هدفان يدعمان بعضهما البعض.

لذا حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة معالجة هذا القلق من خلال تقدير التكلفة الاقتصادية لتلوث الهواء على الصحة في سنغافورة، بحيث إعتمدا إجراءًا من ثلاث خطوات لتقدير تكلفة تلوث الهواء بالجسيمات في سنغافورة:

1- تحديد محيط التلوث،

2- استخدام منهجية واحدة مقبولة بشكل متزايد تتمثل في نهج وظيفة الضرر باستخدام العلاقات بين الجرعة والاستجابة، لتقدير الآثار الصحية للتلوث، الآثار الصحية التي يتم أخذها في الاعتبار هنا هي الزيادة في معدل الوفيات أو الإصابة بالأمراض،

3- تحديد القيم الاقتصادية للزيادة في معدل الوفيات و الإصابة بالأمراض و ذلك باستخدام نهج وظيفة الضرر / الاستجابة للجرعة ، بحيث يتم تقدير آثار الوفيات والمرض الناجمة عن تلوث الهواء على سكان سنغافورة .

توصل الباحثان أن التكلفة الكبيرة لتلوث الهواء المقدرة توفر دعمًا قويًا للتأكيد على أن التنمية الاقتصادية والإدارة البيئية هما هدفان يدعمان بعضهما البعض، علاوة على ذلك، يبدو أن التخفيضات في مستوى تركيزات التلوث لديها القدرة على تحقيق فوائد صحية كبيرة في سنغافورة .

[1] Quah, E., & Boon, T. L. (2003). The economic cost of particulate air pollution on health in Singapore. Journal of Asian Economics, 14(1), 73-90.

كما تبحث دراسة كل من **Bloom, D. E., Canning, D., & Sevilla, J. P.(2001)**[1] في تأثير الصحة على النمو الاقتصادي، حسب الباحثين، فإن علماء الاقتصاد الكلي يقرون بمساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، لكن دراساتهم التجريبية تحدد رأس المال البشري من حيث التعليم فقط، لكن من خلال هذه الدراسة، قام الباحثون بتوسيع نماذج دالة الإنتاج للنمو الاقتصادي لتأخذ في الاعتبار متغيرين إضافيين حددهما الاقتصاديون كمكونات أساسية لرأس المال البشري: (خبرة العمل والصحة).

وكانت نتيجة الدراسة، أن الصحة الجيدة لها تأثير إيجابي كبير وذو دلالة إحصائية على الناتج الكلي، كما تم إيجاد تباين طفيف عبر الدول في متوسط خبرة العمل، وبالتالي فإن الفروق في خبرة العمل تمثل اختلافًا طفيفًا في معدلات النمو الاقتصادي. و تم ايجاد أن تأثيرات التعليم المدرسي المتوسط على الناتج القومي متسقة مع تقديرات الاقتصاد الجزئي لتأثيرات التعليم الفردي على الدخل، مما يشير إلى أن التعليم لا يخلق أي عوامل خارجية يمكن تمييزها، ويراعي نموذج الدراسة النمو الاقتصادي من خلال نمو عوامل الإنتاج والابتكار التكنولوجي والانتشار التكنولوجي. حيث كانت نتيجة الدراسة الرئيسية المتسقة مع حجة النظرية ومع أدلة الاقتصاد الجزئي، هي أن الصحة لها تأثير إيجابي ودائم إحصائيًا على النمو الاقتصادي، و هي تشير إلى أن التحسن لمدة عام واحد في متوسط العمر المتوقع للسكان يساهم في زيادة بنسبة 4 % في الناتج، هذا تأثير كبير نسبيًا، مما يشير إلى أن زيادة الإنفاق على تحسين الصحة يؤثر على إنتاجية العمل، و لم يتم إيجاد أي دليل على أن تأثيرات الاقتصاد الكلي للتعليم والخبرة أكبر من تلك الموجودة في دراسات الاقتصاد الجزئي.

في حين طرح الباحثان **Summers, L. H., & Pritchett, L (1996).**[2] من خلال دراستهما، فكرة بأن الأكثر ثراءًا هو الأكثر صحةً، حيث قاما بتقدير تأثير الدخل على الصحة باستخدام البيانات والمتسلسلة الزمنية على الصحة المتمثلة في: (وفيات الرضع والأطفال، و متوسط العمر المتوقع)، حسب الباحثان فإن استخدام معدل وفيات الرضع كما

[1] Bloom, D. E., Canning, D., & Sevilla, J. P. (2001). The effect of health on economic growth: theory and evidence.
[2] Summers, L. H., & Pritchett, L. (1996). Wealthier is healthier. J Human Resources, 31(4), 841-868.

هو الحال في مؤشر الحالة الصحية لسببين:(1-فهو متاح لعدد كبير من السنوات والدول، 2- وهو يتجنب مشاكل السببية العكسية المحتملة الأكثر خطورة المرتبطة بالعلاقة بين صحة البالغين ونمو الدخل)، كما استخدم الباحثان تقديرات المتغيرات الآلية باستخدام المحددات الخارجية لنمو الدخل لتحديد تأثير الدخل على الصحة.

حسب الباحثان تراوحت مرونة الدخل طويلة المدى لوفيات الرضع والأطفال في الدول النامية بين -0.2 و -0.4 ، ومنه تم استنتاج أن أكثر من نصف مليون حالة وفاة بين الأطفال في العالم النامي في عام 1990 وحده، مما أدى إلى ضعف الأداء الاقتصادي في الثمانينيات، في المقابل، الدول الأكثر ثراء هي دول أكثر صحة .

كما ينظر الباحثان أن تدفق المكاسب من النمو الاقتصادي السريع إلى مكاسب صحية، حيث انخفض معدل وفيات الرضع في الدول النامية بنسبة 50% في المتوسط من عام 1960 إلى عام 1990، و انخفاض معدلات النمو سيؤدي إلى إبطاء تحسن صحة الأطفال إلى حد كبير، و إن تحسين معدل وفيات الأطفال ليس هو المنفعة الوحيدة للنمو الاقتصادي، لذا فمن الواضح أن الاستثمارات الخاصة بتحسين صحة الطفل من المتوقع أن تكون فعالة من حيث التكلفة في تحقيق مكاسب صحية أكثر من النمو الاقتصادي، كما أكد الباحثان من خلال هذه الدراسة أن الزيادات في دخل الدولة ستؤدي إلى رفع الحالة الصحية.

3.3.الفقر و النمو الاقتصادي:

إن الموقف بشأن دور النمو في الحد من الفقر يختلف عن الماضي، فقد تغير التحليل والمعرفة بشأن الفقر والنمو الاقتصادي بشكل كبير مع مرور الوقت، حيث تمت دراسة النظريات التقليدية للتنمية بشكل منفصل عن ظواهر النمو والفقر ، لكن أصبح من الواضح أنه لا يمكن دراسة نمو الدول دون مراعاة فقرها .

حاول **CHARLES, A.(2022)**[1] تحليل العلاقة بين الصحة و النمو الاقتصادي للحد من الفقر في نيجيريا، باستخدام ولاية ناساراوا كدراسة حالة، حيث حاول الباحث في هذه

[1] CHARLES, A. HEALTH, POVERTY REDUCTION AND ECONOMIC GROWTH IN NASARAWA STATE, NIGERIA.

الدراسة تحسين مواصفات متغير الصحة من خلال دمج مؤشر الصحة، من أجل التقييم التجريبي لنموذج Solow مع رأس المال البشري، تم تقدير النموذج من خلال تحليل البيانات، والذي يتضمن معدلات: (نمو رأس المال المادي، العمل، التعليم، ومؤشرات الصحة) ، في الفترة 1970-1990 بطريقة المربعات الصغرى العادية.

أظهرت نتائج الدراسة أن للفقر تأثير إيجابي وهام على معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في ولاية ناساراوا، ويظهر أن زيادة الفقر بنسبة 01% في المتوسط ، أدت إلى زيادة معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في ولاية ناساراوا بنسبة 0.34 %، و الآثار المترتبة على النتائج هي أن الفقر يمنع الناس من إدراك إمكاناتهم المتعلقة بالصحة و التعليم .

و حسب الباحث فإن الفقر لا يشمل الدخل فقط، بل الحرمان من رأس المال، مثل التعليم وإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك ، أظهرت النتائج التجريبية أن الدخل الحقيقي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في ولاية ناساراوا، كما أظهرت أن النسبة المئوية للتغير في الدخل الحقيقي ، أدت في المتوسط إلى خفض النمو الاقتصادي لولاية ناساراوا بنسبة 7.86 % ، ويعني ذلك أن فرص كسب الدخل بين سكان الريف ليست متاحة بسهولة وعلى هذا النحو لم يحسن النمو الاقتصادي الأنشطة الاقتصادية التي تحتاجها الدولة.

كما قام الباحثان **Škare, M., & Družeta, R. P (2016).**[1] بمراجعة الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة السببية بين الفقر والنمو الاقتصادي، حيث يرى الباحثان أنه مع حدوث النمو ، يقل الفقر ، بغض النظر عن مستوى عدم المساواة، وبشكل مماثل ، فإن نمط النمو المماثل له تأثيرات مختلفة على الحد من الفقر.

كانت نتيجة الدراسة أنه في معظم الحالات التي يحدث فيها النمو ، ينخفض الفقر بغض النظر عما إذا كان التفاوت أكبر أو أقل، وتم أخذ مثال عن الدول الناشئة مثل الهند والصين،

[1] Škare, M., & Družeta, R. P. (2016). Poverty and economic growth: a review. Technological and Economic development of Economy, 22(1), 156-175.

كما استنتج الباحثان أن النمو مفيد للفقراء، لكنه ليس كافياً ، كما يرى الباحثان أن النمو الذي يؤدي إلى الحد من الفقر يعتمد على كيفية قياس الفقر، وعلى القدرة الاستيعابية للفقراء، و وتيرة النمو ونمطه .

كما سعت دراسة كل من **(2016).Dollar, D., Kleineberg, T., & Kraay, A** [1] للبرهنة بأن النمو الاقتصادي ما يزال مفيدًا للفقراء، بناءا على ذلك قام الباحثون بتحليل منحنى الفقر خلال الفترة من 1980 إلى 2010 . حيث توصل الباحثون من خلال دراستهم إلى النتائج التالية:

الفقر المدقع انخفض بشكل حاد في العالم النامي خلال العقود الثلاثة الماضية، إذ أنه في عام 1980 ، كان 52 % من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر البالغ 1.25 دولار في اليوم الذي حدده البنك الدولي، لكن بحلول عام 1990 ، انخفض معدل انتشار الفقر إلى 42 %، و إلى 21 % في عام 2010، و حسب الباحثين فإنه يرجع الكثير من هذا الانخفاض إلى النمو السريع في البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية مثل الصين والهند، و لكن في جميع مناطق العالم، ارتبط النمو السريع بشكل منهجي بانخفاض حاد في الفقر المدقع، هذا النجاح في الحد من الفقر يعني أن خطوط الفقر المطلق العالمية المنخفضة، مثل معيار البنك الدولي البالغ 1.25 دولار في اليوم ، أصبحت أقل أهمية بالنسبة للعديد من البلدان النامية، حيث يعيش اليوم جزء صغير فقط من السكان تحت هذه العتبة الصارمة، مما أدى ذلك إلى قيام البنك الدولي بوضع تركيز مؤسسي جديد من أجل مراقبة الفقر المدقع .

كما تقوم دراسة **(2014).Magdalou, B** [2] على تقييم الرفاه والفقر في الاقتصاد، حيث كان هدف الباحث من هذه الدراسة هو تقديم الإطار المفاهيمي الذي يستخدمه الاقتصاديون عمومًا لفهم الفقر ثم تقييمه، إضافة إلى تقديم بعض المعايير المنهجية حول الطريقة التي يمكن بها التعامل مع تعريف الفقر وتقييمه في الاقتصاد، مع التركيز بشكل أكثر تحديدا على تطوير أدوات لقياس الفقر.

[1] Dollar, D., Kleineberg, T., & Kraay, A. (2016). Growth still is good for the poor. European Economic Review, 81, 68-85.

[2] Magdalou, B. (2014). Evaluation du bien-être et de la pauvreté en économie: théorie normative et expérimentation. Études caribéennes, (24-25).

ينظر الباحث أن الأنظمة في تعاملها مع مسألة الفقر، ركزت على دخل الأفراد لفهم الفقر، وحسب الباحث فإن الدخل وحده لا يمكن أن يصف بدقة وضع الفرد .

و حسب الباحث فإن الدراسات المختلفة، التي أجريت بشكل أساسي في علم الاجتماع وتهدف إلى استجواب الفرد بشكل مباشر حول الرضا الذي تمنحه له حياته، يمكن أن تجعل من الممكن فهم المحددات الحقيقية للفقر بشكل أفضل، وبالمثل، فإن العمل الذي تم إجراؤه في علم النفس، وخاصة في علم النفس الاجتماعي، جعل من الممكن تحديد بعض السمات السلوكية المتكررة التي تم إهمالها حتى الآن في علم الاقتصاد، و بالنسبة للباحث فإن الحفاظ على وجهة النظر المعيارية التي تهدف إلى تقييم الفقر، و التي يعتبر مؤشر التنمية البشرية (HDI) من المقترحات الأولى منها.

يضيف الباحث أن الطريقة التجريبية، لا سيما في الميدان، تبدو أنها أداة واعدة لتقييم سياسات الحد من الفقر مسبقًا، و هذا النهج يجعل من الممكن اختبار عدة احتمالات، ثم الاحتفاظ فقط بأكثرها فعالية، و يعد الحد من الفقر أحد أكبر تحديات الأمم .

كما تطرقت دراسة **(2013).Ahmad, Z., & Batul, T** [1] إلى العلاقة بين كل من: معدل الفقر، الإنفاق الحكومي على التعليم، معدل الأمية وعدد سنوات التمدرس، خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2011 في دولة الباكستان .

حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية قوية في الاتجاهين بين معدل الفقر والتعليم ، فحسب الباحث كلا المتغيرين يساهمان ويساعدان في التنبؤ بالقيم المستقبلية لبعضهما البعض وهذا دلالة على الأثر المتبادل بينهما في المدى القصير، كما توصل الباحث إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وحسب الباحث فإن هذا يدل على عدم تشابه سلوك بعضها البعض على المدى الطويل وأنها تبتعد عن بعضها البعض .

كما حاولت دراسة كل من **Mulok, D., Kogid, M., Asid, R., & Lily, J.(2012)** [2] الإجابة على الإشكالية: هل النمو الاقتصادي يكفي لتخفيف حدة الفقر؟ مع أخذ

[1] Ahmad, Z., & Batul, T. (2013). Relationship among poverty, education expenditure, and education status: empirical evidence from Pakistan. In Proceedings of the World Congress on Engineering (Vol. 1, pp. 3-5).
[2] Mulok, D., Kogid, M., Asid, R., & Lily, J. (2012). Is economic growth sufficient for poverty alleviation? Empirical evidence from Malaysia. Cuadernos de economía, 35(97), 26-32.

دولة ماليزيا كنموذج. حيث سلط الباحثون الضوء على قصة نجاح ماليزيا المتمثلة في التحول الاجتماعي الرائع والحد من الفقر المصاحب للنمو الاقتصادي السريع.

حيث استخدم الباحثون نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL و تم إختبار سببية (Toda-Yamamoto) بين الفقر والنمو الاقتصادي ، تحصل الباحثون على كلا من بيانات السلسلة الزمنية السنوية، وهي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) كمؤشر للنمو الاقتصادي، و معدل الفقر في الفترة من 1970 إلى 2009، من معهد الإحصائيات لماليزيا و بنك ماليزيا المركزي.

توصل الباحثون إلى أن النمو الاقتصادي ضروري ولكن ليس كافيا للحد من الفقر، فهو يفسر الكثير، لكن ليس كل شيء حول تطور الفقر. و تقترح هذه الدراسة أنه يجب مراعاة الحد من الفقر و كذا النمو الاقتصادي في وقت واحد كهدف نهائي.

من جهة أخرى تمحورت دراسة **(2011).Dauda, O. S** [1] حول العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي، معدل الفقر و معدل معرفة القراءة و الكتابة في دولة نيجيريا خلال الفترة 1986 - 2011 ، و ذلك بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك والسببية بين متغيرات الدراسة .

توصل الباحث إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث أنها تسلك سلوكا متشابها و لا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل، كما توصل الباحث إلى عدم وجود علاقة سببية بين معدل الفقر ومعدل معرفة القراءة والكتابة، و حسب الباحث فإن هذا يدل على استقلالية التعليم والفقر على المدى القصير، مع وجود سببية وحيدة في اتجاه واحد من معدل الفقر إلى النمو الاقتصادي، مما يدل على أن معدل الفقر يكبح بدرجة كبيرة مسار النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال المدى القصير.

[1] Dauda, O. S. (2011). Effect of public educational spending and macroeconomic uncertainty on schooling outcomes: Evidence from Nigeria. Journal of Economics, Finance and Administrative Science, 16(31), 7-22.

على غرار دراسة **Afzal, M.and All (2010)** [1] في باكستان، التي كان هدفها دراسة العلاقة قصيرة الأجل و طويلة الأجل بين كل من: التعليم، النمو الاقتصادي، معدل الفقر، القوة العاملة والتضخم للفترة الممتدة بين 1970 و 2009 و ذلك بالاعتماد على منهج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المتباطئة ARDL .

وقد توصل الباحثون إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من: النمو الاقتصادي، معدل الفقر، التضخم و التعليم ، لما يكون كل من النمو الاقتصادي و التعليم متغيرين تابعين، في حين تغيب العلاقة طويلة الأجل في حالة معدل الفقر هو المتغير التابع .

كما توصل الباحثون إلى أثر في المدى القصير والطويل للتعليم على النمو الاقتصادي، و معدل الفقر لا يؤثر على النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل، و حسب الباحثين فإنه ما ميز النتائج، هو النتيجة المفاجئة المتمثلة في العلاقة بين معدل الفقر و التعليم، حيث توصل الباحثون على أنه كلما زاد الفقر زاد التعليم في دولة باكستان، على عكس العلاقة النظرية التي تؤكد أن أي زيادة في معدل الفقر تؤدي إلى نقصان في الالتحاق بالتعليم.

كما قام الباحثان **Foster, J. E., & Székely, M.(2008)**[2] بطرح نفس إشكالية دراسة **Dollar, D., Kleineberg, T., &Kraay, A(2016)**: هل النمو الاقتصادي مفيد للفقراء؟

حسب الباحثان، فإن الخلاف يدور حول ما إذا كان النمو الاقتصادي، الذي يقاس بمعدل الزيادة في دخل الفرد، مرتبطًا بتحسينات ملحوظة في ظروف الفئات الأفقر في المجتمع، و بطبيعة الحال ركز الباحثون على متغير الدخل، حيث طبقت هذه الدراسة على 34 دولة على مدى ربع قرن، و تم مقارنة معدلات النمو لمعياري الدخل المتوسط العادي والمتوسط العام الحساس للدخل المنخفض، و كان التساؤل عن ما مدى ارتباط هذين المتغيرين، و ذلك بعد تقدير مرونة النمو، و التي وجد الباحثون أنها لا تختلف اختلافًا كبيرًا عن الصفر.

[1] Afzal, M., Farooq, M. S., Ahmad, H. K., Begum, I., & Quddus, M. A. (2010). Relationship between school education and economic growth in Pakistan: ARDL bounds testing approach to cointegration. Pakistan Economic and Social Review, 39-60.

[2] Foster, J. E., & Székely, M. (2008). Is economic growth good for the poor? Tracking low incomes using general means. International Economic Review, 49(4), 1143-1172.

في الأخير توصل الباحثون إلى أنه لا يمكن استنتاج أن الدخل الأفقر ينمو بشكل متناسب مع الزيادات في متوسط الدخل، وهذا يثير الشكوك حول قدرة النمو على تحسين الدخول الفقيرة ويقترح دورًا للسياسات التي تعالج على وجه التحديد مخاوف التوزيع.

كما طرح الباحث **Aart Kraay (2006)**[1] نفس الإشكالية لـدراسة: **Foster, J. E., & Dollar, D., Kleineberg, T., &Kraay, (2008).Székely, M** و كذا دراسة: **A(2016)** المتمثلة في: متى يكون النمو مؤيد للفقراء ؟

حيث استخدم الباحث بيانات البنك الدولي، و تم أخذ ما مجموعه 285 دراسة استقصائية تغطي 80 دولة نامية، خلال فترة التسعينيات، مع استخدام خط الفقر بالدولار في اليوم الذي حدده البنك الدولي والذي بلغ 1.08 دولارًا أمريكيًا في اليوم .

توصل الباحث إلى أن النمو في متوسط دخل الأسر المعيشية مرتبط بالعديد من المحددات المعتادة للنمو ، بما في ذلك الجودة المؤسسية والانفتاح على التجارة الدولية ، كما تشير نتائج الدراسة حسب الباحث إلى أن البحث عن نمو لصالح الفقراء يجب أن يبدأ بالتركيز على محددات النمو في متوسط الدخل.

أما دراسة **(2000).Kakwani, N., & Pernia, E. M** [2] فتم فيها شرح مفهوم النمو المؤيد للفقراء ، حيث اقترح الباحثان مؤشرًا جديدًا (مؤشر النمو المؤيد للفقراء) يقيس الدرجة التي يمكن اعتبار النمو فيها لصالح الفقراء، حيث قام الباحثان بإستخدام المؤشر الجديد لتحليل طبيعة النمو الاقتصادي في ثلاث دول(لاوس ، تايلاند وكوريا الجنوبية).

تشير نتائج الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية كان عموما مؤيدا فقراء، بالمقارنة، لم يكن النمو الاقتصادي في لاوس وفي تايلاند مؤيدا للفقراء، على الرغم من أن النمو الاقتصادي أدى إلى الحد من الفقر، إلا أن الحد من الفقر سيكون أسرع إذا اتبعت الحكومات سياسات مؤيدة للفقراء، أو تجنب السياسات ذات العواقب السلبية على توزيع الدخل، إضافة إلى أن الفقر كان أكثر في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية. حسب

[1] Kraay, A. (2006). When is growth pro-poor? Evidence from a panel of countries. Journal of development economics, 80(1), 198-227.
[2] Kakwani, N., & Pernia, E. M. (2000). What is pro-poor growth?. Asian development review, 18(1), 1-16.

الباحثان فان المؤشر المقترح يقيس درجة التأييد للفقراء و ينبغي استخدامه كأداة لتعظيم مدى الحد من الفقر.

في دراسة أخرى لـ **Kakwani, N.(1993)**[1] حول الفقر والنمو الاقتصادي في دولة كوت ديفوار ، استكشف فيها الباحث العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر ، وتطور منهجية لقياس تأثير التغيرات في متوسط الدخل وعدم المساواة في الدخل على الفقر بشكل منفصل، حيث قام الباحث بقياس الرفاهية الاقتصادية لكل أسرة في المجتمع، و ذلك باستخدام نصيب الفرد من الاستهلاك كمقياس للرفاهية الاقتصادية للأسرة .

توصل الباحث إلى أن إجمالي الفقر في كوت ديفوار قد زاد بمعدل سنوي قدره 3.63% خلال الفترة 1986-1990، و تم حساب تأثير التغييرات في عدم المساواة بين القطاعات ليكون معادلاً لزيادة الفقر بنسبة 1.95%، و توصل الباحث أيضا إلى أن الفقر يتأثر بالنمو الاقتصادي وينبغي أن ينخفض بشكل أسرع من معدل النمو الاقتصادي بشرط ألا تؤدي عملية النمو إلى زيادة عدم المساواة في الدخل، كما توصل الباحث إلى أن تدهور عدم المساواة خلال مسار النمو الاقتصادي لبلد ما يؤدي إلى زيادة الفقر ، لأنه و حسب الباحث فإن مقاييس الفقر أكثر مرونة إلى حد كبير للتغيرات في عدم المساواة، كما أشارت النتائج أنه كلما كانت عتبة الفقر أصغر، زادت الحساسية النسبية للفقر للتغيرات في عدم المساواة في الدخل مقارنة بالتغيرات في متوسط الدخل، وبالتالي ، فإن شديدي الفقر يتأثرون إلى حد كبير بالتغيرات في عدم المساواة في الدخل مقارنة بالتغيرات في متوسط الدخل.

و كانت دراسة **Ahluwalia, M. S., Carter, N. G., & Chenery, H. B.(1979)**[2] حول النمو و الفقر في البلدان النامية، حيث تم دراسة الإطار الكمي لتوقع مستويات الفقر وفقًا لافتراضات مختلفة حول نمو الناتج القومي الإجمالي والنمو السكاني والتغيرات في توزيع الدخل .

[1] Kakwani, N. (1993). Poverty and economic growth with application to Côte d'Ivoire. Review of income and wealth, 39(2), 121-139.
[2] Ahluwalia, M. S., Carter, N. G., & Chenery, H. B. (1979). Growth and poverty in developing countries. Journal of development economics, 6(3), 299-341.

حسب الباحثين فإن القضاء على الفقر المدقع بحلول نهاية هذا القرن هو احتمال بعيد، و حتى تحقيق انخفاض كبير سيتطلب مجموعة من السياسات المصممة لتسريع نمو البلدان الفقيرة، وتوزيع فوائد النمو بشكل أكثر إنصافًا، والحد من الزيادة السكانية.

كما يرى الباحثون أنه على الرغم من النمو الإجمالي المثير للإعجاب الذي حققته البلدان النامية، إلا أن معدلات نموها لم تصل إلى الفقراء إلا بدرجة محدودة للغاية، فقد نمت أفقر البلدان نسبيًا، لكن عمليات النمو هي نفسها التي تتم داخل معظم البلدان النامية، و حتى زيادة دخل الفقراء أقل بكثير من المتوسط، على الرغم من أن العديد من السياسات قد تم اقتراحها لمواجهة هذه الاتجاهات، إلا أنه لم يتم عمل الكثير لتقدير الإمكانية للحد بشكل كبير من الفقر في العالم مع عدم وجود نقطة زمنية معقولة.

كما يرى الباحثون أنه على الرغم من أن ناتج الاقتصاد العالمي قد توسع بمعدل غير مسبوق، إلا أن فوائد النمو وصلت فقط إلى فقراء العالم بدرجة محدودة للغاية، ولا يرجع ذلك إلى فشل الدول النامية كمجموعة للمشاركة في التوسع الاقتصادي .

4.3.عدم المساواة و النمو الاقتصادي:

عدم المساواة هي قضية مستمرة، حيث لا تزال عواقب عدم المساواة على النمو غير واضحة وتظل الأدلة التجريبية مختلطة وغير حاسمة، و لا يزال يتعين فحص قنوات النقل المحتملة التي من خلالها يؤثر عدم المساواة على النمو بشكل شامل .

فقد جاءت دراسة **SERİN OKTAY, D., & ALGAN, N (2022).**[1] للبحث في صياغة إستراتيجية تنمية للحد من الفقر، من خلال تحديد العلاقة بين الفقر و النمو و عدم المساواة في الدخل، وذلك بالاعتماد على معامل جيني "GINI" ، و من خلال تحليل تغير توزيع الدخل في الفترة ما بين 1995 و 2017 في 93 دولة، و قام الباحثان بتقسيم الدول حسب مجموعات الدخل ضمن نطاق معايير تصنيف البنك الدولي، حيث تم تحليل 31 دولة ذات دخل مرتفع، و 42 دولة متوسطة الدخل، و 20 دولة ذات دخل منخفض، كما استخدم

[1] SERİN OKTAY, D., & ALGAN, N. (2022). Gelir Eşitsizliği, Yoksulluk ve Büyüme. Itobiad: Journal of the Human & Social Science Researches, 11(1).

الباحثان في نموذج دراستهما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمؤشر للنمو الاقتصادي، و مؤشر عدد السكان (النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في أسر معيشية يقل دخل الفرد فيها عن خط الفقر) كمؤشر على الفقر (خط الفقر هو 1.90 دولار في اليوم في 2011 حسب البنك الدولي).

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الفجوة تتسع بين الدول ذات التوزيع المتساوي والدول ذات التوزيع غير العادل للدخل، و وفقًا للنتائج لجميع فئات الدخل، فإن النمو الاقتصادي يقلل من الفقر و تفاوت الدخل يزيد من الفقر. من ناحية أخرى، كما أظهرت نتائج الباحثان أنه في حين أن زيادة عدم المساواة في الدخل في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط تؤدي إلى زيادة النمو، فإن الزيادة في النمو في مجموعة الدول الدخل المرتفع تقلل من عدم المساواة.

تساءل **Gallup, J. L.(2012)** [1] عن صحة فرضية منحنى **kusnetz** القائلة بأن: عدم المساواة مرتفعة في البلدان منخفضة الدخل، ومتناقصة في الدول ذات الدخل المرتفع.

حيث أجرى الباحث دراسته حول 87 دولة، مقسمة إقليمياً، بحيث يأتي ربع الدول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، و البقية تأتي من: أمريكا اللاتينية، أوروبا الشرقية، الاتحاد السوفياتي السابق، آسيا و أفريقيا مجتمعين، و قام الباحث بإستبعاد البيانات الخاصة بأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق قبل عام 1994 ، و هذا لتجنب إلتقاط التغييرات المفاجئة في عدم المساواة بعد انهيار التخطيط المركزي حسب الباحث، و حسب الباحث تتوافق سلسلة أوقات الدول المستخدمة في هذه الدراسة مع المعايير التالية:

- يتم حسابها من مسوح دخل الأسرة (التي تغطي جميع مصادر الدخل) أو الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المأخوذة من عينة وطنية لجميع الأسر.

- يتم حساب السلاسل الزمنية من الاستبيانات بنفس تصميم المسح كل عام.

- يتم حساب السلاسل الزمنية لعدم المساواة باستخدام نفس الطريقة داخل كل بلد.

[1] Gallup, J. L. (2012). Is there a Kuznets curve. Portland State University, 575-603.

و حسب الباحث تقترن معاملات GINI مع مستويات الدخل لكل بلد وسنة، و يتم قياس مستويات الدخل من خلال نصيب الفرد من GDP، كما يتم تعديل أرقام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتعادل القوة الشرائية بالدولار الدولي الثابت.

توصل الباحث أن التحليل التجريبي باستخدام بيانات عدم المساواة الجديدة عالية الجودة لا يُظهر أي علامة على منحنى كوزنتس **kusnetz**، حسب الباحث هذا يؤكد عدم وجود أي دليل مقنع في الأدبيات أن فرضية **kusnetz** تصف التغيير النموذجي في عدم المساواة مع نمو الدخل، كما أكد الباحث أنه لم يكن هناك أبدًا دليل عام على فرضية **kusnetz** باستثناء العدد الهائل من الدراسات المقطعية، و التي ليس لديه سبب للاعتقاد بأنها تعكس المسار النموذجي لعدم المساواة داخل الدول .

في دراسة لـ **(2009).Chaudhry, I. S., & Rahman, S** [1] حول تأثير عدم المساواة بين الجنسين في التعليم على الفقر في باكستان، قام الباحثان باستخدام تحليل الانحدار اللوغاريتمي على مجموعات البيانات الأولية، اعتمد الباحثان في مصدر البيانات من خلال مسح منزلي من قرى مختلفة في باكستان، تم إجراء الاستطلاع من نوفمبر إلى ديسمبر 2008 .

وخلصت الدراسة إلى أن عدم المساواة بين الجنسين في التعليم لها تأثير سلبي على الفقر في الريف، كما تشير النتائج التجريبية إلى أن: نسبة إلتحاق الإناث و الذكور، و نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث والذكور، و كذا نسبة الإناث إلى الذكور من إجمالي سنوات الدراسة، إضافة إلى نسبة الإناث إلى الذكور من العاملين وتعليم رب الأسرة، لها تأثير سلبي كبير على الفقر في باكستان.

كما تشير النتائج إلى أن حجم الأسرة و نسبة الإناث إلى الذكور لهما علاقة إيجابية قوية باحتمالية الفقر، كما تشير العلاقة العكسية بين متغيرات عدم المساواة بين الجنسين في التعليم

[1] Chaudhry, I. S., & Rahman, S. (2009). The impact of gender inequality in education on rural poverty in Pakistan: an empirical analysis. European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 15(1), 174-188.

و الفقر، إلى أن التعليم يوفر المزيد من فرص العمل ويقلل من نسبة الفقر في البلدان النامية مثل باكستان.

سعت دراسة **(2007).Easterly, W** [1] لإثبات بأن عدم المساواة يسبب التخلف، حيث اعتمد الباحث في دراسته على الثروات الزراعية على وجه التحديد، و وفرة الأرض المناسبة لزراعة القمح مقارنة بتلك المناسبة لزراعة قصب السكر (كأداة لعدم المساواة)، حسب الباحث فإن الثروات الزراعية تتنبأ بعدم المساواة وعدم المساواة تنبئ بالتنمية.، و يختبر الباحث أيضا فرضية عدم المساواة من أجل التنمية والجودة المؤسسية و التعليم مقابل فرضيات أخرى حديثة في الأدبيات، أثناء العثور على بعض الأدلة المتسقة مع أساسيات التنمية الأخرى

توصلت نتائج الدراسة أن عدم المساواة يؤثر أيضًا على نتائج التنمية الأخرى مثل المؤسسات والتعليم، التي أكدت عليها الأدبيات كآليات يؤدي من خلالها ارتفاع عدم المساواة إلى خفض دخل الفرد، ، و توصلت الدراسة أيضا أن عدم المساواة المرتفع يمثل بشكل مستقل حاجزًا كبيرًا و ذو دلالة إحصائية أمام الازدهار و المؤسسات ذات الجودة العالية و التعليم، كما تشير هذه الدراسة إلى أن النتائج المتضاربة في الأدبيات المتعلقة بعدم المساواة والنمو تفتقد إلى الصورة الكبيرة لعدم المساواة و التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، و ذلك تمشيا مع فرضية أبحاث كل من: **endowments Sokoloff, K. L., & (2000).Engerman, S. L** [2] حسب الباحث .

تبحث دراسة **(2003).Lundberg, M., & Squire, L** [3] في التطور المتزامن للنمو و عدم المساواة، حيث قام الباحثان بتقسيم البحث عن عدم المساواة والنمو إلى شقين، الشق الأول مشتق من دراسة **Kuznets and Lewis** حول تحديد العلاقة الآلية بين النمو الاقتصادي و عدم المساواة، أما الشق الثاني يحاول إيجاد تفسيرات سببية للنمو الاقتصادي و

[1] Easterly, W. (2007). Inequality does cause underdevelopment: Insights from a new instrument. Journal of development economics, 84(2), 755-776.
[2] endowments Sokoloff, K. L., & Engerman, S. L. (2000). Institutions, factor endowments, and paths of development in the new world. Journal of Economic perspectives, 14(3), 217-232.
[3] Lundberg, M., & Squire, L. (2003). The simultaneous evolution of growth and inequality. The economic journal, 113(487), 326-344.

عدم المساواة، حيث طبق الباحثان دراستهما على 125 دولة بمجموع 757 ملاحظة، و تم جمع البيانات من موقع البنك الدولي .

حسب الباحثان كانت النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة هي إظهار أن محددات النمو و عدم المساواة لا يستبعد أحدهما الآخر، كما كشفت نتائج الدراسة أن تحسين توزيع الدخل من خلال تعزيز الحريات المدنية قد يكون له عواقب وخيمة على النمو.

كما استخلص الباحثان أن النمو و عدم المساواة هما النتائج المشتركة للمتغيرات و العمليات الأخرى، كما وجدا أن الفحص المتزامن للنمو و عدم المساواة يؤدي إلى نتائج مختلفة بشكل كبير و له عواقب مختلفة على السياسة الاقتصادية للبلدان .

كما تناولت دراسة **(2000).Barro, R. J** [1] عدم المساواة والنمو في مجموعة من الدول، و تحتوي عينة الدراسة على 84 دولة مع ملاحظة واحدة على الأقل على معامل GINI ،كما اعتمد الباحث على البيانات المتعلقة بعدم المساواة في الدخل من التجميع الشامل لمجموعة كبيرة من البلدان من أبحاث **(1996) Deininger and Squire** [2]، بحيث تتكون البيانات المقدمة من معاملات GINI ، و حسب الباحث فإن منحنى **Kuznets** يظهر ازدياد عدم المساواة أولاً ثم ينخفض لاحقًا أثناء عملية التنمية الاقتصادية، و مع ذلك فإن هذه العلاقة لا تفسر الجزء الأكبر من الاختلافات في عدم المساواة عبر الدول أو بمرور الوقت.

و يرى الباحث أن الأدلة من مجموعة واسعة من الدول تظهر علاقة طفيفة بين عدم المساواة في الدخل ومعدلات النمو والاستثمار. و بالنسبة للنمو الاقتصادي ، يميل ارتفاع عدم المساواة إلى إعاقة النمو في الدول الفقيرة وتشجيع النمو في الأماكن الأكثر ثراءً.

حسب الباحث فإن دراسته تساهم في أدبيات اللامساواة من خلال استخدام إطار لمحددات النمو الاقتصادي التي طورها واستخدمها في دراسات سابقة، و لتحفيز و توسيع هذا الإطار ليشمل عدم المساواة في الدخل، قام بمناقشة التحليلات النظرية الحديثة لعواقب الاقتصاد

[1] Barro, R. J. (2000). Inequality and Growth in a Panel of Countries. Journal of economic growth, 5(1), 5-32.
[2] Deininger, K., & Squire, L. (1996). A new data set measuring income inequality. The World Bank Economic Review, 10(3), 565-591.

الكلي لعدم المساواة في الدخل، ثم قام بتطوير الإطار التطبيقي ووصف النتائج التجريبية الجديدة.

حاول كل من **Leamer, E. E., Maul, H., Rodriguez, S., & Schott, P. K.(1999)** [1] إكتشاف ما إن كانت وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة عدم المساواة في الدخل في أمريكا اللاتينية، وذلك من خلال الإجابة عن العديد من الأسئلة التي مفادها: (لماذا يعتبر التفاوت في الدخل أعلى في أمريكا اللاتينية منه في شرق آسيا؟ هل هذه الظاهرة مرتبطة بوفرة الموارد الطبيعية في المنطقة؟ هل هو مساهمة تراكم رأس المال البشري البطيء في أمريكا اللاتينية؟ إذا كان الأمر كذلك ، فهل يمكن فعل أي شيء لعكس الاتجاهات في أمريكا اللاتينية، أو هل ينبغي أن نفكر في مصير المنطقة على أنه غير قابل للتغيير؟) للإجابة على هذه الأسئلة ، اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على نظرية التجارة القياسية والتحليل التجريبي المقطعي لإثبات أن القطاعات كثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية، وخاصة الزراعة الدائمة، تمتص رأس المال الذي قد يتدفق إلى التصنيع، و هذا ما يقلل من حافز العمال لتراكم المهارات ويؤخر التصنيع، كما قدم الباحثون في هذه الدراسة إطار مفاهيمي للتفكير في كيفية تأثير الموارد الطبيعية على مسارات التنمية .

توصل الباحثون إلى أن الدول الغنية بالأراضي لديها مخزون أقل من رأس المال، و عدد أقل من العمال المتعلمين، وتفاوتًا أعلى في الدخل، كما توصل الباحثون بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية قد تواجه تفاوتًا مرتفعًا نسبيًا في الدخل خلال جزء من مسار تنميتها، و ربما يخضع للتحسين من خلال التدخل الحكومي، و توصلوا أيضا إلى عدم قدرة الاقتصادات الغنية بالموارد على الانتقال من استغلال الموارد إلى التصنيع كثيف المهارات و رأس المال، و قد يكون الفحص الدقيق للاقتصادات الاسكندنافية الناجحة، التي لها تاريخ في تعزيز التعليم واجتذاب صناعات كثيفة رأس المال، مفيدًا للغاية في هذا الصدد .

[1] Leamer, E. E., Maul, H., Rodriguez, S., & Schott, P. K. (1999). Does natural resource abundance increase Latin American income inequality?. Journal of development Economics, 59(1), 3-42.

دراسة كل من **Li, H., & Zou, H. F (1998).** [1] حول تأثير عدم المساواة في الدخل، حيث توصل الباحثان إلى أن عدم المساواة في الدخل قد يؤدي نظريًا إلى نمو اقتصادي أعلى إذا دخل الاستهلاك العام في وظيفة المنفعة، كما توصلا من خلال بحثهما إلى أن عدم المساواة في الدخل مرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي. و حسب الباحثان فإن هذه النتائج تناقض دراسة **Alesina and Rodrik (1994)** [2] التي تقوم على أن الارتباط سلبي بين عدم المساواة و النمو .

[1] Li, H., & Zou, H. F. (1998). Income inequality is not harmful for growth: theory and evidence. Review of development economics, 2(3), 318-334.

[2] Alesina, A., & Rodrik, D. (1994). Distributive politics and economic growth. The quarterly journal of economics, 109(2), 465-490.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى وجهة نظر الباحثين في مجال النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية ، مع التفصيل أكثر في العلاقة بين المؤسسات، النمو و التنمية ،حيث ركز بعضهم على العلاقة بين التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي، عبر مختلف قنوات التنمية الاجتماعية المتمثلة في : التعليم، الصحة، الفقر، اللامساواة، و غيرها ، و تم دراسة هذه القنوات عبر مختلف دول العالم ، سواء دول متقدمة أو دول ذات إقتصاد انتقالي أو دول نامية ، مع ذكر بعض النماذج لعلاقة التنمية الاجتماعية بالنمو الاقتصادي، و استنتاج العلاقة بين التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي عبر مختلف قنوات التنمية الاجتماعية.

الفصل الثالث:

دراسة أثر التنمية الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل:

تبحث النظريات الاقتصادية في زيادة النمو الاقتصادي للبلدان، لأن الاعتقاد السائد هو أن تحقيق النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي يحدد مستويات المعيشة، غير أنه هناك عوامل أخرى تحدد مستويات المعيشة، كما لا يحتاج النمو الاقتصادي إلى تحديد الرفاهية الكاملة للشعب، لأنه إذا كان هناك عدم مساواة فإنه يؤثر سلبًا على نوعية حياة الناس، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر وبالتالي إعاقة التقدم في الصحة والتعليم

إن الزيادة في الانفاق الحكومي على قطاعي التعليم و الصحة، تزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، و يزداد النمو سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما و صحة .

و جاءت العديد من الأبحاث التطبيقية لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية و التي تعتمدعلى أساليب قياسية لتقدير النماذج و تفسير العلاقات، و من أجل تحديد هذه العلاقة سنحاول القيام بدراسة قياسية معتمدين على بناء نموذج قياسي لمعرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية .

1- النمو الاقتصادي و متغيرات التنمية الاجتماعية في الجزائر:

قبل التطرق إلى واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر نحاول الإطلاع على المؤشرات الكمية للاقتصاد الجزائري بالاعتماد على المؤشرات الدولية و الإقليمية المتاحة و المستخدمة في قياس المستوى المعيشي في الجزائر من خلال التطرق إلى مؤشري الصحة و التعليم .

1-1 النمو السكاني في الجزائر

يبلغ عدد سكان الجزائر ما يقارب **45,548,648** نسمة حسب إحصائيات أوت 2022 [1]، ويعيش غالبيتهم في المنطقة الشمالية التي تشكل 12% فقط من مساحة البلاد على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، ويتركزون في المناطق الحضرية، فوفقاً لإحصائيات عام 2018م يقدَر عدد سكان الجزائر العاصمة 2.7 مليون تقريباً، تليها قسنطينة التي يقطنها 980 ألف نسمة، ثم وهران التي تضم 881 ألف نسمة، وتعتبر هذه المدن المدن الرئيسية في الجزائر، ويعد إجمالي الكثافة السكانية منخفض حيث يبلغ حوالي 17 شخصاً لكل 2 كم² نظراً إلى مساحة الدولة الشاسعة.

الشكل 4: تطور تعداد السكان الاجمالي في الجزائر ما بين 2001-2021

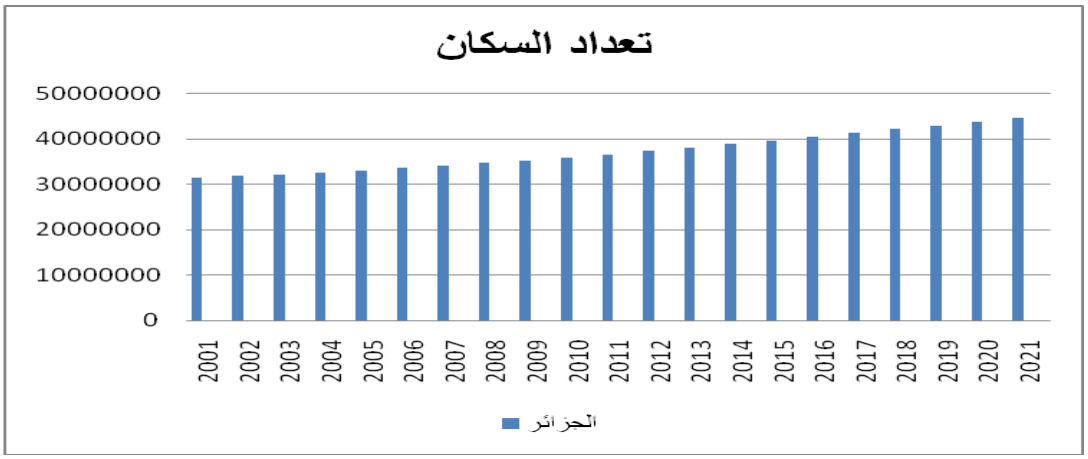

Source: http://data.worldbank.org/

[1] https://www.worldometers.info/world-population/algeria-population/26/8/2022, Retrieved 4-7 Edited.2022.

2-1 النمو الاقتصادي في الجزائر:

النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير و المتوسط.[1] كما أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP).[2] حقق الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نموا كبيرا خلال الفترة الممتدة من بعد الاستقلال إلى غاية منتصف الثمانينات، حيث عرفت الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات إلى غاية منتصف التسعينات إنخفاض في النمو ، و تعتبر أسوأ فترة عرفها الاقتصاد الجزائري، بسبب تداعيات انخفاض أسعار البترول و بداية الأزمة السياسية التي أثرت على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الشكل 5: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ما بين 2001-2021

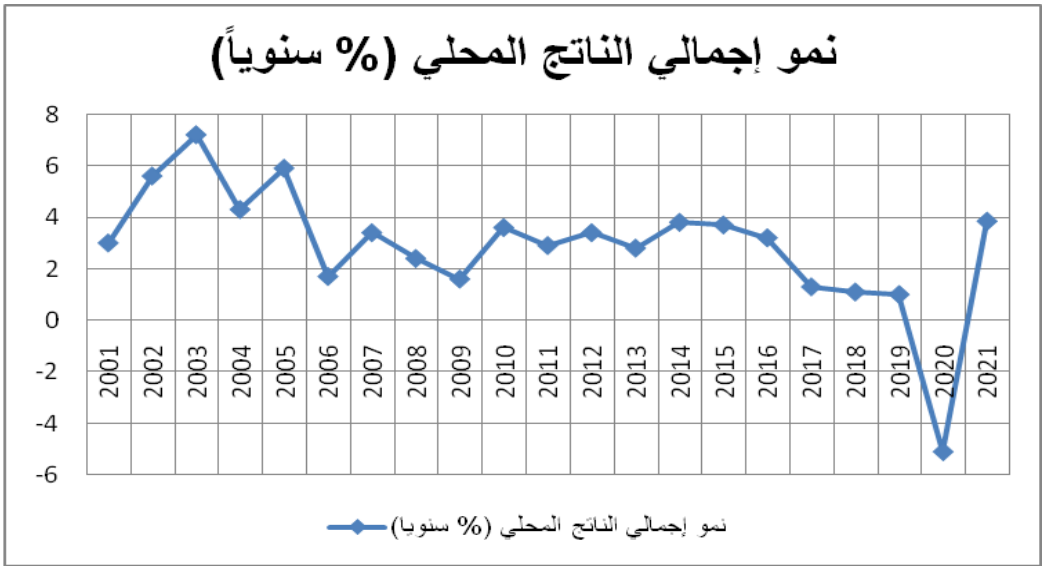

Source: http://data.worldbank.org/

تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات نمو مرتفعة بداية من منتصف التسعينات بمتوسط معدل نمو قدره 3.16 %، واستمر هذا النمو في الارتفاع مع بداية الألفية الجديدة بمتوسط معدل نمو قدره 4.82 % ، و هذا راجع لإستقرار أسعار البترول و زيادة حجم

[1] Bosserelle, É. (2010). Dynamique économique: croissance-crises-cycles. Gualino.p 30
[2] Shapiro, E. (2001). Macroeconomic analysis, P 429.

الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر، وانتعاش أداء مؤسسات القطاع العام و الخاص.[1] لكنه تراجع بشدة خلال سنة 2019 وهذا بسب جائحة كورونا التي أدت إلى تباطؤ نمو قطاع المحروقات إضافة إلى انكماش النشاط الاقتصادي .

الشكل 6 : نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) ما بين 2001-2021

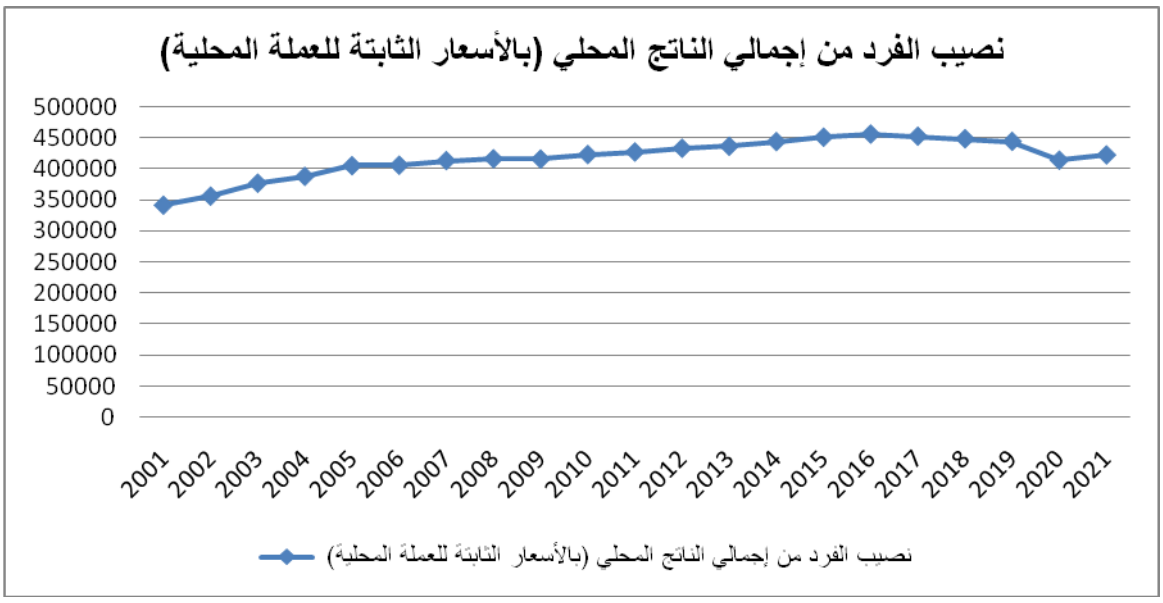

Source: http://data.worldbank.org/

نظرا للضغوط الاجتماعية و الاقتصادية التي كانت سائدة في التسعينات(ارتفاع التكاليف الاجتماعية، و ارتفاع البطالة)، قامت الدولة الجزائرية منذ سنة 2001 بانتهاج سياسة توسعية هامة من حيث الموارد المالية المخصصة لها خاصة مع ارتفاع الايرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فقامت الدولة ببرامج استثمارية عمومية امتدت على طول الفترة(2001-2014)، كان أولها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004) الذي كان له 3 أهداف رئيسية: [2]

-الحد من الفقر،

[1] وعيل ميلود. (2013-2014). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها:حالة الجزائر،مصر،السعودية-دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.جامعة الجزائر3.ص166.

[2] Mondiale, B. (2007). République Algérienne Démocratique et Populaire: A la recherche d'un investissement public de qualité. Une Revue des dépenses publiques, 1.pp 4-5.

-خلق فرص عمل،

-الحفاظ على التوازنات و تنشيط المناطق الريفية.

و قد عملت الدولة على تمويل برامج استثمارية مكملة للبرنامج السابق، من أجل رفع كفاءة الاقتصاد الوطني و تحسين المناخ العام للاستثمار و كذا ترقية اقتصاد المعرفة.[1] حيث عرف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر تطورا طفيفا في السنوات الأخيرة فقد تطور من 341791,221 دينار جزائري سنة 2001 إلى 422931,372 دينار جزائري سنة 2021 .[2]

3-1 التعليم في الجزائر:

يعتبر التعليم ذو أهمية كبيرة ، و ذلك لإنعكاساته المباشرة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول، و لما له من أثر إيجابي على رفاهية المجتمعات، فإرتفاع نسب التعليم بجميع مستوياته دليل على تطور التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد، لذا أولت الجزائر كغيرها من الدول اهتماما كبيرا لهذا القطاع، وذلك عن طريق صياغة جملة من البرامج، حيث سنقف في دراستنا على أهم الفترات التي مر بها قطاع التعليم في الجزائر:

المرحلة الأولى : تنظيم التعليم غداة الاستقلال(1962-1976):

تعتبر كفترة انتقالية جرى خلالها إدخال تعديلات تدريجية على النظام التربوي الموروث عن العهد الاستعماري، و ذلك تمهيدا لإقامة نظام تربوي وطني أصيل، و تجسدت أولويات هذه الفترة في : [3]

-إقامة منشآت تعليمية جديدة بهدف تعميم التعليم.

-السعي إلى تكوين إطارات جزائرية محلية.

-تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي مع المقومات الدينية و الثقافية و الحضارية للمجتمع الجزائري.

---

[1] PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT QUINQUENNAL 2010-2014
http://www.mae.gov.dz/images/sce/programme-quinquenal.pdf/27/08/2022

[2] http://data.worldbank.org/

[3] الطاهر زرهوني (1993) التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،ص 33

-التعريب التدريجي للتعليم.

وفي أول دخول مدرسي تم في أكتوبر سنة 1962 في الجزائر المستقلة اتخذت وزارة التربية آنذاك قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة 7 ساعات في الأسبوع و قد تم توظيف 3.452 معلما للعربية ،و 16.450 للغة الأجنبية ، قصد سد الفراغ الذي أحدثه أكثر من 10.000 معلم فرنسي غادروا بلادنا بصفة جماعية زيادة على 425 معلم جزائري من مجموع 2600 انقطعوا عن التعليم ليلتحقوا بقطاعات أخرى، وأسندت لهؤلاء المعلمين المبتدئين مهمة التدريس بعد أن تدربوا في ورشات صيفية ، و ذلك قبل وضع إصلاح شامل يتناول بنايات التعليم ومضامينه وطرائقه ، كما أجريت على التعليم تحويرات مختلفة منذ سنة 1962 و من الإجرءات الفورية التي اتخذت نذكر : [1]

-استرجاع اللغة العربية لمكانتها في النظام التعليمي.

-اهتمام الدولة الجزائرية بمخططات التنمية الخاصة بالمنظومة التربوية(المخطط الثلاثي الأول 1967-1969) و هو أول مخطط، و كانت حصة التعليم منه ما يقارب 13 % من الميزانية العامة للدولة.

و قد أمكن خلال هذه الفترة، رفع نسبة تمدرس الأطفال الذين بلغوا السن القانونية من 20 % في سنة 1962 إلى 70 % في سنة 1976.

المرحلة الثانية : الممتدة من 1976إلى سنة 2003:

عرفت الجزائر في هذه المرحلة صدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 1976/04/16 و المتضمن تنظيم التربية و التكوين للدولة الجزائرية المستقلة، و قد وضع هذا النص المعالم الإيديولوجية و حدد الأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري و ضبط الإطار المرجعي للسياسة الوطنية للتربية و التكوين بالجزائر، كما عرفت هذه المرحلة تنصيب المدرسة الأساسية إبتداءا من السنة الأولى و ذلك للعام الدراسي(1980-1981) التي أخذت بعين الاعتبار وضع معالم الإصلاح للنظام التربوي فيما يلي: [2]

[1] بوفلجة, غياث. (1993).التربية و متطلباتها.ديوان المطبوعات الجامعية،ص42.
[2] الطاهر زرهوني (1993) التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،ص 35

-منظومة وطنية أصيلة بمضامينها و إطاراتها و برامجها.

-ديمقراطية التعليم و تكافؤ الفرص لجميع الأطفال الذين لهم حق الدراسة من 6 سنوات إلى 16 سنة ، و بصفة إلزامية و مجانية.

-تعريب التعليم.

-التفتح على الحضارات الأخرى، ذات توجه علمي و تكنولوجي.

المرحلة الثالثة : الممتدة من سنة2003 إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بـ3 أحداث:[1]

1-تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية: تم تشكيل هذه اللجنة في ماي من سنة2000 حيث أوكلت لها مهمة تقديم اقتراحات بخصوص:(-تحسين نوعية التأطير، – تطوير العمل البيداغوجي، -إعادة تنظيم المنظومة التربوية).

2-تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية و التكوين: و ذلك بإصدار الأمر رقم 09/03 المؤرخ في 2003/08/13 الذي يعدل و يتمم الأمر رقم 35/76 المؤرخ في 1976/04/16 المتضمن تنظيم التربية و التكوين، و أهم ما جاء به هذا الأمر:

-إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية.

-فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم.

كما تم هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل 3 أطوار، هما:(التعليم الابتدائي مدته 5سنوات،التعليم المتوسط و مدته 4 سنوات)، اضافة إلى إستحداث هيآت استشارية.

3-صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية: رقم 04/08 المؤرخ في 2008/01/23، و الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية.

[1] بوتليليس مراد(2012)، تطور التعليم في الجزائر(2011-1830) أطروحة ماجستير، جامعة وهران.ص ص 90.91.

الشكل 7: نسبة الإلتحاق بالدراسة في الجزائر خلال الفترة 2001-2020

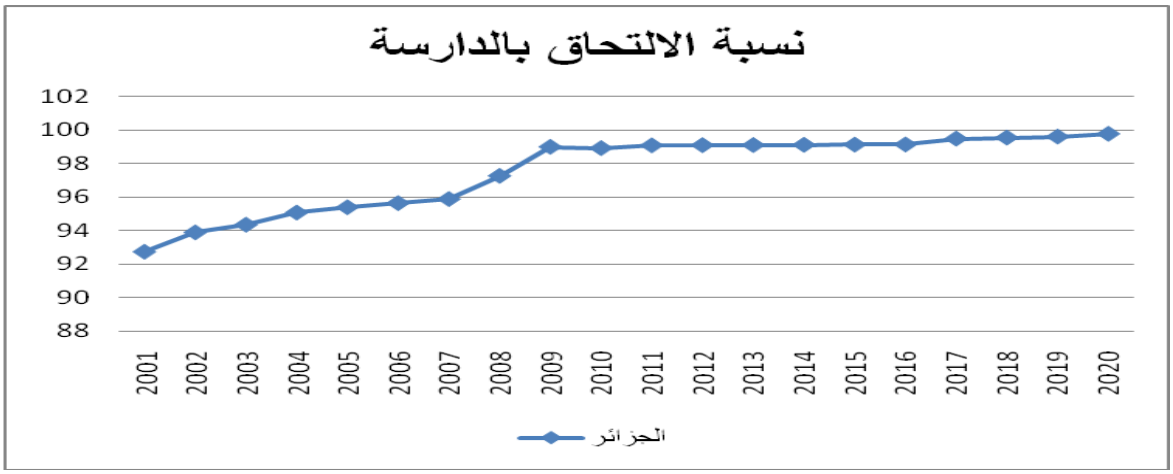

Source: http://data.worldbank.org/

نلاحظ من خلال الشكل7 أن نسبة الإلتحاق بالدراسة عرفت ارتفاع مستمر خلال 20 سنة الأخيرة ، حيث انتقلت من 92.75 % سنة 2001 ، لتعرف ارتفاع متواضع إلى غاية سنة 2020 عرفت أكبر نسبة مقدرة بـ 99.77 % ، و هذا يعكس انتشار الوعي بين المواطنين من أجل تعليم أولادهم.

إن التعليم هو بذاته حافز للتنمية، و هو يطور المهارات و القيم التي تمكن المواطنين من إتخاذ قرارات مستنيرة، لذلك وجب على الحكومات العمل على زيادة الاستثمارات في مجال التعليم .

الشكل 8: نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

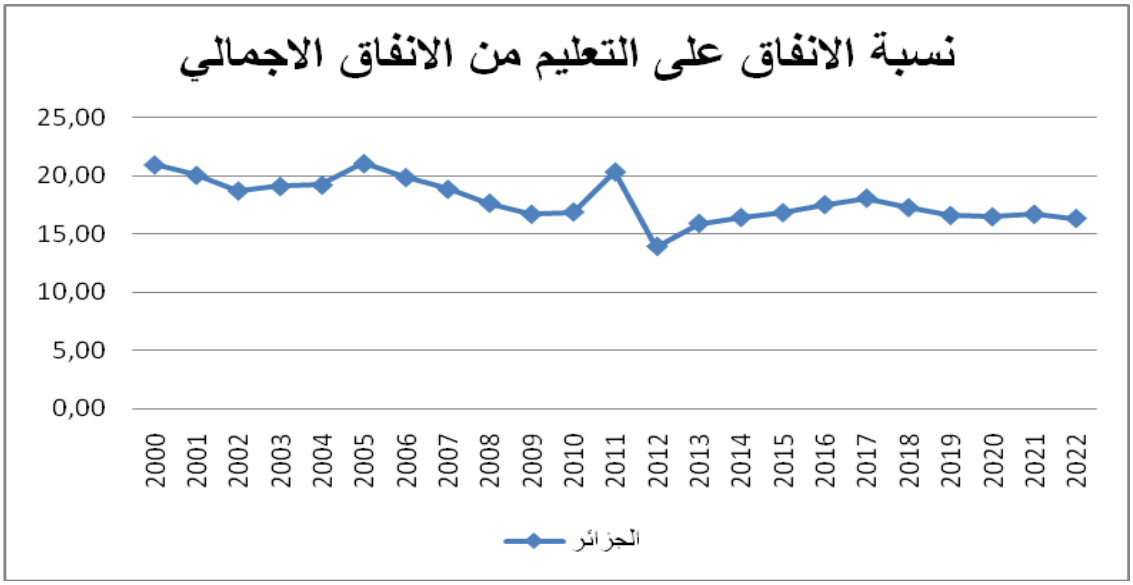

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قوانين المالية للسنوات من2000 إلى2022

رغم زيادة ميزانية قطاع التربية و التعليم كل سنة، حيث انتقلت ميزانية هذا القطاع من 132.75316 مليار دينار جزائري سنة 2000، لتصل إلى 825.004074 مليار دينار جزائري سنة 2022، لكن رغم هذه الزيادة إلا أنها تبقى غير كافية عند مقارنتها مع قيمة الإنفاق الإجمالي لميزانية الدولة، حيث عرفت نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الإجمالي في الجزائر خلال الألفية الثالثة إنخفاضا مستمرا، حيث إنتقلت من 20.96 % سنة 2000، لتنخفض إلى نسبة 16.33 % سنة 2022، و طبقا لما أكدته اليونسكو سنة 2012 بأنه يجب على الحكومات أن تخصص للتعليم ما لا يقل عن نسبة 20 % من إجمالي الإنفاق الحكومي [1]، فإن هذه النسبة في الجزائر انخفضت مما يضعها في مرتبة بعيدة عن المعايير الدولية التي حددتها اليونسكو.

[1] أحمد محمود الزنفيلي(٢٠١٧) . الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة، دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية بالزقازيق،العدد(96) الجزء الأول.مصر.ص142.

يعد التعليم القاعدة الأساسية في إعداد العناصر المشاركة في عملية النمو و التنمية الاقتصادية، فكلما زاد عدد التلاميذ أدى ذلك إلى تراجع نسبة الأمية، و زيادة عدد التلاميذ تؤدي إلى زيادة عدد الأساتذة، وكل ذلك يدل على الاهتمام بجانب التعليم .

الجدول 1 : تطور عدد التلاميذ و الأساتذة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

العدد/السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تلاميذ الإبتدئي	3312440	3429361	3580481	3730460	3886773	4081546	4231556	4373459	4513749	4580288	4852322
أساتذة الإبتدائي	141994	147382	153578	156737	164930	168230	174115	177939	182464	222838	200749
تلاميذ المتوسط	2986314	2921331	2647500	2605540	2575994	2614393	2685827	2811648	2979737	3004875	3014830
أساتذة المتوسط	139455	142132	144901	145655	148836	151044	153617	156182	159065	161896	162314
تلاميذ الثانوي	1106025	1263097	1497875	1499740	1526779	1378860	1286586	1227055	1222673	1222148	1221478
أساتذة الثانوي	73586	80048	89882	95382	99123	99746	100761	101388	102279	103487	104512

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد التلاميذ و الأساتذة في المراحل الثلاث(إبتدائي، متوسط، ثانوي) في تزايد مستمر ، من جهة تزايد عدد التلاميذ يعكس وعي المواطنين ناحية التعليم، و كذا اهتمام الدولة بهذا القطاع، و أهم قرار أدى إلى زيادة عدد التلاميذ هو وضع الدولة الجزائرية لقانون يفرض إلزامية التعليم و كذا مجانيته، و تزايد الأساتذة أو هيئة التدريس في المستويات الثلاث يعكس اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع التعليم من جانب النفقات، مما استدعى زيادة النفقات الموجهة نحو هذا القطاع، و بالتالي زيادة التوظيف، خاصة في جانب هيئة التدريس، حيث أنه من البديهي أن يمس التطور هيئة التدريس فقد تدعم قطاع التربية و التعليم بمؤسسات جديدة مما يستدعي زيادة في عدد الأساتذة .

كما نلاحظ تناقص عدد تلاميذ الطور المتوسط خلال السنوات (من2011- إلى2015)، وكذا تلاميذ الطور الثانوي خلال السنوات (من2015-إلى2020)،يمكن تفسير هذا

التراجع إلى إنخفاض نسبة الأطفال الذين هم في سن التمدرس من إجمالي السكان بسب انتشار فكرة تحديد النسل و تنظيمه.[1]

إن الاستثمار في التعليم يكون من خلال زيادة الانفاق الحكومي في هذا الجانب، و يبرز ذلك من خلال انجاز عدد أكبر من المؤسسات التعليمية، لذلك عملت الدولة الجزائرية على الاهتمام بهذا الجانب .

الجدول 2 : تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال فترة 2010-2020

العدد/السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المدارس	17717	17853	17995	18143	18333	18588	18770	18856	19037	20145	21217
عدد متوسطات	4920	5007	5086	5159	5239	5339	5419	5455	5512	5624	5784
عدد الثانويات	1745	1870	1956	2043	2141	2251	2355	2392	2433	2456	2578

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات التربوية بمستوياتها الثلاث في ارتفاع مستمر، سنة بعد سنة، حيث ارتفع عدد المدارس الابتدائية من 17717 مدرسة في سنة 2010، ليصل إلى 21217 مدرسة خلال سنة 2020، حيث ارتفع عدد المدارس بمعدل يقارب 20 % خلال 10 سنوات الأخيرة، من جهة أخرى،ارتفع عدد المتوسطات من 4920 متوسطة خلال سنة 2010، ليصل إلى 5784 متوسطة، بمعدل هي الأخرى يقارب 18%، في حين ارتفع عدد الثانويات من 1745 ثانوية في سنة 2010، ليصل إلى 2578 ثانوية في سنة 2020، بمعدل جد مرتفع ما يقارب 50%، أي خلال 10 سنوات الأخيرة تم مضاعفة عدد الثانويات و هذا يعتبر انجاز كبير بالنسبة لدولة نامية كالجزائر، حيث رافق التطور الكمي في عدد التلاميذ في جميع المستويات، تطور في عدد المؤسسات التربوية، و هذا لمواكبة تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم.[2]

[1] صلعة سمية(2016/2015)،اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية،رسالة دكتوراه،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،ص201.
[2] صلعة سمية(2016/2015)،نفس الرجع السابق،ص203.

4-1 الصحة في الجزائر

أولت الدولة الجزائرية أهمية كبيرة لقطاع الصحة، و ذلك بتخصيص مبالغ جد معتبرة من الميزانية العامة للدولة لهذا القطاع، من أجل تحسين الوضع الصحي في البلاد، حيث عرف النظام الصحي في الجزائر عدة تطورات جاءت نتيجة الاصلاحات العميقة التي قامة بها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بهدف تكوين نظام صحي فعال يتماشى و تطلعات الأفراد، و يمكن تقسيم فترات تطور المنظومة الصحية بالجزائر إلى 4 مراحل:

المرحلة الأولى: الممتدة من 1962 إلى 1973:

شهدت الجزائر عدة تغيرات و تحولات غداة الاستقلال في جميع القطاعات، و لعل من أهم القطاعات ، قطاع الصحة الذي عرف هو الآخر تغيرات و تحولات، حيث كان يلبي احتياجات فئة قليلة من المجتمع متمثلة في السكان المتمركزين في المدن و بعض الأرياف، و ذلك بواسطة طب الدولة (médcine de l'état) و يمكن أن نبرز خصائص النظام الصحي لهذه الفترة فيما يلي:[1]

- قلة العمال في السلك الطبي و شبه الطبي، فمغادرة الأطباء الفرنسيين للجزائر ترك فراغا محسوسا بالقطاع، خاصة أمام نقص التأطير لدى الأطباء الجزائريين، كما أن توزيعهم عبر التراب الوطني كان توزيعا غير عادل مما أ دى إلى استدعاء التعاونية الأجنبية الطبية (Coopératif médical) من أجل التكفل بمتطلبات العلاج في المجتمع.

تعتبر الصحة من أهداف التطور الاقتصادي و الاجتماعي للبلدان، و يعتبر الطبيب عنصر فعال ضمن السياسية الصحية للبلدان .

[1] علي دحمان محمد. (2011). تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة ولاية تلمسان، أطروحة ماجستير،جامعة تلمسان.ص32.

الجدول 3: تطور نسبة الاطباء الجزائريين و الأجانب في الفترة 1963-1972

السنوات	1963	1966	1969	1971	1972
الأطباء الجزائريين	%26.70	%16.30	%39.50	%86.10	%89.30
الأطباء الأجانب	%73.30	%73.20	%60.50	%13.90	%10.70

المصدر: علي دحمان محمد. (2011). تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة ولاية تلمسان، أطروحة ماجستير،جامعة تلمسان.ص32

نسجل من خلال الجدول أعلاه خلال الفترة الممتدة من بعد الاستقلال إلى غاية 1972، نقص الكفاءات الطبية الجزائرية في بداية هذه الفترة، لكن سرعان ما بدأ عدد الأطباء الجزائريين في تزايد سنة بعد أخرى، حيث إنتقل معدل الأطباء الجزائريين من 26.70% سنة 1963 ليصبح 89.30% سنة 1972، في حين تناقص عدد الأطباء الأجانب من 73.30% سنة 1963 ليصبح 10.70% سنة 1972. و تميزت هذه الفترة أساسا بهجرة الإطارات و الأطباء الفرنسيين . [1]

- كما تميزت هذه الفترة بقلة الهياكل الصحية، حيث تموضعت أغلبيتها في شمال البلاد.
- أما الجانب التنظيمي فقد كان يسير بنظام متشعب، حيث كانت المساعدات الطبية المجانية تحت الوصاية المحلية(البلدية) و الوقاية المدرسية تحت وصاية التربية الوطنية، وعدد قليل من الأطباء الخواص و كذا بعض الصيدليات.

و لمواجهة هذا الفراغ اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات : [2]

- خلق المعهد الوطني للصحة العمومية (I.N.S.P).
- إعادة تنشيط معهد باستور الجزائري (I.P.A).

[1] غرايبية فضيلة.(2016).إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر-تحديات و إنجازات-مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية،جامعة تبسة.المجلد9،العدد1.ص245.

[2] كيفاني شهيدة،2007/2006. التنمية الاقتصادية و الحماية الاجتماعية،مع دراسة خاصة للحماية الصحية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية،جامعة تلمسان،ص 168.

- خلق الصيدلية المركزية الجزائرية، و كذا المتاجر العامة للمستشفيات (Magasin généraux des hopitaux).

و فيما يخص تمويل الصحة فقد كان قبل سنة 1973 يتم كما يلي: [1]

- **الدولة و الجماعات المحلية**: تشارك بـ60 %من النفقات، حيث 80 %من هذه النفقات تقدمها الخزينة العمومية، و 20 %منها تقدمها صناديق التضامن للجماعات المحلية (و ذلك لكون الدولة أخذت على عاتقها التكفل بالأشخاص ذوي الدخل الضعيف، و الأشخاص بدون دخل، ذلك في إطار المساعدة الطبية المجانية)
- **صناديق الضمان الاجتماعي**: كانت تقوم بتسديد مصاريف العلاج للأجراء و ذوي الحقوق، و كانت تساهم في قطاع الصحة بمقدار 30 %.

كما عرفت المنظومة الصحية في هذه الفترة عدة مخططات أهمها:[2]

- **المخطط الثلاثي 1967-1969**: وتضمن إنشاء 10 مستشفيات، و 109 عيادة متعددة الخدمات، و 82 مركز صحي، ومن 10 مستشفيات التي برمج لإنجازها، حيث أنجزت منها 06 مستشفيات فقط، وذلك سنة 1976. وقد خصصت الحكومة ميزانية قدرت ب 313 مليون دينار جزائري للنهوض بهذا المخطط، الذي لم ينجز سوى 40 % منه، وباقي مشاريع المخطط حولت للإنجاز في المخططات التنموية اللاحقة.
- **المخطط الرباعي الأول 1970-1973**: تضمن برامج تطوير النظام الصحي من خلال وضع مشروع تنموي آخر يكمل المشاريع السابقة التي خصت المخطط الثلاثي الأول، وهو إنجاز 600 سرير، منها 200 للمستشفيات الجامعية، و 100 عيادة متعددة الخدمات و 100 مركز صحي، و 10 مراكز للتوليد.

المرحلة الثانية: الممتدة من 1973 إلى 1988:

[1] كيفاني شهيدة،2007/2006.نفس المرجع السابق،ص 168.
[2] غرايبية فضيلة.(2016).إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر-تحديات و إنجازات-مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية،جامعة تبسة.المجلد9،العدد1.ص246.

تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة في سياستها الصحية، مبدأ مجانية العلاج، عن طريق مرسوم الطب المجاني المؤرخ في 1973/12/28 والذي تم إعتماده في جانفي 1974 [1]، ويعتبر هذا المبدأ من النقاط الأساسية التي ركزت عليها الدولة في تعديلها للنظام الصحي، في محاولة للقضاء على المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية التي خلفتها السياسات الاستعمارية، لذلك عممت إنشاء الهياكل الصحية على كامل التراب الوطني، مراعية في ذلك الأرياف و المناطق النائية، من خلال: العلاج حق كل مواطن جزائري.[2]

عرفت أيضا هذه الفترة عدة مخططات أهمها:

- **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977**: الذي من أهدافه إعطاء الأهمية الكبرى للحالة الإجتماعية، فالإعلان عن سياسة الطب المجاني تعد واحدة من المكاسب التي أقرتها الدولة الجزائرية، كما إلتزمت وزارة الصحة العمومية بتوسيع مجانية الطب و الهياكل الصحية في أرجاء الوطن، مع إعادة تنظيم ، تمويل و توزيع الأدوية، تكثيف الجهود للتكوين الطبي و شبه الطبي، تطوير حماية الأمومة و الطفولة ،الاحتفاظ بالوقاية المدرسية ، تحسين طب العمل و الطب الوقائي، و أخيرا التكفل التام بالمعوقين ذهنيا و حركيا هذا كله يعطي للصحة أهداف اجتماعية متماسكة و متناسقة. حيث عرفت هذه الجرأة السياسية في بدايتها صعوبات عند التطبيق الميداني ، لأنها أدخلت تغيرات في طريقة التسيير و العمل مما يجعلها تتناقض مع المبادئ التي كانت تميز الهياكل الصحية آنذاك ، إلا أن توفر الأموال نتيجة ارتفاع المداخل الريعية البترولية غطى من نقائص هذا الاختيار و سلبياته.[3]
- **المخطط الخماسي الأول 1980-1984:** الذي من أهدافه ترقية المجتمع من كل النواحي وأولهم الصحة، حيث تم في سنة 1981 رسم مشروع استراتيجي جديد يهدف إلى حماية و ترقية الصحة، ومن بين أهداف هذا المشروع: [4]
- تطوير النظام الصحي الوطني.

---

[1] سليمة بلخيري و آخرون(2018)،المنظومة الصحية الجزائرية و واقع الصحة العمومية،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية-العدد الاقتصادي-جامعة زيان عاشور الجلفة،ص303.

[2] غراييبة فضيلة.(2016).مرجع سابق.ص246.

[3] علي دحمان محمد. (2011). مرجع سابق.ص34.

[4] علي دحمان محمد. (2011). مرجع سابق.ص35.

- مساهمة السكان ضرورية لتطبيق هذا المشروع.
- حماية و ترقية الصحة فرض على كل مواطن.

و بهدف السير الحسن و التوزيع الجيد للعلاج، سعت الدولة إلى ترسيخ 3 مبادئ أساسية هي:[1]

- **أ.تقسيم القطاع الصحي(La Sectorisation):**حيث سعت الدولة من خلال هذا التقسيم إلى توزيع القطاعات الصحية عبر كافة التراب الوطني من أجل خلق نوع من التكامل بين الوحدات الصحية حيث يضم كل قطاع صحي: مستشفى عام، عيادات طبية ،مراكز صحية، قاعات علاج، عيادات توليد.
- **ب.التدرج في العلاج :(la hiérarchisation)**:يرمى هذا المبدأ إلى تنويع العلاج بالنسبة للوحدات الصحية حسب درجة التعقيد و التقنية المتطلبة.
- **ج:الجهوية الصحية:(La régionalisation sanitaire)**:ينص هذا المبدأ على تقسيم التراب الوطني انطلاقا من تسلسل مستويات العلاج إلى ثلاثة عشرة منطقة صحية، حيث تظم كل منطقة مجموعة من الولايات.

كما تميزت هذه المرحلة بتطور عدد المنشآت الصحية القاعدية و هذا بفضل الاستثمارات التي تتحملها الدولة حيث ارتفع عدد المراكز الصحية من 558 مركز سنة 1974 إلى 1147 مركز سنة 1986، بالإضافة إلى الزيادات المعتبرة في عدد المستخدمين من 57872 مستخدم سنة 1973 إلى 124728 مستخدم سنة 1987. كما ارتفع حجم المبالغ المخصصة لهذا القطاع، من 194 مليون دينار جزائري سنة 1963 ليصل إلى 3 مليار دينار جزائري سنة 1988.[2]

المرحلة الثالثة الممتدة من 1989 إلى يومنا هذا:

يعتبر الاقتصاد الجزائري ذو طابع أحادي، حيث تشكل صادرات قطاع المحروقات نسبة 97 % من إجمالي الصادرات، كما أن الأزمة المالية التي عرفها العالم سنة 1986 ، أدت إلى إنخفاض سعر النفط، و بالتالي دخول الجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط في

[1] شريفي خيرة(2004)، دراسة تحليلية للتحقيق الوطني الخاص بأسباب الوفيات حول الولادة في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصّص سبر الآراء ،جامعة الجزائر،ص29.
[2] كيفاني شهيدة،2007/2006. مرجع سابق،ص 169.

أزمة إقتصادية حادة، فظهر عيب الأسلوب التنموي المتبع(إعتماد الإقتصاد الوطني على قطاع المحروقات)، مما أدى إلى تغير الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للبلاد، و زيادة صعوبة شروط تمويل قطاع الصحة فيها، و جعلت الدولة تنسحب تدريجيا من تمويل هذا القطاع، و بقي يعتمد هذا الأخير على صندوق الضمان الإجتماعي، الذي عرف هو الأخير عجز في الإيرادات بسبب قلة المشتركين(البطالة الناجمة عن تسريح العمال) من جهة، و نقص دعم الدولة من جهة أخرى، و يمكن ملاحظة تغيير سياسة الدولة سنة 1989 تحت شعار"الرعاية الصحية حق المواطنين، تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية و المعدية و مكافحتها".[1] و بالتالي يبدو جليا حذف الفقرة التي تبين بأن الرعاية الصحية حق يتم ضمانه عن طريق توفير خدمات صحية عامة مجانية، التي أقرتها الدولة سنة 1974.

كما شهدت هذه الفترة ميلاد عدة مؤسسات دعمت وزارة الصحة، متمثلة في:[2]

- الصيدلية المركزية للمستشفيات.
- الوكالة الوطنية للدم .
- المركز الوطني لليقظة الصيدلانية .
- المركز الوطني لمكافحة التسمم.
- الوكالة الوطنية للتوثيق الصحي.

كما عرفت هذه المرحلة إعادة النظر في النصوص القانونية المسيرة للمؤسسات الصحية بما فيها المستشفيات الجامعية و المؤسسات المتخصصة و المراكز الصحية، بالإضافة إلى تطبيق النظام المسير للنشاطات الإضافية بين القطاعين العمومي و الخاص.

شهدت أيضا الفترة الممتدة من (2001-2004) طرح برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان هدفه إعطاء دفع جديد للإقتصاد الوطني، حيث استفاد قطاع الصحة بحصة كبيرة من مخصصات هذا البرنامج قدرت بـ:14.7 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 16.28 % من

[1] كيفاني شهيدة،2007/2006. مرجع سابق،ص 170.

[2] عمر بوعزيز(2018)،قياس الأثر التبادلي بين التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الجزائر-الإنفاق الصحي نموذجا خلال الفترة1990-2016،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية،جامعة أم البواقي،ص818.

الحصة الإجمالية الموجهة للتنمية البشرية البالغة قيمتها 90.3 مليار دينار جزائري.[1] و منه فقد ساهم التطبيق الفعلي لهذا البرنامج من تعزيز القطاع الصحي بعدد معتبر من المشاريع، ما يقارب 454 مشروع من أصل 16063 مشروع موزعة على 4 سنوات بمعدل 136 مشروع لكل سنة.[2] كما تم في هذه المرحلة الشروع في إصلاح جديد للمنظومة الصحية، سمي بإصلاح المستشفيات سنة 2002، حتى أن اسم وزراة الصحة و السكان تحول إلى وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات، في محاولة إعطاء دفع للمنظومة الصحية و الرفع من مستوى أدائها، مع الشروع في إعادة النظر في طرق التمويل الصحي من خلال نظام التعاقد (Contractualisation).[3]

كما تم طرح برنامج تكميلي (في الفترة الممتدة من2005إلى2009) لدعم النمو الاقتصادي ، و حظي قطاع الصحة بحصة معتبرة من هذا البرنامج أيضا، وصلت إلى 85 مليار دينار، أي بنسبة 4% من الحصة الإجمالية المخصص للبرنامج ككل.[4]

تم أيضا طرح برنامج توطيد النمو، حيث يندرج هذا الأخير ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، التي إنطلقت سنة 2001 ببرنامج الإنعاش الإقتصادي، حيث تم توجيه أكثر من40% من هذه الاستثمارات نحو تحسين الظروف الاجتماعية، بهدف تعزيز التنمية البشرية، حيث إستفاد قطاع الصحة من هذه الإستثمارات بغلاف مالي معتبر قدر بـ619 مليار دينار، بغية إنجاز أكثر من 1500 منشأة صحية منها 17 مستشفى، 45 مركز متخصص في الصحة، 377 عيادة متعددة الخدمات، 100 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي، و أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.[5]

---

[1] عبو هدى ،عمر عبو(2008)."جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة". (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات .16-17 ديسمبر 2008 .جامعة الشلف).

[2] عمر بوعزيز(2018)،نفس المرجع السابق،ص819.

[3] سليمة بلخيري و آخرون(2018)،مرجع سابق ،ص305.

[4] السياسة العامة الصحية في الجزائر(2012/2013)، دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث(2012-1990)،حسيني محمد العيد، مذكرة ماجستير،جامعة ورقلة.ص124.

[5] عمر بوعزيز(2018)،نفس المرجع السابق،ص820.

الجدول 4: تطور الهياكل الصحية المنجزة في الجزائر خلال الفترة (1991-2016)

الهياكل الصحية	2004-1999	2008-2005	2011-2009	2016-2011	المجموع
مؤسسات استشفائية	13	20	12	160	205
مراكز صحية	136	71	145	-	352
عيادات متعددة الخدمات	50	57	43	378	528
قاعات علاج	694	384	51	1000	2129
دور الولادة	0	5	13	3	21

المصدر: عمر بوعزيز(2018)،قياس الأثر التبادلي بين التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الجزائر-الإنفاق الصحي نموذجا خلال الفترة1990-2016،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية،جامعة أم البواقي،ص820.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الهياكل الصحية خلال الفترة (1991-2006) في تزايد مستمر سنة بعد أخرى، حيث تم إنجاز ما مجموعه 3235 هيكل صحي بمعدل يقارب 180 مركز صحي، مقسمة كالآتي:(205 مؤسسة استشفائية، 352 مركز صحي، 528 عيادة متعددة الخدمات، 2129 قاعة علاج، 21 دور ولادة)، خاصة الفترة الممتدة (2011-2016) عرفت انجاز 1541 هيكل صحي، أي ما يقارب 50 % من مجموع الهيكل خلال 18 سنة الممتدة من (1999-2016).

إن زيادة الهياكل الصحية في البلدان، يستوجب زيادة في الطاقم الطبي و شبه الطبي، و سنتطرق إلى هذا التطور في الجزائر

الجدول 5: تطور عمال السلك الطبي و شبه الطبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

التعيين/السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أطباء	52071	56209	63534	66236	69076	73431	74937	78838	81751
جراحو أسنان	11135	11633	12422	12782	13168	13645	13747	14263	15008
صيادلة	8503	9081	10171	10538	11078	11475	11888	12337	12890
عمال سلك شبه الطبي	-	-	117590	123344	121803	123458	127365	127624	139232

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).الجزائر بالأرقام 2010-2018

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تطور ملحوظ في عدد عمال السلك الطبي و شبه الطبي خلال السنوات الممتدة في الفترة (2010-2018) ، و هذا نتيجة للتكوين الذي أولته الدولة الجزائرية لتكوين عمال الصحة بمختلف رتبهم، و قدرت هذه الزيادة بـ:(29680 طبيب، 3873 جراح أسنان، 4387 صيدلي، 21642 عامل شبه طبي) خلال هذه الفترة، بنسبة نمو قدرها 57 % خلال 10 سنوات بالنسبة للأطباء، و بنفس الوتيرة إزداد عدد الصيادلة بنسبة 52%،في حين إزداد عدد جراحو الأسنان بنسبة 35%،أما عمال السلك شبه الطبي فلم يعرف زيادة كبيرة،حيث قدرت بنسبة 19%.

عرفت منظمة الصحة العالمية، الصحة بأنها حالة من الرفاهية البدنية، الذهنية و الاجتماعية ، و ليست مجرد غياب المرض أو العجز، و هي حق أساسي لكل شعوب العالم، لذا وجب على الحكومات الاهتمام بالصحة عن طريق زيادة الانفاق عليها .

الشكل9 : نسبة الانفاق على الصحة من الانفاق الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

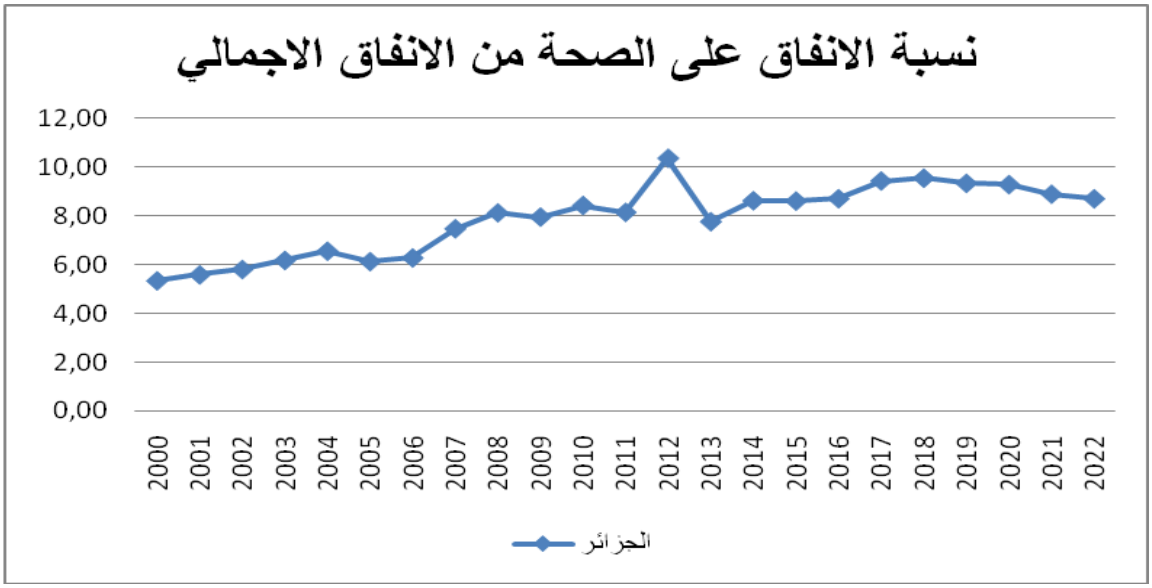

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قوانين المالية للسنوات من2000 إلى2022

رغم زيادة ميزانية قطاع الصحة كل سنة، حيث انتقلت ميزانية هذا القطاع من 33.900742 مليار دينار جزائري سنة 2000، لتصل إلى 439.422008مليار دينار جزائري سنة 2022، لكن هذه الزيادة تبقى غير كافية عند مقارنتها مع قيمة الإنفاق

الإجمالي لميزانية الدولة، حيث عرفت نسبة الإنفاق على الصحة من الإنفاق الإجمالي في الجزائر خلال الألفية الثالثة زيادة معتبرة، حيث إنتقلت من نسبة 5.35 % سنة 2000، لتعرف أكبر نسبة لها سنة 2012 تقدر بـ 10.36 % و كانت هذه الزيادة نتيجة لبرامج اللإنعاش الإقتصادي (برنامج الإنعاش الإقتصادي، برنامج تكميلي لدعم النمو الإقتصادي ، برنامج توطيد النمو) التي تم طرحها خلال الفترة(2011-2016)، وقد حظي قطاع الصحة بحصة معتبرة من هذه البرامج، لذلك عرف زيادة نسبة الإنفاق على الصحة من الإنفاق الإجمالي ،ثم استقرت هذه النسبة خلال الفترة الممتدة (2013-2019) بنسبة تقارب 9 % ،ثم إنخفضت خلال السنتين الأخيرتين (2021-2022) بنسبة تقارب 8 % سنة 2022،

يبرز متوسط نصيب الفرد من الانفاق الصحي مدى اهتمام الحكومات بالجانب الصحي لمواطنيها ، و زيادة متوسط نصيب الفرد من الانفاق الصحي يساهم في رأس المال البشري من وجهة نظر بعض الاقتصاديين.

الشكل10: متوسط نصيب الفرد من الانفاق الصحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

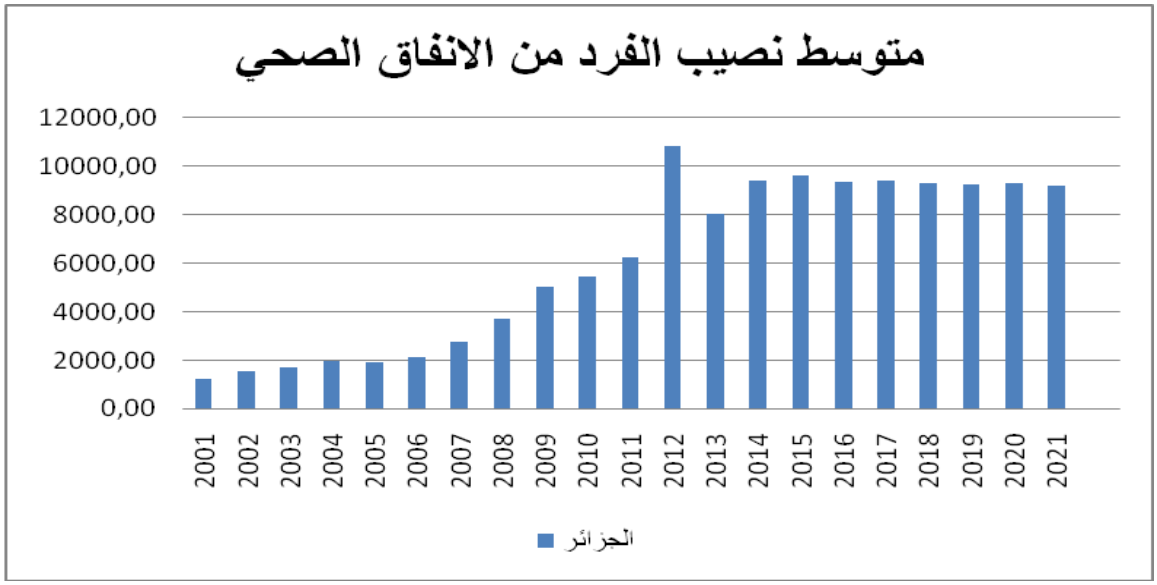

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- قوانين المالية للسنوات من2001 إلى2021

http://data.worldbank.org

تشير المعطيات الواردة في الشكل أعلاه أن متوسط نصيب المواطن الجزائري من الإنفاق الصحي كان ضئيلا في بداية الألفية الجديدة، حيث لم يتعدى مستوى 2000دج في الفترة (2001-2005)، لكن بدأ في التصاعد تدريجيا، و بلغ أوجه سنة 2012 بقيمة تعدت 10000دج ، لكن سرعان ما بدأ في الإنخفاض بعد ذلك، ليعرف إستقرار عند قيمة 9000دج في الفترة (2014-2021)، و هذا ما يبرز إهتمام الدولة الجزائرية بمواطنيها لضمان حصولهم على الرعاية الصحية اللازمة. و يعود هذا التحسن الملحوظ إلى البرامج التي خصصتها الدولة لتنمية قطاع الصحة، كما أن التحسن المستمر الذي عرفته المؤشرات المختلفة المرتبطة بحجم النفقات العامة على هذا القطاع، لا يغني عن بذل المزيد من الجهود لرفعها، خاصة أنها تبقى دون المستويات المحققة في العديد من الدول.[1]

يعتبر معدل وفيات الرضع من أهم مؤشرات الصحة و الذي سنتطرق إليه من خلال الشكل الموالي:

الشكل11: معدل وفيات الرضع(لكل 1000 مولود حي) في الجزائر خلال الفترة 2001-2020

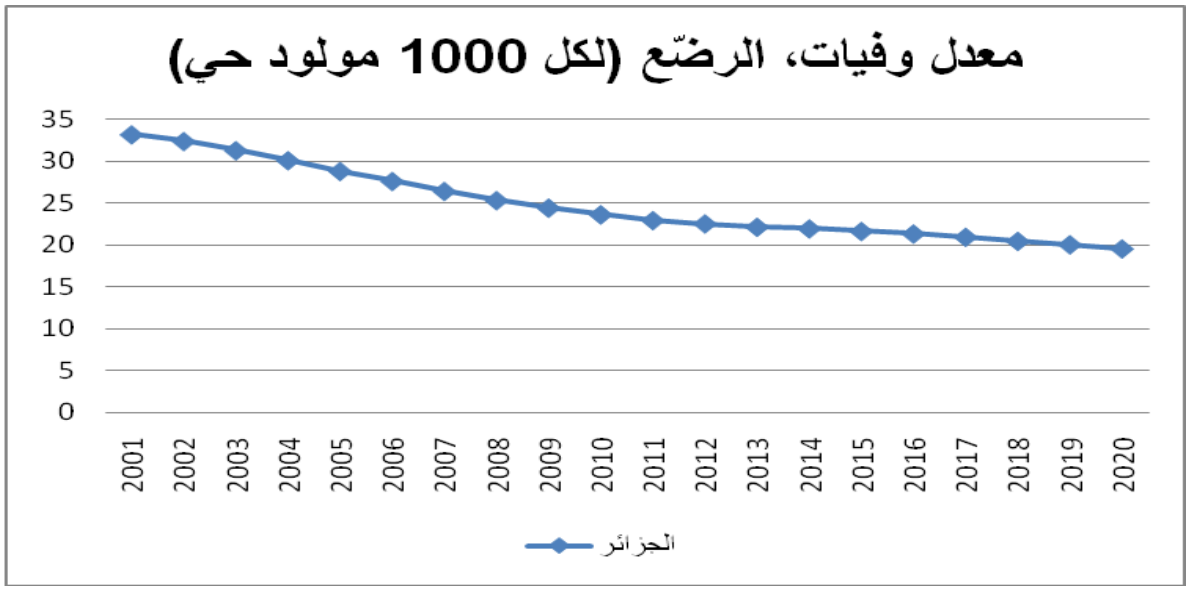

Source: http://data.worldbank.org/

[1] عمر بوعزيز(2018)،مرجع سابق،ص823.

تشير البيانات المشار إليها في الشكل أعلاه إلى الإنخفاض المستمر لمعدل وفيات الرضع، حيث إنتقل عدد وفيات الرضع حديثي الولادة من 33 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2001 إلى 19 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2020، حيث شهد إنخفاضا نسبيا بلغ 42.42 %، هذا ما يترجم جهود الدولة الجزائرية لتحسين الوضع الصحي للأطفال من خلال برامج التلقيح التي أقرتها، إضافة إلى إقرار إجباريتها.

2- التنمية الاجتماعية في الجزائر من منظور مؤشري الازدهار العالمي و التنمية البشرية و مقارنتها باقتصاديات الدول العربية :

سنقوم بدراسة مقارنة بين الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشري الازدهار العالمي لسنة 2020، و كذا مؤشر التنمية البشرية لسنة2020 ثم تتناول الجزائر بوجه خاص.

2-1 موقع الجزائر و الدول العربية في مؤشر الازدهار العالميLegatum:[1]

رغم تراجع الإمارات العربية المتحدة مركزين سنة 2020، من المركز 40 إلى الـ 42، فإنها ماتزال متصدرة الدول العربية في التصنيف العالمي، وجاءت الإمارات من ضمن الدول العشر الأوائل في 72 مؤشراً وفي المركز الأول عالمياً في 37 مؤشرا في تقرير مؤشر الازدهار 2020.

جاءت دول مجلس التعاون الخليجي في المراكز الستة الأولى على مؤشر الازدهار 2020، فيما تلتها الأردن في المركز السابع عربيا (الـ 86 عالميا) ثم المغرب، تونس، لبنان والجزائر في المراكز التالية على الترتيب: 96، 99، 105 و108.

وفي ذيل التصنيف العالمي جاءت دول اليمن، سوريا، الصومال والسودان ضمن أسوأ 10 دول رفاهية وازدهارا، والشكل الموالي يظهر ترتيب الدول العربية على مؤشر الرفاهية العالمي 2020

[1] مؤشر ليجاتوم للازدهار أو مؤشر الرخاء العالمي هو تصنيف سنوي تم تطويره بواسطة معهد ليجاتوم، وهي مؤسسة خيرية تعليمية مستقلة تأسست وتمول جزئياً من قبل شركة الاستثمار الخاصة ليجاتوم.

الجدول 6: ترتيب الدول العربية على مؤشر الازدهار العالمي 2020

RANK	COUNTRY												
ADJUST PILLAR WEIGHTING		x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1
42	United Arab Emirates	49	146	41	32	29	20	21	37	44	42	49	106
45	Qatar	19	144	60	27	47	24	37	21	43	44	60	109
56	Bahrain	105	156	105	21	36	37	42	59	40	52	61	135
58	Kuwait	65	116	96	35	75	65	57	41	35	54	78	129
66	Oman	40	150	92	34	61	50	48	81	65	60	79	147
71	Saudi Arabia	107	161	93	43	66	38	44	54	59	65	63	134
86	Jordan	88	121	72	106	52	49	76	128	63	80	97	151
96	Morocco	68	119	91	164	65	61	58	97	95	103	113	126
99	Tunisia	125	99	66	163	95	101	90	103	78	94	95	143
105	Lebanon	136	112	119	152	98	88	92	147	57	92	62	120
108	Algeria	53	142	115	129	134	132	102	134	71	83	82	152
119	Djibouti	84	141	127	110	99	96	107	76	125	118	140	159
121	Egypt	148	160	146	123	103	81	88	127	91	109	101	156
128	Comoros	57	90	149	115	150	127	137	146	127	129	142	94
137	Iraq	163	129	143	107	144	120	114	120	92	120	119	165
149	Libya	162	135	160	98	166	165	127	106	96	104	111	160
154	Mauritania	94	133	153	89	158	155	162	144	126	140	157	164
158	Syrian Arab Republic	165	167	161	166	140	162	122	131	103	114	127	163
159	Sudan	161	158	162	136	155	142	141	166	141	132	141	158
163	Somalia	159	149	163	126	146	161	143	165	157	161	163	144
165	Yemen	164	164	166	153	164	158	163	167	143	141	154	148

Source : Legatum institute, Prosperity index 2020, London, 2020, PP16-18.

من خلال هذا المؤشر وبسبب استمرار عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) كان التقدم في الازدهار منذ عام 2010 بطيئًا، وأداؤه دون المستوى مقارنة بالمتوسط العالمي، إلا أن هناك بعض التغيرات الإيجابية نوردها فيما يلي:[1]

- تحسن قطاع الاتصالات في أغلب بلدان المنطقة بشكل كبير، فمثلا متوسط عدد اشتراكات النطاق العريض تضاعف أربع مرات تقريبًا في العقد الماضي.

[1] عبدالفتاح داودي و آخرون(2021)،قراءة تحليلية في مؤشر الازدهار العالمي-دراسة مقارنة بين الجزائر و مجموعة من الدول العربية- المؤتمر العلمي الدولي الإفتراضي حول:المؤسسات و الرفاهية، يومي17-18ماي 2021،جامعة معسكر..

- شهد التعليم أيضًا تحسنًا ثابتًا في جميع أنحاء العالم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الأردن (المرتبة 97) وكان هذا بسبب التحسن في التعليم العالي، مع معدلات جيدة في الالتحاق بالتعليم حيث زادت المنطقة من 32% إلى 44% منذ عام 2010، وبلدان أخرى مثل المغرب (المرتبة 113) شهدت تحسنا أيضا، وارتفع معدل إتمام المرحلة الثانوية في المنطقة من 43% إلى 62% في نفس الإطار الزمني.

- لكن هناك تدهور كبير في مؤشر الازدهار العالمي 2020 في العديد من بلدان المنطقة بسبب الصراعات التي طال أمدها، مثل تلك الموجودة في سوريا (المرتبة 165) واليمن (المرتبة 164)، فضلاً عن الصراع الكردي التركي في العلاقة بين سوريا وتركيا والعراق، وهذا سبّب الاستمرار في زعزعة استقرار المنطقة، بالإضافة إلى ذلك تضاعف عدد الوفيات بسبب الحروب منذ عام 2010 لتصل إلى 90 حالة وفاة لكل مليون شخص.

لقد حافظت الجزائر على مركز متأخر في تصنيف مؤشر الازدهار العالمي منذ عام 2010 حتى تصنيف سنة 2020 الذي حلت فيه في المركز108 من 167 دولة بتحصلها على الدرجة 51.9، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل12: تصنيف الجزائر في مؤشر الازدهار العالمي خلال الفترة 2010- 2020

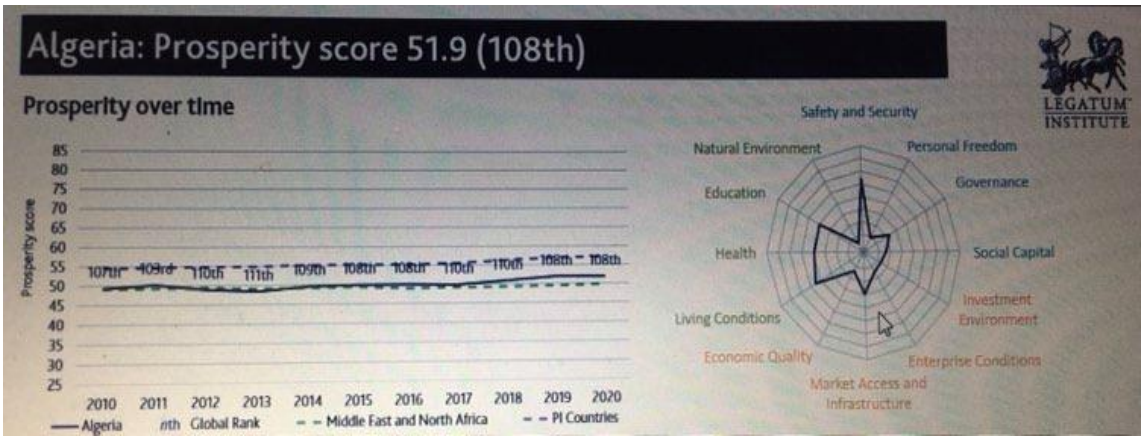

Source:https://docs.prosperity.com/6516/0464/7144/Algeria_2020PIcountryprofile.pdf

وتحصلت على مراكز متأخرة جدا في المؤشرات الفرعية التالية: البيئة الطبيعية، الحرية الشخصية، بيئة الأعمال، جودة الاقتصاد، شروط المؤسسة و رأس المال الاجتماعي بتواجدها في المراتب التالية على الترتيب: 152، 142، 134، 134، 132 و129، وفي المقابل تحصلت على مراكز متوسطة في المؤشرات التالية: شروط المعيشة71، التعليم82، الصحة83 .

الجدول التالي يوضح تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر 2020Legatum.

الجدول 7: تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الازدهار العالمي لسنة2020

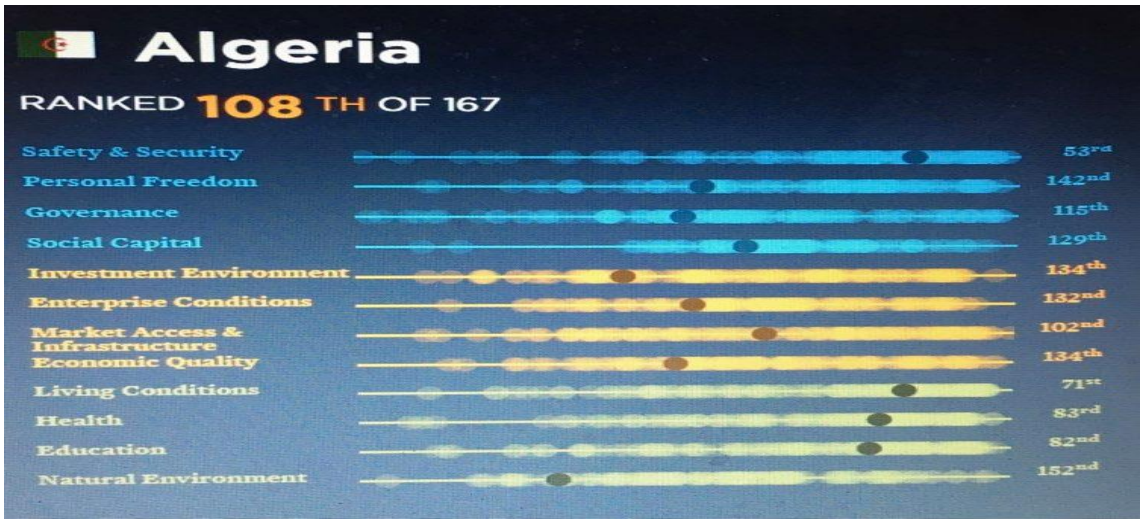

Source : https://www.prosperity.com/globe/algeria.

أما مؤشر الأمن والسلامة فقد حققت الجزائر قفزة نوعية فيه بتواجدها في المركز 53 عالميا عام 2020، وهذا المؤشر مهم جدا، لأن السلامة والأمن جزء لا يتجزأ من الازدهار، ورفاهية المواطنين تعتمد على السلامة الشخصية، حيث يعيش الأفراد وممتلكاتهم في بيئة آمنة ومستقرة ضرورية لجذب الاستثمار والحفاظ على النمو الاقتصادي.

وهذا الشكل يبرز الدول – ومن بينها الجزائر - التي حققت تحسنا ملحوظا في مؤشر الأمن والسلامة بين عامي 2010 و2020.

الشكل 13: تحسن الدول في مؤشر السلامة والأمن خلال الفترة 2010-2020

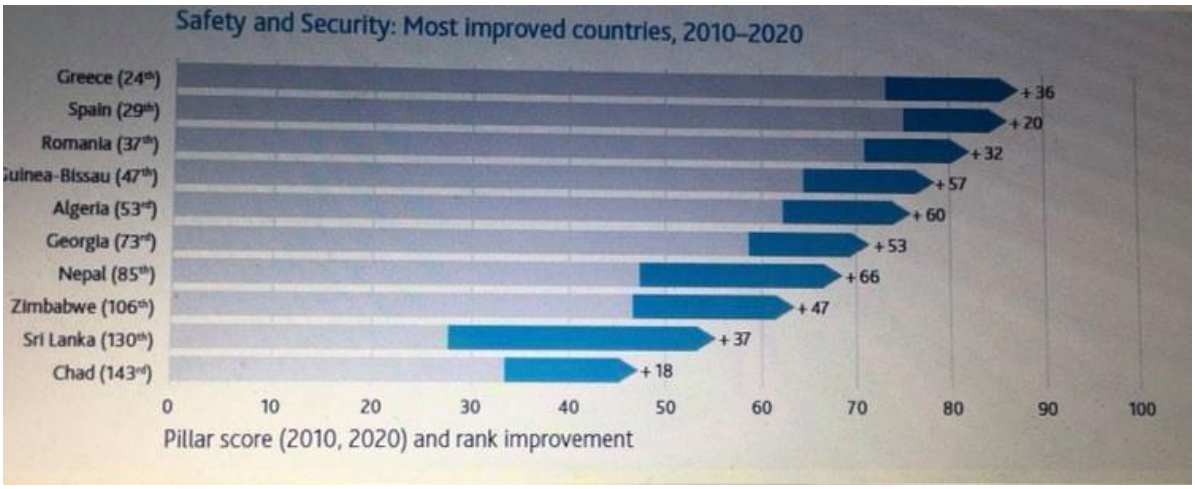

.**Source** : Legatum institute, Prosperity index 2020, London, 2020, P41

إن مؤشر الازدهار أداة تزود الدول والمجتمعات بمعلومات شاملة وإطار شامل يمكن أن يوجه الخيارات الاستراتيجية التي يجب القيام بها، والتي ستزيد من بناء مجتمعات شاملة مع المزيد من الاقتصادات المفتوحة، وتحسين تجربة عيش الجميع بدفع مستويات أعلى من الازدهار حول العالم.

ومن خلال مؤشر الازدهار العالمي لعام 2020 نستخلص النتائج الرئيسية:[1]

-في العقد الذي سبق تفشي فيروس كوفيد -19، ارتفع الرخاء العالمي بشكل مستمر ؛

- تحسنت تجربة الناس المعيشية بسبب التعليم الأفضل وظروف المعيشة في جميع المناطق، كما تحسنت الصحة في جميع المناطق؛

- أصبحت الاقتصادات أكثر انفتاحا بسبب التحسينات في البنية التحتية للاتصالات والنقل، تعزيز حقوق الملكية، حماية أكبر للمستثمرين و زيادة الوصول إلى التمويل؛

- التحسن في رأس المال الاجتماعي ساهم أيضا في زيادة الازدهار العالمي؛

- قلة التنافس داخل الأسواق المحلية واتساع نطاق القيود المفروضة على الاستثمار الدولي؛

- تتواجد الدول الإسكندنافية والدول الصناعية في صدارة ترتيب مؤشر الازدهار العالمي منذ أول إصدار عام 2007 إلى آخر إصدار ؛

[1] عبدالفتاح داودي و آخرون(2021)،مرجع سابق.

- هناك علاقة قوية بين مستويات التنمية ومؤشر الفساد ومؤشرات الرفاهية الاقتصادية ومنها مؤشر الازدهار العالمي؛

- حققت دول الخليج العربي و بالأخص الإمارات العربية المتحدة مراتب متقدمة في هذا المؤشر أما باقي الدول العربية فمراتبها متأخرة جدا ومنها الجزائر التي تحصلت على المركز 108 عالميا من 167 دولة.

2-2 موقع الجزائر و الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية HDI:

يصدر مؤشر التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنوياً من ضمن تقرير التنمية البشرية.وهو مؤشر مركب يعبر عن مستوى رفاهية الشعوب في العالم من خلال ثلاثة أبعاد (الصحة ، المعرفة ومستوى المعيشة) تتمثل في ثلاثة مؤشرات : (-العمر المأمول عند الولادة- -متوسط سنوات الدراسة-نصيب الفرد من الناتج الإجمالي)، حيث تم صدور أول تقرير سنة 1990، و جاء في هذا التقرير الأول تعريف للتنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الناس، و الواقع أن الخيارات هي تعبير عن مفهوم أرقى يعود إلى الإقتصادي **Amartya Sen** ، الذي يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات، و من حيث المبدأ فإن هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية.[1]

يقيس التقرير 189 دولة بناء على بيانات احصائية ويوفر ترتيب ونتيجة من 0 إلى 1 (0=االأسوأ، 1=الأفضل) على المؤشر العام فقط (لا يوفر ترتيب أو نتيجة على مستوى المؤشرات).

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية السنوي سنة 1990 والذي يقيس تقدم الدول حسب تنميتها البشرية بدلاً من الاعتماد على النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس وحيد للتنمية.[2]

[1] نصيرة قوريش(2011)،التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 2010.-2014،مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية،جامعة شلف،ص33.

[2] سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية المستدامة في الوطن العربي،الطبعة الاولى ، دار دجلة ، العراق، 2008 ، ص 61

الجدول 8: تريتب دليل التنمية البشرية للدول العربية لسنة 2020

الدول	ترتيب HDI	الترتيب في مجموعات HDI	قيمة HDI	العمر المتوقع عند الولادة	العددالمتوقع لسنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي
الإمارات العربية المتحدة	31	تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.890	78	14.3	12.1	67.462
السعودية	40	تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.854	75.1	16.1	10.2	47.495
البحرين	42	تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.852	77.3	16.3	9.5	42.522
قطر	45	تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.848	80.2	12	9.7	92.418
عمان	60	تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.813	77.9	14.2	9.7	25944
الكويت	64	تنمية بشرية مرتفعة جدا	0.806	75.5	14.2	7.3	58.590
الجزائر	91	تنمية بشرية مرتفعة	0748	76.9	14.6	8	11.174
لبنان	92	تنمية بشرية مرتفعة	0.744	78.9	11.3	8.7	14.655
تونس	95	تنمية بشرية مرتفعة	0.740	76.7	15.1	7.2	10.414
الأردن	102	تنمية بشرية مرتفعة	0.729	74.5	11.4	10.5	9.858
ليبيا	105	تنمية بشرية مرتفعة	0.724	72.9	12.9	7.6	15.688
فلسطين	115	تنمية بشرية مرتفعة	0.708	74.1	13.4	9.2	6.417
مصر	116	تنمية بشرية مرتفعة	0.707	72	13.3	7.4	11.466
المغرب	121	تنمية بشرية متوسطة	0.686	76.7	13.7	5.6	7.368
العراق	123	تنمية بشرية متوسطة	0.674	70.6	11.3	7.3	10.801
سوريا	151	تنمية بشرية متوسطة	0.567	72.7	8.9	5.1	3.613
موريتانيا	157	تنمية بشرية منخفضة	0.546	64.9	8.6	4.7	5.135
السودان	170	تنمية بشرية منخفضة	0.510	65.3	7.9	3.8	3.829
اليمن	179	تنمية بشرية منخفضة	0.470	66.1	8.8	3.2	1.594
جنوب السودان	185	تنمية بشرية منخفضة	0.433	57.9	5.3	4.8	2.003

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات تقرير التنمية البشرية 2020،

من الموقع الإلكتروني:http : //hdr.undp.org/en statistics/hdi

شمل تقرير سنة 2020، 189 دولة، من بينها 20 دولة عربية ، حيث تصدرت النرويج المؤشر كالدولة ذات التنمية البشرية الأكثر ارتفاعاً عالمياً، تليها أيرلندا في المركز الثاني، ومن ثم سوسيرا في المركز الثالث.، و صنف تقرير سنة 2020 ،6 دول عربية في خانة التنمية البشرية المرتفعة جداً، على رأسها الإمارات العربية المتحدة التي جاءت في المركز الـ30 على القائمة العالمية، في حين جاءت 7 دول عربية في خانة التنمية البشرية المرتفعة، حيث تصدرتهم الجزائر في المرتبة 91 الجزائر ، ثم جاءت 3 دول عربية في خانة التنمية البشرية المتوسطة تصدرتهم المغرب في المركز 121، في الأخير جاءت 4 دول عربية في خانة التنمية البشرية المنخفضة، تصدرتهم موريتانيا ، و تذيلت جنوب السودان ترتيب الدول العربية في المرتبة 185، وجاءت في آخر الترتيب النيجر في المركز 189.

كما نلاحظ أن قيمة دليل التنمية البشرية للدول العربية 0.705 و الذي يضعها في خانة التنمية البشرية المرتفعة.

3- دراسة قياسية:قياس الأثر التبادلي بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

3-1 صياغة النموذج:

قبل صياغة النموذج تطرقنا إلى بعض الدراسات و المتمثلة في :

دراسة كل من **Fatiha, I., Brahim, D., & Mourad, K. (2021).** [1] الذين حاولوا البحث في تحليل تأثير تنمية رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، بالإعتماد على مؤشري التعليم و الصحة، و ذلك من خلال تقديم دراسات تجريبية مختلفة وتحليل اقتصادي قياسي لنماذج ARDL ، خلال الفترة من 1986 إلى 2017. حيث توصلت نتائج الدراسة إلى: وجود علاقة إيجابية بين معدل التعليم الابتدائي والثانوي على النمو الاقتصادي والتأثير السلبي للإنفاق الصحي على النمو الاقتصادي، و بالتالي

[1] Fatiha, I. S. S. O. L. A. H., Brahim, D. J. E. M. A. C. I., & Mourad, K. E. R. T. O. U. S. (2021). Education, Santé et croissance économique en Algérie: Étude économétrique via le modèle ARDL. Dirassat Journal Economic Issue, 12(1), 753-769.

فإن مخزون رأس المال البشري يؤثر إيجابيا على النمو ، لكن هذا يعتمد على قدرة الاقتصاد على توجيه موارده البشرية إلى الأنشطة التي تولد التقدم التكنولوجي.كما أكد الباحثون على الحاجة إلى الاستثمار بكثافة في كلا القطاعين ، لأنهما قطاعان استراتيجيان يمكن تعزيزهما بالاستفادة من وجود أكثر من 70٪ من الشباب. كمايجب أن تكون هذه الثروة المستدامة مشروعًا استثماريًا حقيقيًا يمكنه التغلب على تحديات تطوير الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

دراسة **Ifa, A., & Guetat, I (2018).** [1] التي تم فيها التساؤل فيما إذا كان الإنفاق العام على التعليم يعزز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التونسي والمغربي؟ ، حيث تم الاجابة على هذا الطرح من خلال دراسة تأثير الإنفاق على التعليم العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس والمغرب خلال الفترة 1980-2015. حيث تستند هذه الدراسة إلى نهج الانحدار التلقائي للتأخر التوزيعي (ARDL). حيث توصل الباحثان إلى أن التقدير التجريبي يعطي نتائج مثيرة للاهتمام. على المدى القصير ،كما أن العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إيجابية في حين أنها سلبية في تونس. على المدى الطويل ، على النقيض من ذلك ، يعمل الإنفاق العام على التعليم على زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدين ، ولكن بشكل مكثف في المغرب أكثر منه في تونس.

دراسة **Dembure, H., & Ziramba, E (2016).** [2] التي جاءت لتبحث في صحة فرضية فاغنر (1883) حول اتجاه السببية بين النفقات العامة القطاعية والنمو الاقتصادي في ناميبيا للفترة 1991-2013 بالاعتماد على نهج ARDL. حيث ركز الباحثان على الإنفاق العام على التعليم والصحة والسلع الرأسمالية. كما اعتمد الباحثان على فرضية كل من قانون فاغنر و القانون الكينزي، قانون فاغنر الذي ينص على أن زيادة النشاط

[1] Ifa, A., & Guetat, I. (2018). Does public expenditure on education promote Tunisian and Moroccan GDP per capita? ARDL approach. The Journal of Finance and Data Science, 4(4), 234-246.
[2] Dembure, H., & Ziramba, E. (2016). Testing the validity of Wagner's law in the Namibian context: a Toda-Yamamoto (TY) granger causality approach, 1991-2013. Botswana Journal of Economics, 14(1), 52-70.

الاقتصادي ستؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بينما ينص القانون الكينزي على أن زيادة الإنفاق العام ستؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

توصلت نتائج الدراسة عن طريق اختبار ARDL عن وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي الذي يقابله الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) ومكونات الإنفاق العام. كما تشير نتائج TY Granger السببية إلى علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي وكذلك بين الإنفاق الرأسمالي والنمو الاقتصادي الذي يؤكد كل من قانون فاغنر والقانون الكينزي. وبالتالي ، كما توصل الباحثان إلى أنه يجب على دولة ناميبيا الاستمرار في زيادة الإنفاق العام على التعليم والسلع الرأسمالية لأنه يوجد سبب وتأثير متزامن بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام على كل من التعليم والسلع الرأسمالية بناءً على نتائج هذه الدراسة.

دراسة **(2014).Becherair, A** [1] التي تناولت العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين متغيرات التعليم والنمو الاقتصادي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حالة الاقتصاد الجزائري، عرض الباحث للمناقشات النظرية حول العلاقة بين النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري من خلال التعليم ، ثم قام بتطبيق نهج اختبار الحدود لنماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، والذي تم تطويره ضمن إطار التأخر الموزع الذاتي (ARDL) على البيانات السنوية للفترة من 1971 إلى 2011 من أجل التحقق مما إذا كانت هناك علاقة توازن طويلة المدى بين فئات التعليم الرئيسية و النمو الاقتصادي. توصلت نتائج اختبار الحدود لهذه الدراسة إلى وجود علاقة مستقرة طويلة الأمد بين المدرسة الابتدائية والجامعة والنمو الاقتصادي. كما تظهر النتائج التقديرية لهذه الدراسة أن المدارس الابتدائية والجامعة مرتبطة بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير. وتخلص الدراسة إلى أن الجهود المبذولة لتحسين جودة التعليم في الجزائر لها مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي.

[1] Becherair, A. (2014). Education and economic growth in Algeria: An empirical investigation by using ARDL approach. International journal of innovation and applied studies, 7(3), 1215.

و بناءا على الدراسات التي تم التطرق إليها، استنمبطنا في دراستنا على متغيرات الإنفاق على كل من التعليم و الصحة كمؤشرين للدلالة على التنمية الاجتماعية في البلد محل الدراسة (الجزائر) .

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، واعتمادا على دراسة Hoffmann, R., & Lutz, S. U. (2019)[1] ، و دراسة Cetin, M., & Dogan, I.(2015)[2] ، ودراسة أحمد حسين الهيتي, فاطمة ابراهيم خلف, & عدي سالم علي (2009)[3]. ، فإن النمو الإقتصادي يكتب بدلالة الإنفاق على الصحة، الإنفاق على التعليم، إيرادات المحروقات ، على النحو التالي:

$$PIB_t = f\ (DS_t, DE_t, RP_t) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$PIB_t = \alpha + \beta_1 \mathrm{DS}_t + \beta_2 DE_t + \beta_3 RP_t + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

- ✓ PIB_t **:** يمثل النمو الإقتصادي.
- ✓ DS_t **:** يمثل الإنفاق على الصحة.
- ✓ DE_t : يمثل الإنفاق على التعليم.
- ✓ RP_t : يمثل إيرادات المحروقات.

2-3 معطيات الدراسة :

[1] Hoffmann, R., & Lutz, S. U. (2019). The health knowledge mechanism: evidence on the link between education and health lifestyle in the Philippines. The European Journal of Health Economics, 20(1), 27-43.

[2] Cetin, M., & Dogan, I. (2015). The impact of education and health on economic growth: Evidence from Romania (1980-2011). Romanian Journal of Economic Forecasting, 18(2), 133.

[3] د. احمد حسين الهيتي, د. فاطمة ابراهيم خلف, & عدي سالم علي. (2009). العلاقة بين الإنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي للمدة 1981-2006. Iraqi Journal For Economic Sciences, 7(20).

لقد تم الحصول على معطيات الدارسة من البنك الدولي، وتمتد من 2000 إلى 2021 ، والتمثيل البياني التالي يبين تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة:

الشكل 14: تطور متغيرات الدراسة

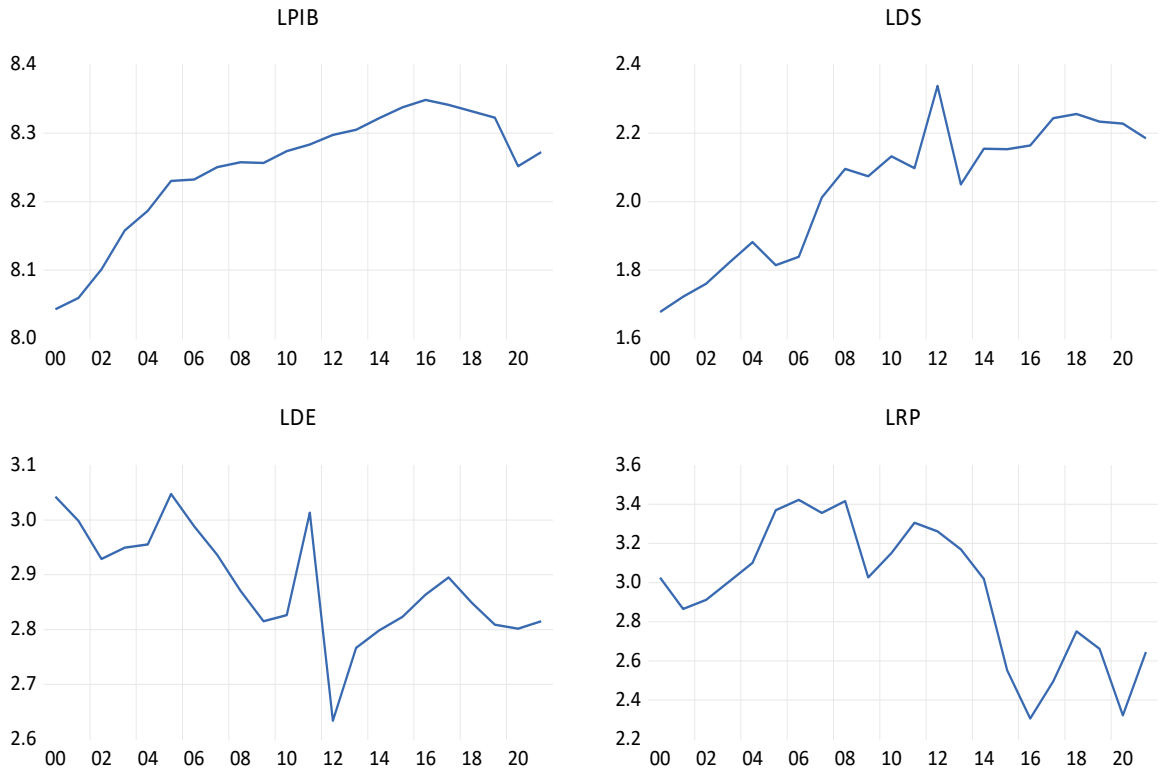

المصدر: من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews10

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يظهر لنا أنه يوجد مركبة الاتجاه العام، وبالتالي يحتمل أن تكون هذه المتغيرات غير مستقرة.

من أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1)، قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة.

3-3 تطبيق طريقة ARDL :

سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي قدمه Pesaran et al (2001). تمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود لتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة I(0) أو I(1) . فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات I(2). كذلك ARDL يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لتكون النتائج أكثر كفاءة.

تتلخص تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) فيما يلي :

- اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (اختبار الاستقرارية)؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبارات الحدود؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ؛
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ؛
- الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج .

و بإدخال اللوغاريتم على متغيرات النموذج (2) وهذا من اجل جعل المتغيرات متجانسة و التعبير على معاملتها كمرونة و الإشارة المتوقعة هي بين القوسين:

$$LPIB_t = \alpha + \underset{(+)}{\beta_1}\mathrm{LDS}_t + \underset{(+)}{\beta_2 LDE_t} + \underset{(+)}{\beta_3 LRP_t} + \varepsilon_t \qquad (3)$$

- **دراسة الجذر الأحادي:**

سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي و المتمثل في اختبار ديكي– فوللر المتطور (ADF) على كل متغيرات النموذج : النمو الإقتصادي ($LPIB_t$)،الإنفاق على الصحة

(LDS_t)، الإنفاق على التعليم (LDE_1) و إيرادات المحروقات (LRP_t)، وذلك للتأكد من أن كل هذه المتغيرات مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول I (1) ،لأن إجراء "اختبار الحدود" لا يعد صالحا إذا كان هناك متغير متكامل عند الفرق الثاني I(2) أو أكثر.و اختبار ADF يعتمد تطبيقه على درجة التأخير وتم تحديد هذه الأخيرة بدرجة تأخير واحد استنادا على دالة الارتباط الذاتي الجزئية.

الجدول التالي يلخص اختبارADF.

الجدول 9 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

	استقرارية السلاسل الأصلية				استقرارية سلاسل الفروق الأولى			
	مستوى	ADF^t	ADF^c	الاحتمال	مستوى	ADF^t	ADF^c	الاحتمال
$LPIB_t$	% 1	-2.64	1.36	0.9536	% 1	-2.64	-1.79	0.0690
	%5	-1.95			%5	-1.95		
	%10	-1.61			%10	-1.61		
LDS_t	% 1	-2.64	-0.48	0.4975	% 1	-2.64	-6.82	0.0000
	%5	-1.95			%5	-1.95		
	%10	-1.61			%10	-1.61		
LDE_t	% 1	-2.64	-2.02	0.0424				
	%5	-1.95						
	%10	-1.61						
LRP_t	% 1	-2.64	-0.33	0.5563	% 1	-2.64	-5.47	0.0000
	%5	-1.95			%5	-1.95		
	%10	-1.61			%10	-1.61		

المصدر: من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews10

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% بالنسبة للسلسلة الأصلية لكل من

النمو الاقتصادي (PIB_t) ، الإنفاق على الصحة (DS_t) و إيرادات المحروقات (RP_t) ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلاسل غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لكل السلاسل السابقة. ونلاحظ من خلاله أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% وبالتالي فالسلاسل مستقرة. بينما وجدنا أن سلسلة الإنفاق على التعليم (LDE_t) مستقرة عند المستوى الأول أي أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% .

و من خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أنه لا يمكن رفض فرضية العدم لثلاث متغيرات($LPIB_t$, LDS_t , LRP_t) أي: أن هذه متغيرات غير مستقرة ومنه وجود جذر الوحدة ، في حين يمكن رفض هذه الفرضية للفروق الأولى لنفس المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، و أن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، بينما وجدنا متغير واحد فقط (LDE_t) مستقر عند المستوى الأول وبالتالي فإن هذه النتائج تجعل من الممكن تطبيق منهجية ARDL و هذا الأخير يرتكز كذلك عند تحديده على درجة التأخير المثلى و التي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (HQ, SC,AIC) لثلاث نماذج أشعة انحدارية ذاتية VAR(p=0,1,2)

الجدول 10 : معايير اختبار درجة تأخر VAR

درجة التأخر	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	69.75420	NA	2.98e-08	-5.977655	-5.779283	-5.930924
1	131.5257	95.46497*	4.80e-10*	-10.13870*	-9.146839*	-9.905044*
2	141.8474	12.19844	9.54e-10	-9.622492	-7.837150	-9.201919

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعمال Eviews10

مـن الجـدول أعـلاه نسـتنتج أن درجـة التـأخير المثلـى هـي 1 وذلـك حسـب كـل مـن معيار AIC,SC ;HQ لأن لديهم أقل قيمة.

- **اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests)**

نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

$$LPIB_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} \delta_i \Delta LPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i \Delta LDS_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \omega_i \Delta LDE_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \lambda_i \Delta LRP_{t-i} + \varphi_1 \mathrm{LDS}_t + \varphi_2 \mathrm{LDE}_t + \varphi_3 \mathrm{LRP}_t + \mathrm{U}_t$$

حيث δ، α، ω، λ هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير φ_1، φ_2، φ_3، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و U_t هو البواقي.

يوضح نموذج ARDL أن النمو الاقتصادي يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة، و القيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. التكامل المشترك وفقا لـ Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يرتكز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_0) و الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_1) و االتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = 0 \\ H_1 : \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq 0 \end{cases}$$

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests) و الذي يعتمد على إحصائية F-statistics ، و القرار يكون على النحو التالي:

إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك . أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة،

فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة F-stat تقع ما بين الحد الأعلى و الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran and al (2001)، عندئذ لا يمكن أن نقرر.و الجدول التالي يلخص اختبار الحدود.

الجدول 11: اختبارات الحدود ARDL Bounds Test

	القيمة	عدد المتغيرات k
إحصائية F-statistics	4.312120	3
حدود القيمة الحرجة		
مستوى المعنوية	**الحد الادنى I0**	**الحد الاقصى I1**
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews 10

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (4.31) هي أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأقصى لجميع مستويات المعنوية فإننا نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل .

- **تقدير النموذج :**

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة و النمو الاقتصادي وإعتمادا على Schwarz criterion (SC) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج ARDL (1، 1 ، 1 ، 1) هو النموذج الأمثل ، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل و القصير المبينة في الجداول 11 و 12.

الجدول 12 : تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

المتغيرات	المعاملات	t المحسوبة	الاحتمال
LDS_t	0.501390	6.192918	0.0000
LDE_t	0.206626	1.393942	0.1803
LRP_t	0.027417	0.942358	0.3585
C	6.547249	11.26586	0.0000
DW= 1,09	**R^2 = 0,79**	**F-Statistique =23,88**	**P(F-Statistique)=0**

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد حيث بلغت نسبته 0,79، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (الإنفاق على الصحة، الإنفاق على التعليم، إيرادات المحروقات) تشرح 79% المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و21% المتبقية تفسره متغيرات أخرى.

من خلال اختبار ستيودنت نلاحظ أن كل معالم النموذج ليست لها معنوية إحصائية ماعدا معامل الانفاق الصحي ، النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام ، و هذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن (prob F-stat =0 < 0,05), أما اختبار ديربن ((H) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

$$H = \frac{\hat{\rho}}{\frac{1}{n} - V(\hat{\beta}_0)} = \frac{1 - \frac{DW}{2}}{\frac{1}{n} - V(\hat{\beta}_0)} = 1,5 < 1,96$$

أما اقتصاديا فالدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا.

مكانيزم نموذج تصحيح الخطأ (ECM،) قد طبق في دراستنا وهذا من أجل إختبار وجود علاقة المدى القصير بين المتغيرات (الجدول 13)

الجدول 13 : تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

المتغيرات	المعاملات	t المحسوبة	الاحتمال
ΔLDS_t	-0.003774	-0.076932	0.9398
ΔLDE_t	-0.076779	-1.552730	0.1428
ΔLRP_t	0.054182	3.366950	0.0046
CointEq(-1)	-0.005896	-5.265052	0.0001
Cointeq = LPIB - (0,5LDS +0,2LDE +0,02LRP + 6,54)			

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية ستيودنت المحسوبة تبين لنا أن كل معالم متغيرات النموذج للمدى القصير ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% ما عدا معامل إيرادات المحروقات، و أن معامل الإرجاع أو بما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (0,05-)، فهذه الإشارة السالبة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل أي أنه يقيس نسبة اختلال التوازن في النمو الاقتصادي الممكن تعديله من سنة إلى أخرى بـ 5% ..

- **جودة النموذج**

من أجل دراسة جودة النموذج نجري الاختبارات التشخيصية التالية:

- اختبار إرتباط التسلسلي للبواقي عن طريق اختبار Teste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM .
- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH .
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality Test Jack-Berra .

- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test
- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

الجدول 13 يلخص نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

الجدول 14 : نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

اختبار إرتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم (H_0) : لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-statistique	0.580383	Prob F (2,12)	0.5746
Obs*R-au carré	1.940376	Prob Chi-Square (2)	0.3790
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم (H_0) : ثبات التباين			
F-statistique	0.064323	Prob F (1,19)	0.8025
Obs*R-au carré	0.070854	Prob Chi-Square (1)	0.7901
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera			
فرضية العدم (H_0) :البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
Jarque-Bera	11,10	Prob	0.1
اختبار مدى ملائمة النموذج **Ramsey Reset Test**			
فرضية العدم (H_0) : النموذج محدد بشكل صحيح			
t-statistique	0,37	Prob	0.71
F-statistique	0,13	Prob	0.71

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعمال Eviews10

من خلال الجدول أعلاه تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج مايلي :

- ✓ يشير اختبار إرتباط التسلسلي للبواقي بأن إحتمالية فيشر تساوي.0,57هي أكبر من مستوى المعنوية 5%،مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- ✓ يشير إختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0,80 هي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.
- ✓ بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية Jack-Berra تساوي 0,10 هي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.
- ✓ يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي ، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,71 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.
- ✓ يبين إختبار الإستقرار الهيكلي CUSUM أن النموذج مستقر.

الشكل15: اختبار CUSUM.

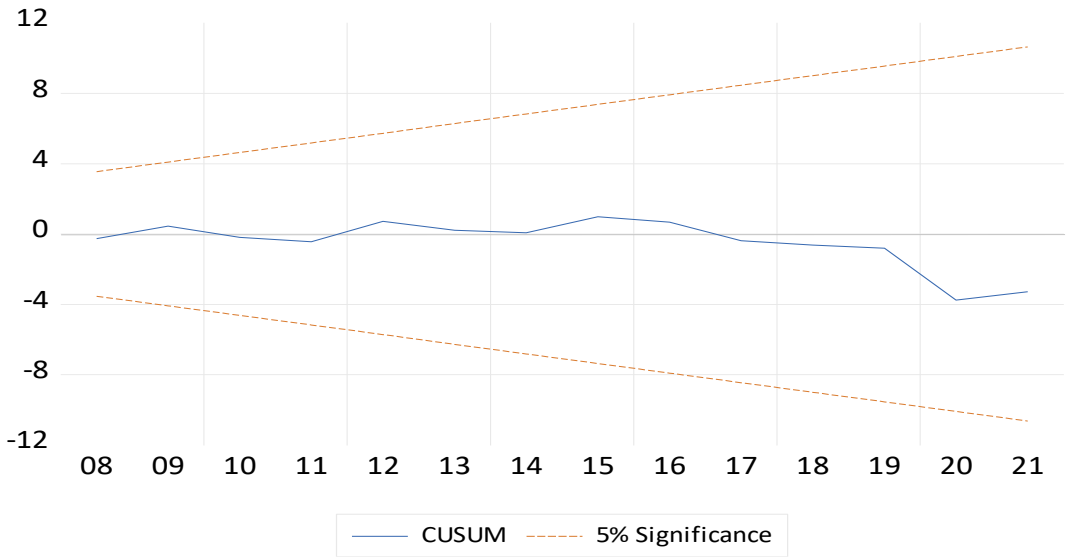

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال Eviews10

- **مناقشة النتائج:**

بعد تقديرنا للنموذج بطريقة **ARDL** و دراسة صلاحيته الاحصائية سنحاول مناقشة الجانب الاقتصادي للنموذج .

- **المناقشة الاقتصادية للنموذج:**

ـ بالنسبة لمعامل الإنفاق على التعليم فإن إشارته موجبة ، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الإقتصادي) والمتغير المستقل (الإنفاق على التعليم)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية.

ويمكن تفسير معامل الإنفاق على التعليم في المعادلة على النحو التالي: كل تغير في نسبة الإنفاق على التعليم بوحدة واحدة تحدث تغيرا طرديا على النمو الإقتصادي بـ 0,20وحدة

ـ بالنسبة لمعامل الإنفاق على الصحة فإن إشارته موجبة ، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الإقتصادي) والمتغير المستقل (الإنفاق على الصحة)، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية.

ويمكن تفسير معامل الإنفاق على الصحة في المعادلة، على النحو التالي:

-إن زيادة معدل الإنفاق على الرعاية الصحية بوحدة واحدة تحدث تغيرا موجبا على النمو الإقتصادي ب 0.50 وحدة.

ـ بالنسبة لمعامل إيرادات المحروقات فإن إشارته موجبة ، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الإقتصادي) والمتغير المستقل (إيرادات المحروقات)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية في المدى الطويل.

ويمكن تفسير معامل إيرادات المحروقات الكلي في المعادلة، على النحو التالي:

-إن زيادة إيرادات المحروقات الكلي بوحدة واحدة تحدث تغيرا طرديا على النمو الإقتصادي 0,02 وحدة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر من خلال التطرق إلى مختلف المؤشرات المستخدمة في تقييم مستوى التنمية الاجتماعية، كما تم دراسة الأثر التبادلي بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية ، المعبر عنه من خلال نموذجي الصحة والتعليم في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 ، حيث توصلنا بعد تقدير النماذج بطريقة ARDL إلى أن التأثير إيجابي للإنفاق على الصحة و التعليم على النتائج المرجوة للنمو الاقتصادي ، وهي مقبولة إحصائيا، كما أن زيادة إيرادات المحروقات تحدث تغيرا طرديا على النمو الإقتصادي.

الخـاتمة العامة

الخـاتمة العامة:

أكد العديد من الباحثين على الدور الذي يلعبه النمو الاقتصادي في تطور و ازدهار الدول، و ذلك من خلال العمل على تحسين مؤشرات، كالتعليم و الصحة و غيرها، مما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للفرد و بالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية.

وفقًا للنظرية الاقتصادية للنمو الداخلي ، يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بتراكم رأس المال البشري، الفكرة الأساسية هي كيف يمكن لمؤشري التعليم والصحة أن يكونا عنصران أساسيان للنمو والتنمية الاجتماعية في بلد ذي مستوى منخفض من التنمية كالجزائر.

المشروع الذي تعتبر هذه الدراسة جزءًا منه هو تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر، وذلك من خلال قياس الأثر التبادلي للنمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر، و ذلك من خلال دراسة مقارنة لبعض المؤشرات، كالتعليم و الصحة ، حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

حاولنا في الفصل الأول الإلمام بمختلف الجوانب النظرية للنمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، و ذلك بالتطرق إلى مختلف المدارس الاقتصادية و أهم المفكرين الاقتصاديين الذين تناولوا النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية.

أما الفصل الثاني فقد خصص لعرض مختلف الدراسات و الأدبيات النظرية و التجريبية التي اهتمت بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، من خلال المؤسسات و الاقتصادات الدولية المختلفة، المتقدمة، ذات الاقتصادات الانتقالية، و الدول النامية، و تم استنتاج ذلك من خلال دراسة مختلف قنوات التنمية الاجتماعية التي لها علاقة بالنمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للفصل الثالث فقد تم عرض واقع النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر من خلال التطرق إلى مختلف المؤشرات الدولية المستخدمة في تقييم مستوى التنمية الاجتماعية .

لتختتم الدراسة بقياس الأثر التبادلي بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر ، التعليم و الصحة نموذجان ، وذلك بإستخدام نماذج بيانات ARDL ، حيث انتهت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية و ايجابية بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية.

و تتمثل أهم إستنتاجات الدراسة فيما يلي:

من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي أن التنمية الاجتماعية مهمة بالنسبة للنمو الاقتصادي، و يتضح من خلال نتائج الدراسة أن الاهتمام بمؤشرات التنمية الاجتماعية، كالتعليم و الصحة، وزيادة الإنفاق عليها ، يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي للبلاد.

كما يؤدي تحسين نوعية المؤسسات خاصة التي لها علاقة بالتعليم و الصحة إلى زيادة النمو الاقتصادي و بالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي ، و من الضروري وجود المؤسسات المناسبة و عالية الجودة التي تساعد على تحسين نوعية التعليم و الصحة.

لا يمكن ربط التنمية بمعدلات النمو الاقتصادي فقط، إذ هناك عوامل أخرى إجتماعية لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء رسم المخططات التنموية .

إن ضمان التعليم للجميع عن طريق تنمية بشرية فعالة، و ضمان الخدمات الصحية للأفراد، عن طريق الرعاية الصحية في جميع الأقاليم و بجودة عالية، فكل هذا يسهم في الرفع من مستوى التنمية الاجتماعية للفرد، و يؤدي إلى زيادة إنتاجيته، و بالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

التنمية الاجتماعية ضرورية للإقتصاد الجزائري، و تساهم في تنويع صادراته، و هذا ما يساعد في إنتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط بالدرجة الأولى إلى اقتصاد متنوع، و كل هذا بشرط الاهتمام بمؤشرات التنمية الاجتماعية خاصة المتعلقة منها بالتعليم و الصحة، و التي تعمل على تقديم مخرجات ذات جودة في السياسات العامة الكلية في الجزائر.

بعد محاولتنا الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تمكنا من اختبار الفرضيات التي بني عليها البحث على النحو التالي:

جاءت نتائج الدراسة مطابقة للفرضية الأولى والتي تنص على أنه توجد علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية.

أما فيما يخص الفرضية الثانية والمتمثلة في أن تنمية التعليم و الصحة تساهم في النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، أثبتت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية حيث أن تنمية كل من التعليم و الصحة شرط ضروري لزيادة معدلات النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية.

آفاق البحث:

إن موضوع النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية من المواضيع المهمة في عصرنا الحالي، و يحتاج إلى المزيد من البحث، و رغم محاولتنا الإلمام بالموضوع، إلا أن ما توصلنا إليه من نتائج لن يكون بالضرورة نتائج حاسمة، و يرجع ذلك لتعدد مؤشرات التنمية الاجتماعية، و عليه فإن الباب يبقى مفتوحا أما الباحثين المهتمين بدراسة هذا الموضوع، إذ يمكن معالجة الموضوع من زوايا أخرى للوصول إلى نتائج جديدة تضيف للدراسات نتائج جديدة و تثري البحث في هذا المجال .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثاني، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1987.ص.

أحمد كمال أحمد و آخرون، التنمية الاجتماعية، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة، 1984،

أحمد محمود الزنفيلي(٢٠١٧) . الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة، دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية بالزقازيق،العدد(96) الجزء الأول.مصر.

إسماعيل عبد الرحمان ، حزبي محمد موسى عريقات : مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، دار وائل ، عمان ، 1999 .

إقبال الأمير السمالوطي:التنمية الاجتماعية سياسات و قضايا،القاهرة1999.

البنك العالمي، تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام و التنمية غير الإقصائية، اللجنة الدولية حول النمو و التنمية، واشنطن، 2008.

بوتليليس مراد(2012)، تطور التعليم في الجزائر(2011-1830) أطروحة ماجستير، جامعة وهران.

بوفلجة, غياث. (1993).التربية و متطلباتها.ديوان المطبوعات الجامعية..

جورج.ف.جانت:إدارة التنمية"مفهومها،أهدافها،وسائلها"ترجمة منير لبيب مرسي،القاهرة،دار المعارف،1979

الجوهري، عبدالهادي (1998م)، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، د.ت.

حسن، عبد الباسط محمد، (1970م) التنمية الاجتماعية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية.

حمدي باشا رابح ، أزمة التنمية و التخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006 .

خيري عزيز:قضايا التنمية و التحديث في الوطن العربي،بيروت،دارالأفاق الجديدة،1983.

د. احمد حسين الهيتي, د. فاطمة ابراهيم خلف, & عدي سالم علي. (2009). العلاقة بين الإنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي للمدة 1981-2006. .Iraqi Journal For Economic Sciences, 7(20)

سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاديات التنمية ، مديرية دار الكتاب للطباعة ، بغداد ، 1988 .

سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية المستدامة في الوطن العربي،الطبعة الاولى ، دار دجلة ، العراق، 2008 .

سانية، عبداللطيف، (2013) دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، للطباعة والنشر والتوزيع.

سليمة بلخيري و آخرون(2018)،المنظومة الصحية الجزائرية و واقع الصحة العمومية،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية-العدد الاقتصادي-جامعة زيان عاشور الجلفة.

السمالوطي، نبيل (1981): علم اجتماع التنمية، بيروت، دار النهضة العربية.

السياسة العامة الصحية في الجزائر(2012/2013)، دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث(2012-1990)،حسيني محمد العيد، مذكرة ماجستير،جامعة ورقلة.

قائمة المراجع

شريفي خيرة(2004)، دراسة تحليلية للتحقيق الوطني الخاص بأسباب الوفيات حول الولادة في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصّص سبر الآراء ،جامعة الجزائر.

شفيق، محمد (2009م): دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، د.ت، .

صلعة سمية(2016/2015)،اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية،رسالة دكتوراه،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان.

الطاهر زرهوني (1993) التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،ص 33

عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية ، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، 1982.

عبد الوهاب الأمين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الحالة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002 .

عبدالفتاح داودي و آخرون(2021)،قراءة تحليلية في مؤشر الازدهار العالمي-دراسة مقارنة بين الجزائر و مجموعة من الدول العربية-المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي حول:المؤسسات و الرفاهية، يومي17-18ماي 2021،جامعة معسكر.

عبو هدى ،عمر عبو(2008)."جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة". (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات .16-17 ديسمبر 2008 .جامعة الشلف).

علي الكاشف:التنمية الاجتماعية و المفاهيم و القضايا،القاهرة،عالم الكتب،1985.

علي دحمان محمد. (2011). تقييم نفقات الصحة والتعليم، دراسة حالة ولاية تلمسان، أطروحة ماجستير،جامعة تلمسان.

عمر بوعزيز(2018)،قياس الأثر التبادلي بين التنمية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الجزائر-الإنفاق الصحي نموذجا خلال الفترة1990-2016،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية،جامعة أم البواقي.

العمري علي ، دراسة تغيرات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008 .

غرايبية فضيلة.(2016).إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر-تحديات و إنجازات-مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية،جامعة تبسة.المجلد9،العدد1.

القوس، سعود بن سهل، (2016) دور الكليات الجامعية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بمحافظة عفيف، مجلة دراسات التنمية الاجتماعية، العدد الأول، 2016.

كيفاني شهيدة،2007/2006. التنمية الاقتصادية و الحماية الاجتماعية،مع دراسة خاصة للحماية الصحية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية،جامعة تلمسان..

محمد عبدالعزيز عجمية و محمد على الليثي ،التنمية الاقتصادية،الدار الجامعية،الاسكندرية،2004

.

محمد عبدالعزيزعجمية،إيمان عطية ناصف،علي عبد الوهاب نجا،التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية و تطبيقية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006،

محمد ناجي خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ،دار القاهرة، 2001.

قائمة المراجع

ميشيل تودارو – ترجمة حسن حسين و محمود حامد محمود ،التنمية الاقتصادية،دار المريخ،الرياض .

نصيرة قوريش(2011)،التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 2010.-2014،مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية،جامعة شلف.

وديع، عدنان محمد (2002م)، مؤشرات التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 1 ، العدد 2 فبراير.

وعيل ميلود،المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها.حالة: الجزائر،مصر،السعودية.دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3 .

المراجع باللغة الأجنبية

Abd Elkader Sid Ahmed , Croissance et Développement, OPU , Alger , 1981.

Abdallah, S., & Marks, N. (2014). Happy Planet Index. Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research, 2684-2688.

Abramowitz, M. (1955). Introduction to" Capital Formation and Economic Growth". In Capital Formation and Economic Growth (pp. 3-15). Princeton University Press.

Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. Handbook of economic growth, 1.

Adam Smith, The Wealth of Nations, 1776.

Afzal, M., Farooq, M. S., Ahmad, H. K., Begum, I., & Quddus, M. A. (2010). Relationship between school education and economic growth in Pakistan: ARDL bounds testing approach to cointegration. Pakistan Economic and Social Review.

Ahluwalia, M. S., Carter, N. G., & Chenery, H. B. (1979). Growth and poverty in developing countries. Journal of development economics, 6(3).

Ahmad, Z., & Batul, T. (2013). Relationship among poverty, education expenditure, and education status: empirical evidence from Pakistan. In Proceedings of the World Congress on Engineering (Vol. 1).

Aitken, A. (2019). Measuring welfare beyond GDP. National Institute Economic Review, 249, R3-R16.

Akerlof G., Kranton R. (2000), Economics and Identity, Quarterly Journal.

قائمة المراجع

Akintoye, V. A., & Opeyemi, O. A. (2014). Prospects for Achieving Sustainable Development Through the Millennium Development Goals in Nigeria. European Journal of Sustainable Development, 3(1).

Akwei, K., Mutize, M., & Alhassan, A. L. (2022). Education and economic growth in a developing country. Int. J. Education Economics and Development, 13(2).

Alesina, A., & Rodrik, D. (1994). Distributive politics and economic growth. The quarterly journal of economics, 109(2),

Alesina, A., & Rodrik, D. (1994). Distributive politics and economic growth. The quarterly journal of economics, 109(2),

Alfani, G., Gierok, V., & Schaff, F. (2022). Economic inequality in preindustrial germany, ca. 1300–1850. The Journal of Economic History, 82(1),

Anand, S., & Ravallion, M. (1993). Human development in poor countries: on the role of private incomes and public services. Journal of economic perspectives, 7(1),

Arrow, K. J. (2012). Social choice and individual values (Vol. 12). Yale university press.

Atkeson, A. (2020). What will be the economic impact of covid 19 in the us? rough estimates of disease scenarios (0898 2937). Retrieved from National Bureau of Economic Research: https://www. nber. org/papers/w26867.

Atkinson, A. B. (1999). The contributions of Amartya Sen to welfare economics. The Scandinavian Journal of Economics, 101(2),

Barro, R. (1996). Health and economic growth. World Health Organization

Barro, R. J. (2000). Inequality and Growth in a Panel of Countries. Journal of economic growth, 5(1),

Barro, R. J. (2001). Education and economic growth. The contribution of human and social capital to sustained economic growth and well-being, 79,

Barro, R. J., Ursúa, J. F., & Weng, J. (2020). The coronavirus and the great influenza pandemic: Lessons from the “spanish flu” for the coronavirus’s potential effects on mortality and economic activity (No. w26866). National Bureau of Economic Research.

Batten, T.R 1957: "Commities and their development" ,London ,Oxford University, Press.

قائمة المراجع

Becherair, A. (2014). Education and economic growth in Algeria: An empirical investigation by using ARDL approach. International journal of innovation and applied studies, 7(3),

Begg David , Fischer Stanley et al : exercices et problème corriges macro économie , 2eme édition , Dunod Paris , 2002 ,

Benhabib, J., & Rustichini, A. (1996). Social conflict and growth. Journal of economic growth, 1(1),

Bernard, C. (1865). Introduction à l'étude de la médecine expérimentale par m. Claude Bernard. Baillière,

Bhalla, S. S. (1988). Is Sri Lanka an exception? a comparative study of living standards. Rural Poverty in South Asia, 2.

Bhalla, S. S., & Glewwe, P. (1986). Growth and equity in developing countries: A reinterpretation of the Sri Lankan experience. The World Bank Economic Review, 1(1),

Bilan, Y., Vasilyeva, T., Lyeonov, S., & Bagmet, K. (2019). Institutional complementarity for social and economic development. Business: theory and practice.

Bloom, D. E., Canning, D., & Sevilla, J. P. (2001). The effect of health on economic growth: theory and evidence.

Bosserelle, É. (2010). Dynamique économique: croissance-crises-cycles. Gualino.

Bruinshoofd, A. (2016). Institutional quality and economic performance. Rabobank Research Economic Report, Utrecht.

Budsaratragoon, P., & Jitmaneeroj, B. (2021). Reform priorities for prosperity of nations: The Legatum Index. Journal of Policy Modeling, 43(3), 657-672.

Cetin, M., & Dogan, I. (2015). The impact of education and health on economic growth: Evidence from Romania (1980-2011). Romanian Journal of Economic Forecasting, 18(2),

CHARLES, A. HEALTH, POVERTY REDUCTION AND ECONOMIC GROWTH IN NASARAWA STATE, NIGERIA.

Chaudhry, I. S., & Rahman, S. (2009). The impact of gender inequality in education on rural poverty in Pakistan: an empirical analysis. European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 15(1),

Chowdhury, M. B. (2022). Internationalisation of education and its effect on economic growth and development. The World Economy, 45(1),

قائمة المراجع

Coase, R. H. (1960). The Problem of Social Cost, Journal Law and Economic. Vol3 (oct. 1960),

Cookson, R., Norheim, O. F., & Skarda, I. Prioritarian Analysis in Health.

Coyle, D. (2017). GDP: A Brief But Affectionate History. The Quarterly Journal of Austrian Economics, 20(1), 97-103.

Dauda, O. S. (2011). Effect of public educational spending and macroeconomic uncertainty on schooling outcomes: Evidence from Nigeria. Journal of Economics, Finance and Administrative Science, 16(31),

Deininger, K., & Squire, L. (1996). A new data set measuring income inequality. The World Bank Economic Review, 10(3),

Dembure, H., & Ziramba, E. (2016). Testing the validity of Wagner's law in the Namibian context: a Toda-Yamamoto (TY) granger causality approach, 1991-2013. Botswana Journal of Economics, 14(1),

Dementiev, V. E. (2021). " Black Swans" and Social Institutions. Ekonomicheskie i Sotsialnye Peremeny, 14(3),

Dollar, D., Kleineberg, T., & Kraay, A. (2016). Growth still is good for the poor. European Economic Review, 81,

Dominique Guellec et Pierre Ralle, les nouvelles théories de la croissance, 5e éd.-Paris :la Découverte 2003,

Dowrick, S., & Rogers, M. (2002). Classical and technological convergence: Beyond the Solow-Swan growth model. *Oxford Economic Papers*, *54*(3), 369-385.

Draskovic, V., Popov, E., & Peleckis, K. K. (2017). Modelling of Institutional Changes in Transition Countries-the Gap Between the Theory and Practice.

Durlauf, S. N. (2020). INSTITUTIONS, DEVELOPMENT, AND GROWTH. The handbook of economic development and institutions,

Easterly, W. (2007). Inequality does cause underdevelopment: Insights from a new instrument. Journal of development economics, 84(2),

Economics, Vol. CXV, N. 3,

Efendic, A., & Pugh, G. (2015). Institutional effects on economic performance in post-socialist transition: a dynamic panel analysis. Acta Oeconomica, 65(4),

Ehsanul ,H A Q U E, Shipon. (2014). How Important Is Social Development for Economic Growth.DUEDAA.

قائمة المراجع

Endowments Sokoloff, K. L., & Engerman, S. L. (2000). Institutions, factor endowments, and paths of development in the new world. Journal of Economic perspectives, 14(3),

Eric Bousserelle,Dynamique économique -Croissance,crises,cycles,Gualino éditeur ,paris,2004,

Fatiha, I. S. S. O. L. A. H., Brahim, D. J. E. M. A. C. I., & Mourad, K. E. R. T. O. U. S. (2021). Education, Santé et croissance économique en Algérie: Étude économétrique via le modèle ARDL. Dirassat Journal Economic Issue, 12(1),

Ferranna, M., Sevilla, J. P., & Bloom, D. E. (2021). Addressing the COVID-19 pandemic: Comparing alternative value frameworks (No. w28601). National Bureau of Economic Research.

Foster, J. E., & Székely, M. (2008). Is economic growth good for the poor? Tracking low incomes using general means. International Economic Review, 49(4) .

François Perroux, Dictionnaire économique et social, Hatier,1990.

Gallup, J. L. (2012). Is there a Kuznets curve. Portland State University,

Grossman, H. I. (1991). A general equilibrium model of insurrections. The American Economic Review,

Gruber, J. (2005). Public finance and public policy. Macmillan.

Guiga, H., & Rejeb, J. B. (2012). Poverty, growth and inequality in developing countries. International Journal of Economics and Financial Issues, 2(4),

Hall, R. E., & Jones, C. I. (1999). Why do some countries produce so much more output per worker than others?. The quarterly journal of economics, 114(1),

Hanushek, E. A., & Woessmann, L. (2015). The knowledge capital of nations: Education and the economics of growth. MIT press.

Harbison, F., & Myers, C. A. (1964). Education and employment in the newly developing economies. Comparative Education Review, 8(1),

Haskins, C. (2009). Using the concept of sustainable development to encourage corporate responsibility in small enterprises. Norwegian University of science and Technology Trondheim, Norway.

Haskins, C. (2009). Using the concept of sustainable development to encourage corporate responsibility in small enterprises. Norwegian University of science and Technology Trondheim, Norway.

Hobhouse, L. T. (2012). Social Development (Routledge Revivals): Its Nature and Conditions. Routledge.

Hoffmann, R., & Lutz, S. U. (2019). The health knowledge mechanism: evidence on the link between education and health lifestyle in the Philippines. The European Journal of Health Economics, 20(1),

Hollander, S. (1997). The Economics of Thomas Robert Malthus (Vol. 4). University of Toronto Press.

http://data.worldbank.org/

http://www.mae.gov.dz/images/sce/programme-quinquenal.pdf/27/08/2022

https://www.worldometers.info/world-population/algeria-population/26/8/2022, Retrieved 4-7 Edited.2022.

Hujo, K. (2021). Social protection and inequality in the global South: Politics, actors and institutions. Critical Social Policy, 41(3),

Ifa, A., & Guetat, I. (2018). Does public expenditure on education promote Tunisian and Moroccan GDP per capita? ARDL approach. The Journal of Finance and Data Science, 4(4),

Iqbal, K. (2018). Human Development and Economic Growth in Pakistan. SocioEconomic Challenges 3 (2).

Isenman, P. (1980). Basic needs: the case of Sri Lanka. World Development, 8(3),

Jha, S. (2019). Role of microfinance institutions in social development. Available at SSRN 2777155.

Kakwani, N. (1993). Poverty and economic growth with application to Côte d'Ivoire. Review of income and wealth, 39(2),

Kakwani, N., & Pernia, E. M. (2000). What is pro-poor growth?. Asian development review, 18(1),

Kandil, M. (2009). Determinants of institutional quality and their impact on economic growth in the MENA region. International Journal of Development Issues.

Kantiray, A. (1989). On the measurement of certain aspects of social development. *Social Indicators Research*, *21*(1),

Keynes, J. M., & Keynes, J. M. (2018). The General Theory (pp. 3-3). Springer International Publishing.

Kjellén, B., 1999, Multilateral Diplomacy and Science, The Columbia University Earth Institute: Earth Matters, Winter 1999/2000.

Knowles, S., & Owen, P. D. (1995). Health capital and cross-country variation in income per capita in the Mankiw-Romer-Weil model. Economics letters, 48(1), .

قائمة المراجع

Koch, M., Gullberg, A. T., Schoyen, M. A., & Hvinden, B. (2016). Sustainable welfare in the EU: Promoting synergies between climate and social policies. Critical Social Policy, 36(4),

Kraay, A. (2006). When is growth pro-poor? Evidence from a panel of countries. Journal of development economics, 80(1),

Leamer, E. E., Maul, H., Rodriguez, S., & Schott, P. K. (1999). Does natural resource abundance increase Latin American income inequality?. Journal of development Economics, 59(1),

Lee, B. X., Kjaerulf, F., Turner, S., Cohen, L., Donnelly, P. D., Muggah, R., ... & Gilligan, J. (2016). Transforming our world: implementing the 2030 agenda through sustainable development goal indicators. Journal of public health policy, 37,

Li, H., & Zou, H. F. (1998). Income inequality is not harmful for growth: theory and evidence. Review of development economics, 2(3),

Lucas Jr, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. Journal of monetary economics, 22(1),

Lundberg, M., & Squire, L. (2003). The simultaneous evolution of growth and inequality. The economic journal, 113(487),

Madsen, J. B., Islam, M. R., & Doucouliagos, H. (2018). Inequality, financial development and economic growth in the OECD, 1870 2011. European Economic Review, 101,

Magdalou, B. (2014). Evaluation du bien-être et de la pauvreté en économie: théorie normative et expérimentation. Études caribéennes,

Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1992). A contribution to the empirics of economic growth. The quarterly journal of economics, 107(2),

Marshall, A., & PRINCIPLES, O. E. (1890). Macmillan and Co. Ltd.: London.

Marx, K. (1909). Contribution à la critique de l'économie politique.

Matutinović, I. (1998). Quality of life in transition countries: Central East Europe with special reference to Croatia. Social Indicators Research, 43(1),

Meade, J. E. (2013). A Neo-Classical Theory of Economic Growth (Routledge Revivals). Routledge.

Midgley, J., & Livermore, M. (1997). The developmental perspective in social work: Educational implications for a new century. Journal of Social Work Education, 33(3).

قائمة المراجع

Mondiale, B. (2007). République Algérienne Démocratique et Populaire: A la recherche d'un investissement public de qualité. Une Revue des dépenses publiques, 1.

Morris, I. (2013). Introduction: Quantifying Social Development. Introductory Chapters.

Morris, M. D. (1979). Measuring the conditions of the world's poor: The physical quality of life. In Measuring the conditions of the world's poor: The physical quality of life .

Mulok, D., Kogid, M., Asid, R., & Lily, J. (2012). Is economic growth sufficient for poverty alleviation? Empirical evidence from Malaysia. Cuadernos de economía, 35(97),

Nasar, S. (2011). Grand pursuit: The story of economic genius. Simon and Schuster..

Pere, E., & Bartlett, W. (2019). On the way to Europe: Economic and social developments in Albania. In Western Balkan economies in transition. Springer, Cham.

Persson, T., & Tabellini, G. (1991). Is inequality harmful for growth? Theory and evidence.

Phakdi, P., Deejai, P., & Saneechai, A. (2022). Predicting in Economic Growth based on Indicator of Education Expenditure using historical data in Thailand. vol. 10, no 1.

Pigou, A. C., & Aslanbeigui, N. (2017). The economics of welfare. Routledge.

PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT QUINQUENNAL 2010-2014

Quah, E., & Boon, T. L. (2003). The economic cost of particulate air pollution on health in Singapore. Journal of Asian Economics, 14(1),

Ram, R. (2007). IQ and economic growth: Further augmentation of Mankiw–Romer–Weil model. Economics Letters, 94(1),

Ribeiro, A. P., Silva, S. T., & Guimarães, D. (2015). Macroeconomic fundamentals of poverty and deprivation: an empirical study for developed countries. The European Journal of Development Research, 27(1),

Ricardo, D. (1821). On the principles of political economy. London: J. Murray.

Rivera-Batiz, F. L. (2002). Democracy, governance, and economic growth: theory and evidence. Review of Development Economics, 6(2),

قائمة المراجع

Rodrik, D. (2000). Institutions for high-quality growth: what they are and how to acquire them. Studies in comparative international development, 35(3),

Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. Journal of political economy, 94(5),

Screpanti, E., & Zamagni, S. (2005). An outline of the history of economic thought. OUP Oxford.

Sen, A. (1981). Public action and the quality of life in developing countries. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 43(4),

Sen, A. (1986). Welfare Economics and the Real World.

Sen, A. (2000). Development as freedom. DEVELOPMENT IN PRACTICE-OXFORD-, 10(2),

SERİN OKTAY, D., & ALGAN, N. (2022). Gelir Eşitsizliği, Yoksulluk ve Büyüme. Itobiad: Journal of the Human & Social Science Researches, 11(1).

Shapiro Edward , macroeconomic analysis, Thomson learnining,1995,

Shapiro, E. (2001). Macroeconomic analysis,

Silber, J. (2001). Amartya Sen et la mesure de la croissance économique et du développement social. Revue d'économie du développement, 9(3),.

Simon Kuznets, Croissance et Structure Economique,Calman Lévy, Paris,1972,

Siporin, M. (1975). Introduction to social work practice. Macmillan.p18.

Škare, M., & Družeta, R. P. (2016). Poverty and economic growth: a review. Technological and Economic development of Economy, 22(1),

So, A. Y. (1990). Social change and development: Modernization, dependency and world-system theories (No. 178). Sage.

Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. The quarterly journal of economics, 70(1),

Solow, R. M. (1999). Neoclassical growth theory. Handbook of macroeconomics, 1, 637-667.

Stukalo, N., & Simakhova, A. (2018). Global parameters of social economy clustering. Problems and Perspectives in Management, 16(1),

Summers, L. H., & Pritchett, L. (1996). Wealthier is healthier. J Human Resources, 31(4).

قائمة المراجع

Tamvada, J. P., Shrivastava, M., & Mishra, T. K. (2022). Education, social identity and self-employment over time: evidence from a developing country. Small Business Economics,

Tornell, A., & Velasco, A. (1990). Why does capital flow from poor to rich countries? Interest groups and dynamic games in poor countries (No. 90-39).

UN, (1988) "United Nation Guiding Principales for development Social Policies and Programmes in the Near Future", United Nation, New Yurk.

Undercoffer, R. (2015). The Rise, Development, and Decline of Welfare Economics: Pigou to Sen and Beyond.

United Nations Development Program (1990). Human development report. Oxford University Press.

Vasiliev, V. P. (2022). Post-pandemic Trends in the Development of Social State Institutions. Postmodern Openings, 13(1 Sup1),

Vitola, A., & Senfelde, M. (2015). The role of institutions in economic performance. Business: Theory and Practice, 16(3),

Wang, L. H., Liao, S. Y., & Huang, M. L. (2022). The growth effects of knowledge-based technological change on Taiwan’s industry: A comparison of R&D and education level. Economic Analysis and Policy, 73,

Wedgwood, R. (2005). Post-basic education and poverty in Tanzania. Post-Basic Education and Training Working Paper Series (1).

Well, D. N. (2007). Accounting for the effect of health on economic growth. The quarterly journal of economics, 122(3), 1265-1306.

الملاحق

الملحق رقم 01

Dependent Variable: LOG(PIB)
Method: Least Squares
Date: 11/29/22 Time: 13:29
Sample: 2000 2021
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.547249	0.581158	11.26586	0.0000
LOG(DS)	0.501390	0.080962	6.192918	0.0000
LOG(DE)	0.206626	0.148231	1.393942	0.1803
LOG(RP)	0.027417	0.029094	0.942358	0.3585

R-squared	0.799221	Mean dependent var	8.248139
Adjusted R-squared	0.765758	S.D. dependent var	0.088627
S.E. of regression	0.042894	Akaike info criterion	-3.297190
Sum squared resid	0.033119	Schwarz criterion	-3.098819
Log likelihood	40.26909	Hannan-Quinn criter.	-3.250460
F-statistic	23.88360	Durbin-Watson stat	1.099815
Prob(F-statistic)	0.000002		

الملحق رقم 02

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.367650	0.9536
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 11/29/22 Time: 13:36
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.000758	0.000555	1.367650	0.1823
D(LPIB(-1))	0.359831	0.167392	2.149629	0.0404

R-squared	0.139943	Mean dependent var	0.008734
Adjusted R-squared	0.109227	S.D. dependent var	0.025427
S.E. of regression	0.023998	Akaike info criterion	-4.557367
Sum squared resid	0.016125	Schwarz criterion	-4.463954
Log likelihood	70.36051	Hannan-Quinn criter.	-4.527484
Durbin-Watson stat	2.080585		

الملحق رقم 03

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.798375	0.0690
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 04

Null Hypothesis: LDE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.028352	0.0424
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDE)
Method: Least Squares
Date: 11/29/22 Time: 13:46
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDE(-1)	-0.012815	0.006318	-2.028352	0.0515

R-squared	0.030874	Mean dependent var	-0.034861
Adjusted R-squared	0.030874	S.D. dependent var	0.110942
S.E. of regression	0.109216	Akaike info criterion	-1.559254
Sum squared resid	0.357843	Schwarz criterion	-1.512997
Log likelihood	25.16844	Hannan-Quinn criter.	-1.544176
Durbin-Watson stat	2.416454		

الملحق رقم 05

Null Hypothesis: LDS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.484430	0.4975
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDS)
Method: Least Squares
Date: 11/29/22 Time: 13:39
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDS(-1)	-0.007887	0.016282	-0.484430	0.6318
D(LDS(-1))	0.425989	0.088271	4.825934	0.0000

R-squared	0.443890	Mean dependent var	0.034872
Adjusted R-squared	0.424029	S.D. dependent var	0.233014
S.E. of regression	0.176841	Akaike info criterion	-0.562791
Sum squared resid	0.875637	Schwarz criterion	-0.469377
Log likelihood	10.44186	Hannan-Quinn criter.	-0.532907
Durbin-Watson stat	2.597517		

الملحق رقم 06

Null Hypothesis: D(LDS) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.820950	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDS,2)
Method: Least Squares
Date: 11/29/22 Time: 13:40
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDS(-1))	-0.582439	0.085390	-6.820950	0.0000

R-squared	0.600341	Mean dependent var	-0.054842
Adjusted R-squared	0.600341	S.D. dependent var	0.276014
S.E. of regression	0.174492	Akaike info criterion	-0.621111
Sum squared resid	0.882976	Schwarz criterion	-0.574404
Log likelihood	10.31667	Hannan-Quinn criter.	-0.606169
Durbin-Watson stat	2.591247		

الملحق رقم 07

Null Hypothesis: LDE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.028352	0.0424
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDE)
Method: Least Squares
Date: 11/29/22 Time: 13:46
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDE(-1)	-0.012815	0.006318	-2.028352	0.0515

R-squared	0.030874	Mean dependent var	-0.034861
Adjusted R-squared	0.030874	S.D. dependent var	0.110942
S.E. of regression	0.109216	Akaike info criterion	-1.559254
Sum squared resid	0.357843	Schwarz criterion	-1.512997
Log likelihood	25.16844	Hannan-Quinn criter.	-1.544176
Durbin-Watson stat	2.416454		

الملحق رقم 08

Null Hypothesis: LRP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.334892	0.5563
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRP)
Method: Least Squares
Date: 11/29/22 Time: 13:48
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRP(-1)	-0.004880	0.014571	-0.334892	0.7400

R-squared	0.003231	Mean dependent var	-0.005119
Adjusted R-squared	0.003231	S.D. dependent var	0.233904
S.E. of regression	0.233525	Akaike info criterion	-0.039326
Sum squared resid	1.636022	Schwarz criterion	0.006931
Log likelihood	1.609558	Hannan-Quinn criter.	-0.024247
Durbin-Watson stat	1.873212		

الملحق رقم 09

Null Hypothesis: D(LRP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.470233	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRP,2)
Method: Least Squares
Date: 11/29/22 Time: 13:49
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRP(-1))	-1.364259	0.249397	-5.470233	0.0000
D(LRP(-1),2)	0.427601	0.187782	2.277112	0.0309

R-squared	0.556234	Mean dependent var	0.010267
Adjusted R-squared	0.539798	S.D. dependent var	0.328686
S.E. of regression	0.222975	Akaike info criterion	-0.097044
Sum squared resid	1.342380	Schwarz criterion	-0.002747
Log likelihood	3.407134	Hannan-Quinn criter.	-0.067511
Durbin-Watson stat	1.846211		

الملحق رقم 10

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	69.75420	NA	2.98e-08	-5.977655	-5.779283	-5.930924
1	131.5257	95.46497*	4.80e-10*	-10.13870*	-9.146839*	-9.905044*
2	141.8474	12.19844	9.54e-10	-9.622492	-7.837150	-9.201919

الملحق رقم 11

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/29/22 Time: 14:27
Sample: 2000 2021
Included observations: 22

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.985061	0.987455	0.997575	0.3354
LPIB(-1)*	-0.005896	0.153897	-0.038309	0.9700
LDS(-1)	-0.145584	0.106645	-1.365122	0.1938
LDE(-1)	-0.227113	0.114299	-1.987002	0.0669
LRP(-1)	0.008882	0.015305	0.580348	0.5709
D(LDS)	-0.003774	0.088124	-0.042825	0.9664
D(LDE)	-0.076779	0.093904	-0.817630	0.4273
D(LRP)	0.054182	0.024142	2.244328	0.0415

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDS	-24.69308	660.8602	-0.037365	0.9707
LDE	-38.52164	1014.379	-0.037976	0.9702
LRP	1.506515	38.36528	0.039268	0.9692
C	167.0803	4208.026	0.039705	0.9689

EC = LPIB - (-24.6931*LDS -38.5216*LDE + 1.5065*LRP + 167.0803)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.312120	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	22	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملحق رقم 12

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDS)	-0.003774	0.049055	-0.076932	0.9398
D(LDE)	-0.076779	0.049448	-1.552730	0.1428
D(LRP)	0.054182	0.016092	3.366950	0.0046
CointEq(-1)*	-0.005896	0.001120	-5.265052	0.0001

R-squared	0.596138	Mean dependent var	0.011508
Adjusted R-squared	0.528828	S.D. dependent var	0.024825
S.E. of regression	0.017040	Akaike info criterion	-5.143531
Sum squared resid	0.005227	Schwarz criterion	-4.945160
Log likelihood	60.57884	Hannan-Quinn criter.	-5.096801
Durbin-Watson stat	2.309846		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.312120	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق رقم 13

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.580383	Prob. F(2,12)	0.5746
Obs*R-squared	1.940376	Prob. Chi-Square(2)	0.3790

الملحق رقم 14

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.064323	Prob. F(1,19)	0.8025
Obs*R-squared	0.070854	Prob. Chi-Square(1)	0.7901

الملحق رقم 15

	Value	df	Probability
t-statistic	0.370371	13	0.7171
F-statistic	0.137174	(1, 13)	0.7171

ملخص:

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، حيث تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية و العلاقة النظرية بينهما، بالإضافة إلى الأدبيات و المرجعيات السابقة، و بعدها قمنا بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر عن طريق دراسة قياسية لتقدير الأثر التبادلي بين النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية في الجزائر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة خلال الفترة الزمنية 2000- 2020. تشير النتائج التي توصلنا إليها بعد تقدير النموذج إلى أن التأثير إيجابي للإنفاق على الصحة و التعليم على النتائج المرجوة للنمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، وهي مقبولة إحصائيا .
الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي،التنمية الاجتماعية،الاقتصاد الجزائري،بيانات ARDL .

Résumé:

Cette thèse analyse la relation entre la croissance économique et le développement social, après avoir abordé les concepts les plus importants liés à la croissance économique et le développement social et la relation théorique entre eux, et des études empiriques qui explique cette relation, puis nous avons analysé la relation entre la croissance économique et le développement social en Algérie, A travers une étude économétrique pour estimer l'effet réciproque entre la croissance économique et le développement social en Algérie en utilisant Approche ARDL durant la période 2000- 2020.Nos résultats après estimation du modèle indiquent que l'impact positif des dépenses de santé et d'éducation sur les résultats souhaités de la croissance économique et du développement social, qui sont statistiquement acceptables.
Mots-clés : croissance économique , développement social , économie algérienne , Approche ARDL.

Abstract:

This thesis analyzes the relationship between economic growth and social development, after having addressed the most important concepts related to economic growth and social development and the theoretical relationship between them, and empirical studies that explains this relationship, then we have analyzed the relationship between economic growth and social development in Algeria, through an econometric study to estimate the reciprocal effect between economic growth and social development in Algeria using ARDL approach during the period 2000-2020. Our results after estimation of the model indicate that the positive impact of health and education spending on desired outcomes of economic growth and social development, which are statistically acceptable.
Keywords : economic growth ,social development, Algerian economy , ARDL approach.